

۵  
اور

۷۴



بالنبتة

العالم والجاهل جهلا غير معدة ووجدت سوادا علما واليهم اوجلا جهلا غير معدة ووجدت سوادا  
ومفارقة وبشرط اباحة الامة واباحة استعماله فلا يجوز ما به فنه اذهب واباحة مسقط  
والكان ولا بشرط عدم مقارنته لمهمات الخارجية ومناقاة ما اوجبه الشايع من الواجب كان  
والامر طعنا والى وبشرط بقاء مشروعيته فلا يسقط المنع وقت وقوعه بطل **الرابع** الترتيب  
لغير اللين مستويا له ثم الجانبة اللين بعد تامة ثم اللين بعد الفاع من اللين ومنه شروع في الاخر  
من الاعضاء قبل تمام السابق ولو بقدر شروع هذا او سواه واجب انما السابق ثم انما هو السابق  
وبغيره في الترتيب على حدة فلا ينفك به الترتيب فلا الترتيب الا اذا كان العمل يتلوا فيه جري الماء  
او الترتيب في الترتيب في الترتيب بل كيف به الترتيب ابتداء ولا ترتب في الارض بل كيف  
استيلاء الماء عليه بأي طريق كان نعم يعبر فيها الترتيب في الارض ولا يشترط فيه خروج البنية  
او بعضه من الماء لو كان فيه الترتيب يكون العمل بالادخال لا بالخرق فيلزم ولا يشترط  
بين اجزاء الاعضاء في الترتيب فلا يجوز تلبسة الاعضاء ولا اجزائها فنه فلا يعمل على بعضها  
صليحا وانما البنية مع العمل ولا يعمل باليد في العروق ولا العظام وان كان العمل  
مع الطريقة للمارفة **اولى الخامس** وصول الماء الى البشر فلا ينفك عمل الشعرة ان كانت  
يعمل الشعرة ان كان العمل على العمل ولا ينفك الاستيلاء للبدن تاما فا كان زوال ما يقتضيه  
موقعا من الدانيل ويجوز تتركه وحده ولو ان العمل من البدن في غير الجانبة فان المداير في  
ولو ان العمل يعمل البدن قبل عمله كان انفضاله متما للعمل ما لم يتروى عدم عمله من  
الامر ولا يعمل بعد انفضاله واما عمل البنية المحكم العظام ولا يعمل بالبدن في غير  
الجانبة قبل العمل بعينه **السادس** عدم المنافع من استعماله للعين والمخبر  
لعمق الرقة مع العلم به دون الجهد ولا يبر معرفة لجزء العضو لقضية ولا معرفة الظاهر  
الباطن ولا كون الشعرة يعمل اولى بل كيف العلم يحصل للمخبر في منزهة او قد علم لوقعة  
التقريب بجزء خاص من العلم بمبر ومعرفة ولا قصد فيضاد العمل ايضا لا يدخل في **نبتة الحث**  
**الثامن** في العمل الاضطرار وقدر حكم ومنه النقطة وضو الجانبة وضو الحكم العاجز عن البنية  
ومستدام اللين وضو الاضطرار والحكم هنا كما في وضو الجمع بين العمل واليتم بحكم الجانبة



الكهنت

وكان فضل كل اربعة في الكفاية من اربعة **المبحث الثالث** في عمل من الامارات وفيه مباحث  
**الاول** في بيان سيرة وهو من الامارات من الانسان مسلما كان كافرا او غير معتبد بربان  
 كان ظاهرا بطله كما لا يزل الظاهر ان الان لا يتم مقام العمل في شغل الشهد والميم ما يتنفس  
 بغيره بعد ان لا على الاقوى ومن يتوقف على قبل القلب والحد لا غفل في منه والاحوط الغفل  
 ولا يقطع العمل من يتوقف على او تيمر العمل بعدد ويحقق من اي جهة منه واما من هو من البدن  
 احدين كانا في اربعة او مختلفين مع اتصالهما بعد بده تماما وقبل عنده برطوبة او بده  
 وان وجب في الاول العمل والعمل في الثاني ولو منه بجهة مع البوسة فلا شيء عليه  
 الرطوبة عليه على الجزء المتصل فلو لمسه بعد العمل فلا شيء عليه ولو لمسه بما لا يوجب فيه او  
 شيء مما لا يوجب فيه منه فالاقوى عدم وجوب العمل والاحوط الغفل في غير المنزل من الشغل  
 منه في اشتاء العمل قبل تمامه كسب قبل العمل وان كان للجزء الذي تم عند ولو من العمل  
 قبل فبطله فان كان قطعة من اعظم او كان عظاما من الزم العمل ولو كان الحافط على ما  
 برطوبة ولا غفل منه والاحوط الحافط السقط قبل بلوغ الوقع فيه بالقطعة وحال المقطوع من اللون  
 كحال المقطوع من البت الائمة لا غفل في من السن من الحيوان في الاجزاء الصغار لزام من  
 في الذين يهرج من من الاجزاء في كل من عند الحديث الاصف **المبحث الثاني** في كيفية  
 عمل السر وغيره من العمل الحجابية في كيفية وجواز الترتيب في ذلك وانما في  
 عمل الحجابية في عدم اعتناها من الوضوء فانه في غير **المبحث الثالث** في شرائط  
 في اقامة الماء واطلاقه وطهارة وعجزها كما من عمل الحجابية عجزا من النوى من ارفع حد  
 وهذا في رفع حد الماء **المبحث الرابع** في التيمم وفيه مباحث **الاول** في ما يتوقف  
 على التيمم التيمم قائم مقام العمل والوضوء الراغبين للحدث واليحيى كوضوء مستدام الحدث وعند  
 التيمم لا شغل في الطهارة اعزها كالمس واللبث والاجتناب وجهان او هما ذلك **المبحث**  
**الثاني** في كيفية وهو ان تغرب يداك الكعبين على الارض سواء كانت اليد مستعيلة عليها  
 او العكس والاحوط ان يكونا مجتمعين بفق ولا يكتفي بوجه الرفع اخيرا ولا ضربة الاخر  
 على اليد ولا تضرب يداك على الارض ولا يلزم تحريك الشقوق في الاصابع ويصح ما طرد

ولو من فري من دون تقاطع في تقاطع الوضوء والجمع احوط نظام سطح الجبهة وهو من مسطح  
 فقا صرا الى اعلى الامة والاحوط وحوله الى الاسفل من تسع يدا من كفت اليك كما طرد  
 كفت اليك ثم تسع يدا من كفت اليك كما كفت اليك من يدا من كفت اليك كما كفت اليك  
 يدا بين الاصابع ولا يدا يدا من كفت اليك الا اذا توقفت عليه العظم ولا يلزم استيقاب  
 المسح كما يلزم استيقاب ظاهر المسح ويلزم البدن بالا على من الاخرى في المسح  
 عوصا اشكال ولا يكتفي طرف واحد للوضوء والاحوط ضربتان والعمل ضربتان واحدة  
 للوجه واخرى لليدين ولو تيمر طرا بغيره واحدة للوجه واحدة لليدين تيمرا اخر كان الحرف او  
 ولا تعين الضرب لاي عضو **المبحث الثالث** في شرائط وهو عدة امور **احدها** النية  
 مقارنا بها الضرب وبغيره منها ما هو مقتضى هنا السجادة ما يتوقف عليه لا رفع اليد  
 به وهو على الاظهر تابع لمبدئه فحيث يكون من جنابة لحيات واحد فحيث يكون من غير  
 الاعتناء لا يفر الى تيمم اخر من الوضوء ويجوز عليه التداخل مع النية كما في الاعتناء **ثانيها**  
 للباشرة بيمينه للامع الحيز في يمينه غير والا فليست استعانة الكعبين المنسوب وتكون الامرين العز  
 بالباشرة والوضوء مع الباشرة قدم الثاني ولو توقفت الباشرة مع الحيز في غير  
 غير مضر بطلها ولو زادت على اجزائها **ثالثها** الترتيب بتقديم الضرب على  
 الجبهة على الكفاية والنية على الكفاية التيمم فلو ترك شامدا او ساهيا احداهما  
 او جزء منها عا عليه وعلى الاخرى ما لم يفت الزلات فيستاقه **رابعها** المولى للمخ  
 على ما افسنا هيا وهي فيه عبارة عن المتابعة العرفية **خامسها** مباشرة بشرة الكا  
 لبشرة المسح فلو حصل حاجب جيلنا النة مع القدر مع عليه انقل انقل الى الجوز  
 حبة كان او غير **سادسها** نقد الماء او غير كالا او بعضا مع خشية مزيج وقت المشقة  
 بالطهارة او قلة العلم بعدمه او عدم الوضوء اليها والحيز عن ثمة واجرة للوصل اليها او كون  
 الشغل عذرا محال له او لا يمنع استعانة الاخرى بالعلو من الفراء والحرف حدوث من غير  
 او بطور من او الحرف من نفسه او غير محتمل ولو كانت فتسخر بان ملكه لم يكن له مع **سابعها** الانشغال مع  
 به او لا وشغل الحرف في العز في العز والى صدق الحرف فانه لا يفر ولا احدا الا

انما طرد

انما وضربتين

واحدة مع

فليجبهه مع



ويعبر بمصر له المستقيم المزاج والحيان والنفور يرحبها اليد ولوعنه وتظهر بالمال بطلت  
 طهارته في جميع ذلك مع الفضلة والنسب والجمال العذو ومنه الاحوط **الافادة** **سابعها**  
 كون ما يتيمم به ارضا تراثا كان او غيره والا فضل الاول ولا فرق بين الرجل منها او  
 غيره ما ولا بين الجاف والبلل ولا بين ذات الدن الاصلي والغاصي نعم يشترط فيها  
 ان تكون غير موزجة بخارج عنها فخرجها عن اسم الارض وان تكون طاهرة حاله لا  
 الاقوى لندوم اباها المثلان بعد التراب والاحوط طهارة الناسح والمسخ معاً  
 ومع الاضحية والا فري عدم اشراط العلوق **فانها** **سابعها** **سابعها** **سابعها**  
 كصافي سابق ولم ينقض طهره في الدخول به في اللاحقة ما لم يعلم او يغيب على طهارة زوال  
 العذو ومن علم بوجود النجاسة في مكان لم يعلم طهارة الامكان وعدم فزات الوقت ولو  
 لم يعلم ان الطلب الى ان ينقض القطع بالعدم او ينجس وقت الوقت ويكفي في النجاسة دون  
 غيره ان يطلب به في وقت لا قبله حيث كان من قدامه واخرى عن  
 يمينه واخرى عن شماله ان كانت الارض <sup>ارض</sup> موحدة ولو كانت سبعة فقد ادرى من بين من  
 الثلاثة ولم يكن مطلقاً على جهة الخلف طلب فيها والاحوط ان يطلب في الجهات على جهة  
 الاستدارة ولو طلب قبل الوقت اعاد بعد ما لم يعلم بالعدم ولو علم بعدم حصول النجاسة  
 في الوقت جازله التيمم في اول الوقت والاحوط لمن فرغه التيمم لعجز او مرض او غيرها انما  
 خير الاخر الوقت الا اذا علم بعدم زوال العذو ولو احدث للتيمم بدلا عن العذو او كان  
 من الماء فلم يغتسل اعاد التيمم عوضا عن الغسل في الغبابة اذا لا وضوءه وماء غير  
 الغبابة لم يفتيان احد فاعاد من وضوءه ولا يعمى من الغسل ولو احدث اعادها معاً  
 احداً في اثنتي عشرة سنة كان التيمم عوضاً عن الوضوء عن الغسل بعد اكراد صغيراً  
**المفصل الخاص** في احكام النجاسات وفيه مباحث **الاول** في تعدد النجاسات  
 عشرة **اقسامها** **فانها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها**  
 الاسم عرفاً ما يرمي به لفظه صالداً او بالغا من كماله او منوطاً بالاشا اذا كان له وجه يخرج  
 بقوة او ما يشرح منه شفا بقره وحزنه طاهران تحلل الالتم طاهر البول والحرارة سواء

منها

الماء

الحكم

سواه اعتد اكله ولا كالمخلوط ونحوها **فانها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها**  
 السائلة وليست من الدم ما يتخلف في الدخول المحللة بغير الحرم منها كالطحال وغيره  
 فالاحوط اجتنابه **خامسها** الخمر والفسق وجميع النجاسات من السكرات وان حدثت بها  
 لغا من دون النجاسة منها بالاحاطة والاحوط من المبعثات والاحوط العينية اذا غلا واشتد  
 ولا يلحق بالغير المحرم والا فري طهارة العز والاحوط بغيره **سادسها** الكفار  
 ولو بالسمع كادهم وبعزائهم المنفصلة ولم يمسها الجوق وسقطهم بغيره الروح او لا  
 ويغسل من النجاسة والمشرى والتاكد والغالي والجسم والباحث لغيره والتاكد فيها  
 والباحث لغيره والتاكد فيه والتاكد وهو المبعث لاهل البيت عليهم السلام والتاكد  
 لاحدهم بكل **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها**  
 والنجاسة لحرمة الاسلام كالبياض والكعبة او على الغزاة بقصد النجاسة والاقوى  
 الحاق النجاسة لحرمة الايمان كالبياض على التربة الحسينية **فانها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها**  
 الطيب والخمر والبريق واجزائها المنفصلة وان لم تكن ذكراً ولا باناً بالبريق وبما  
 المتولد بين احدهما وبين غيره ان اخرج مع عدم صدق الاسم **فانها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها**  
 من كل ذي نفس سائلة وجميع اجزائها بغيره من غير العين ولا يفسد من طاهر العين ما لا  
 دمج فيه كالشعر والظلمة ونحوها وكلما قطع من الجوزي النجاسة سائلة وكان عليه  
 النجاسات من غير اجزاء المعصاة لانه لا يفسد قطرة **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها** **سابعها**  
 كالزنا ونحوه ما لم يكن معدداً فيه شرعاً والاحوط الحاقه بكل طهر حرم بالعارض كطهر  
 الخافض ونحوه ولا فرق بينهما في حاله من النجاسة او بعد ما قبل تمام الغسل ولا يفسد  
 بقاءه وطهارة كالبصاق والنفث والاحوط طهره في كل حال ولا يفسد بقاءه ولا يفسد بقاءه  
 نشان من نيت له وليست بغيره والاحوط الحاق المتعدي بيا في النجاسة بغيره **المبحث**  
**الثاني** في الاستدلال على حيوان في النجاسة والنجاسة فصور ما يحكمه العبد والحجر  
 والنجاسة طاهر وكذا جميع طوبائنا من النجاسة والنجاسة لا يفسد به **المبحث الثالث**  
 في طريق الحكم بالنجاسة ويقتل بالاحاطة بغيره مع الرطوبة للافرة ولا يفسد بقاءه

سابعها







والله اعلم بالصواب والاشارة الى هذه الناحية والاشارة الى العرف بعد ما كان الله  
**خامس عشرها** الايضاح في ان العلم بالطينة اليابسة على العنبر بانفسه انما  
 الغالبية في مادتها **سادس عشرها** التبعية فالعلم بالطينة لا ينفك عن العلم بالبنوة والبنوة  
 بالبنوة والبنوة بالبنوة والعنبر وورثت البتة جميع الشياخ التي يغفل فيها على الا  
 قول في قياسه في البتة وبه انشكال واذا الكفاية تعلمهم بتبعيتهم للابوين والابوين  
 لك السليم وطريقان الكفاية المتصلة بتبعيتهم في تبعيته ثياب الكفاية المتبعة  
 نجاسة الكفاية لا ينفك عنها في **سابع عشرها** التيمم للبتة مع تعذر استعمال الماء  
 فانه يعلم في وجهه **ثامن** في الحكم بالمياه وهو ثمان مطلقه وهي  
 التي يطلق عليها اسم الماء بغير اضافة وبها يحصل التعظيم ومضافه وهي التي لا يطلق  
 عليها اسم الماء الا بالاضافة الى شيء كماء الورد والصنفاء وهو ذلك سواء في علمه  
 وبعثه او سلبه منه فذلك وهذا يخص بوقوع النجاسة فيها قليلا وكثيرا ولا يفرق في الظاهر  
 فيما بين الاضمار ولا عن الاضمار فانه علمه بكونه سواي الغناء بالماء الحار وغره فتسحق  
 وان يثبت في النجاسة والطمع وانما المياه المطلقة فجميعها نجس بالتغير بالحق بوقوعه في  
 النجاسة فيها ولا يفرق بما يكون من النجاسة ولا يفرق بالتغير بالحق بالانكسار من  
 النجاسة فيه من وصف النجاسة التي اكسبت طول النجاسة قبل لا يجاوز لها والشرط في التغير  
 ان يكون باحد الاوصاف الثلاثة اللون والطمع والوجد والمداوي اذ ان النجاسة على  
 المتعارفين ولا اعتبار بغيرها من الاوصاف وان يكون التغير في سائر الاوصاف  
 فلو ساء لون النجاسة لون الماء الاصل لا يلبس بغيره بغير النجاسة بل هو اخلاص النجاسة  
 فيه لغيره لانه لو منع من غيره وجاز في الماء في الوصف كالدم وبعض الصبح لانه  
 فان علم ان الدم ينقل بالتغير فلا ينفك عن النجاسة وبعثه وان كان  
 ملاحظة التغير في الحكم بالنجاسة وما لو وفت فيه نجاسة غير نجاسة فان كان  
 لها مادة من الارض كالجاذي والناسخ من الارض كالنير واليمن عاليا فان الغالب  
 عدم انقطاع المادة والرجوع وجميع ما ماذن صادر من بطن الارض ولم يعلم انقطاعها

انما كل واحد

الذي

والله اعلم

وان لم يكن كذا او كان كذا او متصلا بما يبلغ كذا او الغمام وبعض النجاسات المتصلة بالكرات  
 يحصل من مجموعها كذا وان لم يسطح او وقع النجاسة في الاصل او كان نازلا من  
 السماء كالمطر او متصلا بشيء من المذكور ان فاعلا لا نجس بحمد الملاقات ولا  
 النجس فيما كانت له مادة ولم يكن كرا مع عدم العلم فيها. المادة مما ان الاحوط  
 في البتة في البتة ذلك ونجس القليل من غير اذ كرا ملاقاة النجاسة قليلا كانت  
 او كثرة والكر بالوزن الف واما في رطل بالعرف والروط بالان والروط بالان  
 ويدخل في الوزن خلط الماء المعاد كالماء وفن طينانه ونجس وان كان لا حوط  
 عدم اعتبار الخلط والماء ما يبلغ مكره سبعة وعشرين حصة كل حصة طولها شبر  
 عرضها شبر وعمقها شبر ويحصل اذا كان طول الماء ثلثة اشبار وعرضه ثلثة اشبار وعمقه  
 ثلثة اشبار او بما يكون هذا المقدار والاحوط مراعات كون المكسرة ثلاثة اواربعين  
 شبرا او ثمانية اشبار او ثلثة اشبار ونجس في الابعاد الثلثة المذكورة او ما يكون  
 بهذا المقدار ونجس المكلف بالاختيار بارها شاء والمرجع في الاشياء الى المتوسط للثلاث  
 رقة والتقدير فيها يقتضي الاقرب **الحث الثالث** في تعظيم المياه تعظيم المياه  
 المعصية بالمواضع العلم بوجود المادة لامع الشدة في انقطاعها على الارض كالجاذي  
 وماء المطر وسطه السابغ من الارض والمتصل بالكر في تجرد زوال التغير لانه متى زال  
 حكمت المادة بتغيره واما الكدحيت لامادة له فلا يظهر تجرد زوال التغير ويكون  
 التغير كحال القليل وطهارتها موقوفة على زوال التغير ولا مضال بالمنع والكر  
 او الجاذي ونحوه كالمطر او حصل منه النجاسة عروفا ولا يكره القطرة او القطرات على الارض  
 ويشترط علو المطر او ما فانه قد سقط لم يثر ولا حوط مراعات الامتزاج هذا اذا  
 استولى التغير على تمام الماء او على بعضه بحيث لم يبق مقدار الكدحيت اما لو بقي مقدار  
 الكدحيت في الطرف الاخر كزوال التغير ولو كان السابغ في الطرفين وبها يتم الكدحيت  
 والتغير في الوسط فان قطع عمود الماء بحيث لا يتصل من الماء شيء بين الطرفين فقد  
 انزل ولا يظهر تجرد زوال التغير وكذا الحال في الجاذي ونحوه ونجس سواء وقع على النجاسة



او وقع عليه او اضلا لهما الا اذا سفلت عنده وكان محذوقا فان الشاغل لا  
يخص العالي مع قرار الماء فناء عنها له الخباسة قبل طهارة المحل بحسب تقيده او لا  
انفصلت عن المحل ولا نعم يظهر المحل وما انقل به ولو حين الغسل كاليد العاكسة  
والجهد الثقيل ونحوها بانفصالها ما لم يقربها الخباسة عن نجاسة المحل السابقة  
ولم ينقل ما في الغسل وجب على المحل في الغسل نجاسة وكذا الوجوه على محل آخر  
مخيف عليه تنفس ذلك المحل اما اعتاد جربا نه عليه عند غسل الخبث فانه يظهر عند  
الغسل ان لم يتبين من ماء الغسل ان الغسل ماء الاستنجاء ما لم يتغير بالخباسة  
باجد لا وضاح الثلثة او يكون الغسل مع مضموا بالماء ونقصه نجاسة خارجة او  
تصيب المحل المضموع بقايا عينية ما حين الاستنجاء فلا حول نجاسة او نجاسة خارجة  
فاحشا ولا يشترط طهارة محلها من اجزاء الخباسة ولو انفصل المحل من اجزاء  
فيه ما تظهر او لا الا ان يكون على خلاف المعتاد وجميع الماء ظاهر مظهر للخبث  
ورعا عليه او روى على الماء وكان الماء كثيرا اما اذا كان الماء قليلا فالمرور  
منه لا يفي من اشكال اما الحدث اكبر واصغر فناء الاستنجاء لا يرفع وماء غسالة  
الجنب بقوى لا تقاها بها والاحوط نجاستها في الماء القليل مع انفصالها عن بدن  
المغسل ولا يابس بالماء الكثير ولا يصر الماء من عضو العضو ولا بأس بانفصال  
عليه من ماء الغسل ما كان مستهلكا ولا اشكال في غسالة الوضوء وباقى  
الاعتناء فانها طاهرة مظهر للخبث والحدث وان كان الاحتياط في الغسل  
الرافعة للاكبر خصوصا في الغسالة لا بأس به **الحديث الرابع** في كيفية التطهير بالماء  
اما الجارية ونحوها لا يغسل الا بالتغير في كيفية استبلاته على الشخص مع زوال العين  
ولا حاجة فيه الجريان من جزء الجزء اخر ولا القصد والاحوط لزوم العصر مع  
امكانه والا فليزعم التراب قبله في الوضوء وتطهيره بجميع المتنجسات ما ترسب فيه نجاسة  
كالارض الرخوة وما لا ترسب فيه كالاولان ونحوها وللدار في التراب صديقه على نفوذ  
الاجزاء الماسية وعدمها فلا تنفذ في الرطوبة كالاولان الطين ونحوها مما ليس ترسب فيه

اعتد حقا وظلما  
او اعتد حقا على الاول  
مع زهاب عينية  
او استنجاء

فيه واما التطهير بالقليل فلا يقع فيها ترسب فيه ماء الغسل ولا يعبر ولا يخرج عنها  
كالارض الرخوة ونحوها ويغسل فيها لا ترسب فيه ماء الغسل كالارض الصلبة واجزاها  
ويكون فيها القصب مع انفصال ماء الغسل عن المحل عادة ولا حاجة الى الغسل والذ  
والغسل وان كان الا على ذلك واما ما ترسب فيه ويمكن اخرجها بالعصر فيجب عصرها الى  
على المعتاد ونسبة المعصود ان امكن والا كفي الغسل والتشغيل وتطهير الرطوبة الخارجة  
من بعد ذلك ولو قنطارت ومع القدر والمخرج تفسط الطهارة بالقليل لا اذا كان  
للعصر لا يمكن استخرجها منه اما القدر ولا شيئا كالفراش ونحوه فالأقرب طهارة  
بمجرد صب الماء وحزج ما يمكن من وجهه منه بنفسه والاحوط توقف تطهيره على الجارية  
ونقل من البول مرتين حتى في الاستنجاء منه على الاحوط ويعبر مرتين بعد غسل  
الازالة ومن غير مرة واحدة غسالة وعصر الاحوط ان تكون بعد غسالة الازالة  
ولا عصر في بول الصبي ما لم يتعدى بالطعام وكان عمره دون الحولين بل يكفي الصبي  
عليه ولا يعبر فيه الانفصال عن المحل نعم لعصر مظهر المحل بانفصاله ومع عدم العصر لا يظهر  
الا بعد الحفاف والاحوط فيه لزوم القصد والمدا في المغذبة على حصولها  
عرفا والمشارك غذاء من غير المتقذى والمدا بالطعام كل ما عدى الحليب  
وعلى الانا من ولوع الكلب بلبانة من باع فيه او طمأ لادنا نفسه تلك مرات  
بالتراب ولا يجزى غيره عنه والافوى اشراط طهارته ونحوه ولا يكتفى بحزج وضعه  
والقائه سواء كان التراب رطبا او يابسا واشتتان بالماء وتعدد الوضوء لا يفيض في  
المقبر والاحوط بالمقبرة يرى سبع بالماء والاحوط من جامعها الشائبة بالتراب  
كذا احتياط بالسبع في الاولاد الخبز في كل مسكرو مرة الجدة فيها والعارف ان يذبح  
في غسل الاناء من غير ما ذكره المرق والاحوط ثلث ولا اعتناء للعسله الغير المريلة العين  
وكيفية غسلها ما يوضع الماء فيه ونحوه يصب فيا شرب جميع اجزائه ثم يفيض ثلثا او يقب  
للماء على باطنه بحيث ياتي عليه كك ولا يشترط الكفة ولو مع التمكن منه بل يكفي اخرج الماء  
ولو باله تفرجه كدلو حرقه وغير ذلك ولكن يعبر طهارتها فلا يدخلها نجاسة ولو

ولا الفصل



ماء الغسالة وانفصلها ثم عودها فالأقوى عدم الظهور وبطلان العين  
ولا يضر بقية اللون والرائحة مثلاً ولا يحكم بفحاشة الشيء إلا بالعلم أو ما قام مقامه  
كجزء اليد ولا يحكم بطهارته بعد العلم بالفحاشة إلا بالعلم ولو شرب الماء كالماء  
والماء لا يقوى بشرط إسلامه أصلاً كان أو وكلاً في التطهر أو غيره وحكم العبد  
والخادم حكم ذي اليد ولو كان كافراً مستقيماً على الظاهر أو شهادة العدلين أو العينة  
كما تقدم ولا يجوز أكل الخبث وشربه ولا أكله إلا بالخطوة فلا بد من احتياط  
وإن الفحشة إذا تعدت غيبتها إلى المأكول والمشروب وكل ما يحرم الله يحرم لعلمه  
للاكل مطلقاً سواء كان عالماً أو جاهلاً ولو كان غير بالغ أو كان مستعداً له  
الأقوى ولو دعى به باكله لا يجب عليه إخباره على الظاهر ويحجب احتياطاً وإن  
الفضة والذهب والمجتمع منها دون المجتمع منها ومن أحدهما وغيرهما إلا أن  
هذين يحرم استعمالهما في الأكل والشرب ولا يجوز للمأكول نفسه بخلاف الفحشة  
ومطلن استعمال وإن الذهب والفضة لم يرد قبحهما حراماً ولم يرد كرههما على الظاهر  
والدلالة على الصدق العرفي في الأنبياء دون فرق بين الصغير والكبير ولا يصدق على  
موضع فض الثمن وكذا كل ما ينقض بغيره من مائة ودرهم فليان ويحذف ذلك وكذا  
ما صنع على غير هيئة الأولى في المعنادة وإن لم يكن شيء فيها كالتفاديل على الظاهر  
استعمال المذهب والفضض سواء كان مطلقاً أو بعضاً معناه أو مصاغاً عليه  
كذلك ويلزم احتياط موضع الذهب والفضة فلا يباشرها بغير **المقصد الثاني**  
في لباس المصلي وفيه ما يجب **القول** في مفندان وكيفية لبسهما إن كانا  
للعرنة وهي عبا عن الذكر وما يثبت فيه من لحم وغدة سواء كان أصلها أو شبيهاً  
كذكر الخنزير المشكل ولا غرة بالزائد وإن كان لا يحيط بشعره والدبر والبشائر  
شعرها ولا يحيط بشعرها منته وما خرج عن المثلث ليس من العورة ويجب سترها  
السرة والركبة وفي المرأة في غير الصلوة عبا عن الفرج والدبر وفي الصلوة عن جميع  
بدنها حتى الشراطين فيبداً والأخرى الحاق الحشائي لشمكها إلا ظاهر الوجه وما

مع الامكان

من دون الشعر المتدلي من الرأس عليه ويراد في الوجه هنا مجرماً ما بقي وجهه عفاً وهو  
من وجه العورة وإن كان الأقصر على الوجه والوجه والكفين والقدمين  
وباطنها وإن كان الأقصر على الظهر والرقبة وأرأس الامة التي لم يخرجهما شيء  
الصبيته ليس من العورة في الصلوة وشعر الرأس والرقبة داخلان في الرأس ولا  
يبدان يكون سائر اللون الأصلي والمعارض فلا يضر في الخيال للامة من وراء الثياب  
وإن كان يترشح في العورة الحقيقة بالنسبة إلى الصلوة لحوط ويجب الترفع  
الصلوة بجمع الجملتين الأرجحة الأسفل إذا لم يكن ناظر من جهة وفي المكان  
للعد للظن كالوقوف على الشباك لا يحوط لزوم السرة ولا فوقه وجوب الترفع  
الصلوة بين وجود الناظر مديراً أو لا محلاً أو لا من عدمه مترقباً أو لا بين  
الظلمة وعدمها بخلاف السرة التي يتحقق ويجب العلم بحصول السرة أو ما قام مقامه  
كما مستقيماً أو شهادة عدلين أو خبر عدل واحد على الأقوى فلو صعد أو صادف جرح  
من صلوته وهو غير مستور بغيره عند وجهه لا منه بوجوبه أو في مكانك أو منظرون  
ظناً أو شكاً بمقارنتين لما يفعل به بطلت صلوته وإن اكتشف بعد ذلك لم يفسد  
لحقاق العمل أو سبقاً وكان حين العمل أهلاً فالأقرب الصحة والاحتياط الإغاف  
ولو زعم السرفتيان خلافاً وإن اكتشف في الأثناء بغير احتياط لزمه تدارك سترها  
إن أمكنه من دون فعل مناف فإن لم يمكنه كذلك فإن كان الوقت ضيقاً أمر  
وصحت صلوته وإن كان متسعاً قطع والاحتياط الإتمام والاعادة ولو تمكّن بستر  
البعض فقط فالعلم لزوم غير أن ستر العورة الواحدة مقدم على ستر البعض  
وستر القبل مقدم على ستر الدبر حيث يكون مستوراً بالآيتين وحيث لا يكون  
كأن لا تقدم ولا تراعى ستر عورتها الحقيقة على نية بدنائها بالنسبة إلى  
الناظر والصلوة على الأقوى ولا فرق بين حصول السرة بالثوب الواحد وجميع  
الثياب الرفاق والأولى في الصلوة حصوله في الثوب الواحد ويجب تفرق الثوبين  
مهما أمكن ويجب بطل الثمن البصر بالمال فيه ويجب قبول الوضوء ولا يجب



النزاع على الاقوى ويستحق لعدم التباين المرأة في الصلوة بلبس ردي وخمار ومخففة تشمل على  
 جميع بدنها **فصل في الجنائز** في جنسه ويشترط فيه امور **اربعة** ان يكون مشا  
 بعن ادلب جنسا وهيشة كيشاب الفطن والكتمان والصوف ولا يجرى العلق واللبنة  
 والخرق وهما ما لا يكون معتادا جنسا ولا هيشة وكذا امعاء الجسد دون الهيشة  
 كالشراب والصوف والقلنسوة ولو لم يجرى لها قبل النجس وفي معتاد الهيشة دون الجسد كقصر  
 اللبنة وقصر اشكال والاقوى الاكفان **فصل في ما فيها** ان لا يكون لباسا المصطنع وغيره  
 ما يتم به الصلوة وغيره من غير شعرا كقول اللحم ولا من جلده ولا من صوفه ووبره سواء  
 كان عيرا كقول اللحم بالاصالة او بالعارض كالجلاجل والمروطون وغيره المنع الاقوى  
 وغيره فلو نجس ثوب من شعرا ناسا قال اقوى للنع لنفسه ولغيره ولا يدخل ما حرم كل شيء  
 من حيث انه مودع وان لا يكون فيه ولا في البدن شيء ممن فضله ولا شيء من لونه  
 دخلت في اللباس وان اتصلت به خارجة عنه ويستثنى منه ما كان من الانسان نفسه  
 او لغيره او ما كان من حيوان صغير لا لحم فيه كالبق والذباب والعقارب والخنافس  
 والزنا بغيره فلا يابس بالصل والشمع وان كان الاحتياط في غير ما قامت الضر  
 رة والعسر والرجح فيه لا ينبغي تركه وكذا ما كان من جلود الخنزير وشعرها الخالص الغير  
 مغشوشة دون ما كان من السجيا والحواصل الخوارزمية على الاقوى ولو كان عيرا  
 المأكول محمولا فلا اقوى جواز الصلوة به ولا احوط الزك **فصل في ما فيها** ان لا يكون اللباس  
 السائر وغيره في الصلوة من لباس الذهب والذهب وما وضع جزءه لابس او يخط  
 حلقا حكمه اللباس على الاقوى ومن الحرير حيث يكون للصدر رجلا او خنجر مشكلا  
 ولا يابس على النساء ولا يابس بالحرير الخلوطينا يقع الصلوة به اذ اخرج عن اسم الحرير الغا  
 لوه لا عبرة بخلط الخياط والنظير ولا خلط الختام كالسجيات والحشوات جميعه  
 لا يخرج عن اسم الخالص ولا يابس بالانكسار لسعة يمكن احاطتها بعروة المصطنع تماما  
 بحيث يمكن ان يصلى به معه كالقلنسوة والكسوة وهما فاذا كانت له تلك السعة  
 لم تقع به الصلوة ولم يسغ ليه ومع الشك بالسعة يحكم بعدمها ولو كان المانع من

فيه مع

من الصلوة به رقة لا يصفى بغيره فلا يجوز لبسه وكذا لو كان المانع عدم اعتياده هيشة ولو  
 كان مما يمكن الصلوة به بعد التقريف بكميل طوله في عرضيه وتقطيعه او بستر بالاذن الحاشا  
 وجب عن المعتاد كادارة جبل طويل او تكسرت كذلك صحت به الصلوة ما لم يتصرف به وبا  
 الجملة فمدار التحريم في الحرير وبطلان الصلوة انما هو على صدق اللبس فاوان لم يصد  
 عليه اسم الثوب فلو التحق بلحاظ حريره اذ اراد على نفسه حريرا غير مستوح  
 او غير مغزول فالأحوط التحريم ولا يابس بالجنبة والكسوة وعجزها ولا يابس بحبل ولا  
 بخيوطه ولا بكفوفه ولو زاد على عرض اربعة اصابع فالأحوط اجتنابه وهذا الشرط  
 معاقبه يستوي فيها العار والجاهل المعذور وغيره والناسي والمندكر والحاشا  
 صلته في اثناء الصلوة وقبلها فليزوم الاعادة في الجميع في الوقت وخارجة وكذا  
 في كونه حريرا حكمه حكم الحرير على الاقوى **فصل في ما فيها** ان لا يكون مغصوبا وكذا  
 كل شيء عنه شرعا ولو الحصول الضرر بلبسه مع العلم بالضرورة عنه او الجمل لا يخرج عنه  
 شرعي في حكمه او موضوعا مع الجمل المعذور فيه شرعا او العقلية او النحول مع  
 اعتقاد الخلاف في الحكم فالاقوى الصحة والاحوط الاعادة سيما في الوقت وحكم  
 العمل للمغصوب حكم لبسه على الاقوى ولا فرق بين اليسير والكثير الممزرع وغيره ولا  
 بين الظاهر والباطن ما لم يكن متلوفا او يحكمه فخرج عن الملكية اما مع وجوده  
 امكان التعلق كعظم مغصوب جيزي ويحصل الضرر في قلعه فالأحوط تاخير الصلوة  
 الى ضيق الوقت **فصل في ما فيها** ان يكون اللباس في الصلوة ساترا او غير ظاهر شرعا  
 فالأحوط غير مغصوب عنه وبعد الصلوة اختيارا مع التمكن من الطاهر او من التغطية  
 الخياطة او بعضها في اللباس الواحد او في اللباسين بطلت صدقة وكذا ان كان ثوبا  
 سوا كان من نيت نزعه من الصلوة او لا وبينه صلى فيه سواء ذكر في اثناء الصلوة  
 او بعدها في الرقة او بعده فانه يلزم لعادتها مطلقا اما اذا لم يعلم بالخياطة حتى  
 صلا بالصلوة فان علم بعد الفراغ منها مفسدة صلواته ولا اعادة عليه لانه الوقت  
 في خارجة والاعادة في الوقت لحوط وكذا علم في الاثناء خياطة سابقة وكان الصلوة ممكنة



بالظاهر الوقت متسعا لا يستأنف الاقوى البطالان امكنة زعمه والشرع بغيره مع عدم  
 الافتقار الى فضل مناف اول والا حوط زعمه اذا كان عليه غيره او كان الترتيب لاجل  
 الفضل متنا وتمام الصلوة والاعادة اذ مع التمكن من الظاهر وعدم انتفاع الوقت للا  
 سيقا فالاقوى الصحة ويلزمه في تلك الابدال او الظاهر ان امكن مزدون فضل متنا  
 والا حوط فيهما المعادة مطلقا واما الجاهل بحكم النجاسة اذا كان معذورا لظنجهته  
 او العالم اذا اعتقد بغيرها فبان خطأ او اخر بتطهيرها ذوا اليد والعدل فيها  
 خلاصه فالاحوط في جميع ذلك ان كانت الصحة في الجميع هي الاقوى ويعفى عن الدم خاتمة  
 ما لم يكن بصفة الدم الكثرة ويقتصر بصفة طهرها لا يتمام الا على المستور الخلقه سواء كان  
 الدم خفيفا او كثيفا ولا يبرئ بذكر الدم على المحل الواحد اذ لم يكن في جميعه ولو محكوما  
 به شرعا كما في ايام الاختيار ولو بان خلافا بان العفوه من النجاسة انما يبرئ على  
 الاقوى من دم بغير العيون على الاحوط او دم غيره كقولهم عذرا دم الانسان لنفسه وغيره  
 او دم النية من ظاهر العين او ما حول اللحم ولو اصاب النجاسة في غير عينها فالاقوى  
 بقاء العفوه لعدم تأثرها فلا يمتنع لها حكم مع ذهابها ويجزى العفوة سواء كان  
 في الثوب او البدن ولا يجر العفوة في نجس من المائعات اذا اصاب بدن المصنوع او  
 نيا به الا فيما لا ينفك عنه كالباذن وطورية او عرف اذ في الاقوى العفوة لا جزاء  
 للتفرقة من الدم فترى من جهة سواء كانت في الثوب او البدن وفيها فان كانت نجس  
 تبلغ الدم فلا عفو ولا حجب العفوة مع التمسك في البلوغ فالاقوى العفوة سواء  
 كان الدم فاحدا او متفرقا ولا يصح الاختيار والاحوط الحجب ولو كان الشك في نجس  
 حجابا اصله منقعه والصفاق شيء به فاصابة الدم من جانب واحد من المائعات من  
 او لا انقلا ولا احتسابا وبين الاقوى في شربة العفوة المحل الدم بعد ذهابه عن ذلك  
 تطهيره ويعفى عن دم الجرح والقرح الذي يشق الحزن عننا لصاحبه كذا كان الدم او  
 قليلا كثيرا كانت او صغارا ظاهرا او باطنا قدم البراسير من ناع الاقوى سواء كان  
 الدم في محل الجرح او في الثوب او في البدن وان كان الاحوط غسل الثوب مع عدم

او اصابته محل ولا عفو اما لو  
 اصابته النجاسة وذهبت  
 عنها

وخبره فالاحوط احتساب  
 ما في الجانبين من ذلك  
 اما لو اصاب احد الجانبين

للشقة كل يوم مرة كان الاحوط غسلها ثوبا واحدا ولو جرح الجرح فلا عفو وكذا  
 لا ينع عن جرح برى وان كان غيره سائلا الا اذا كانت متقاربة بمنزلة الواحد  
 ولو انقطع الدم احيانا لم يجزى بمكنة غسله او انقطع مسر الكثرة في موضع مع جرح الجرح  
 لا قرب من ماء العفوة والاحوط الانزال ولو برى بغير جرح الدم ولم يحصل البر من الماء فالاقرب بغسله لم ينع  
 بغير عدم العفوة لو برى بها او برى بغير جرح الدم وحصل العفوة لا ينع عن  
 نجس من المائعات ويعفى من جثته النجاسة عما لا يتم الصلوة به لصغر كالمقتضى  
 والكتة ونحوها والمبرج حاله التي هو عليها فلو امكن من العفوة ثوبين به لم يلزم  
 الاقوى بقاء العفوة ويعفى عن حرقه المستحاضة وحفظة للسلس والمبطون وكل  
 مستدام حرج النجاسة منها او دما ويلزم فيها وضع ما لا يتم به الصلوة مع الا  
 كفاء به عن الكثرة على الاقوى ولو جعل مستداما لمحدث الحرقه جزء من ثوبه فلا  
 حرج عدم الجواز ويعفى عن ثوب المبرج للولد الذكر دون الانثى على الاحوط اما كانت  
 عينا تعنى بالطعام او لم تنفد به ولا ينع عن بدنها ولا ينع ثوب المبرج ولا عن ثوب  
 الام العفوة للمبرج على الاقوى ويجزى المبرج في اليوم والليله بغسله مرة واحدة  
 تقع في اليوم لا في الليل على الاقوى وعند وقت صلوة لا يعلم نجس قبل الحركه فيها  
 والتاخير اخر النهار للجمع المربع صلوات مع عدم النجاسة احوط هذا اذ لم يكن عند  
 غيره ولو بطريق العادة فهو في المتكينة من الاجابة او الشراء بالاجرة بالمال اشكال  
 نجس العفوة اما ثوب من نجاسة البول لئلا يخرج منه بل نجس البول والمانط دون  
 سائر نجاساته بالاحوط الاقتصار على البول فقط المبحث الثالث في فقه اذا فقد النجاسة  
 لجامع للزناطه من جنسا وحصل معناه نجس فقط القطن والكتان تشد به وكذا  
 لم يتمكن منه وحصل عن معناه كثر او نجا تشد به ايضا فلو حصل معناه فالاحوط  
 تشد به الاول وان لم يحصل المعان تشد بالطين ونحوه فان فقد جميع تشد به من  
 كيدته وسنعه وصلاحه في تمام ان لم يره احد فربما كره وسجوده وهو قائم والاصح  
 بالساكن ويلزمه ان يرفع ثوبا ابيض عليه ولو امكنه الشتر عن النجاسة

لمكان الضرر







تأخير الصلوة مع إمكان الارض والاستقرار فيها الوقت ولا باتن يصلو النافلة لخبثا  
 واضطرابا واضرا وسفرا على الرحلة وفي السفينة وفيما في افعال الصلوة الاختيارية او  
 يؤمن بركعة سجود سجود جاعلا سجود اخفض من ركعة **رايعنا** في الغزيرة خط  
 وهذان تكون في عرف الكعبة وعلى سطحها الخيا ما فان صلى على سطحها اضطرابا قد  
 بين يديه شيئا منها **خامسنا** ان لا يجمع بينهما صلاة رجل وامرأة بالغيب والاحوط  
 الميزان قلنا بركعة صلواتها الا والرجل مقدم عليها ولو بركعة او بركعة او بركعة  
 عشرة اذرع بذراع اليد مرفقة المرفقة ولو لوحظ موضع سجود الموقفة في صوت  
 تقدمها تحقق للصلاة في جميع افعال الصلوة ويراد به ما يحل عن رتبة اللزوم دون الخيم  
 ولا فرق بين الاخر والبصر والليل والنهار فكل من كان في موضع سجود لغيره لغيره  
 بين الزوجين والقارب والمحرم ولو ارتفع الحائل في الاشياء او تداني مكانها قاله  
 ان الابتداء بالاستدامة ولو قلنا بجري الاشكال على كل منهما فان الله الموقفة كما  
 لا يستلزم ولو شك في السجود والوقوف حتى يصلوا بين معا ولو صلوا متباعدين فدلنا  
 ان كل عليهما ولو دون احدهما اشكل عليه الامر فقط والاقوى ان دلالة الاستحباب على  
 الاحتياط والاحوط الحافظة على الجنب هذا اذا صلوا معا ولو صلى احدهما والاخر قائم  
 او قاعدا او قائما فلا بأس بحالهما ان احدهما نظر لغيره لغيره **سادسنا** طهارة  
 المكان في موضع الجبهة بمقدار الارض والاولى طهارة جميع السجود عليه من الجبهة ولا يفي فيه  
 الحكم بخاتمة كالمشقة المصور ولو وضع على الخيف هو السجود عليه فلا بأس والاولى طهارة  
 جميع المكنة المساجد الباقية وسلامته من الخبثات المقدسة في غير هذا لا تقتضي سلامة محل البدن  
 مع عدم رطوبته اذا صار بغير الشهاب وحمل فاصل يمنع وصول الرطوبة ولا يضر اذا تقدمت  
 ضيافته بغيره كدنت الدرع من الدم **سابعنا** ما اذا وضع القدمين عند الوقوف عليها  
 وموضع الجبهة وعدم ارتفاع موضع الجبهة عليه في غير التبرج باكثر من اربعة اصابع  
 مفهومة والاحوط مراعات ذلك في التبرج ولا يضر بوطئه عندهما لا يخرج عن منتهى  
 السجود والاولى بل الاحوط ان لا ينفذ عنه كذا والاحوط ما قاله المكنة المشقة

احوال الصلوة ما اولى  
 او يتركها ما يمنع الرتبة  
 في جميع ٣

على اتصالهم

من السجود

والاخر

المساجد وعدم الاختلاف في التبرج ويجوز فامنا ان لا يقدم على ركعة معصوم الا بعد  
 المانع للرفقة والبعد المشاشر الا قرب فلا تعد الشيا بينك فاصلة ولا المندوق  
 كذا في دفع الكراهة في الصلوة لا يجوز وهذا من الاذابة لا الزحمة **ثامننا** ان يكون  
 ما يمكن اداء افعال الصلوة اللازمة من غير فلو كان ضيقا او فيه مانع بحيث لا يمكن زادا  
 الواجب فلا تقع فيه الا ان يكون المانع النقص فلا يوجب ان الصلوة فيه وان يكون  
**عاشرنا** ان يكون مطلقا في بناء على قاطبة للصلوة ولو بطريق الظن فان لم يطمئن  
 فتصلوة على الاحوط فلو وقع في السفينة والملاح ولو لم يجزها فلا يبعد ان حكمها حكم  
 السائرة وجميع الموانع المذكورة اذا انقضت مغفرة عنه حين الوقت لتمام الصلوة  
**المقصد التاسع** في الاوقات للمدة والبركة وفيها منه مباحات **اولها** في بيان  
 وقت الغزيرة وما قلنا قال وقت الظهور والاشهر هو مبداء اجمع الى الجباب الغزيرة  
 من خط منتصف النهار ويعرف بوضع الشاخص المقعدة الا من المعتدلة فاذا زالت  
 الشرة بعد انتهائها ظلة الغزيرة وانقضاء محقق الزوال ويعرف ايضا بصيرورة الشرة على  
 الايمن لمن استقبل نقطة الغروب ويعرف ذلك باستقبال القبلة في اواسط العراق يعرف  
 الغروب بغيرها بالحرارة الشرقية ويعرف انقضاء الليل بمغضلة بعض الكواكب كدوران  
 قد بينا انما نقتصر على البتة وقتها بغيرها وكذا بامضلة الشمس وارباب الاعمال ومختلف  
 من اول الزوال باول اربع ركعات لمن لم يعلمها مع الطهارة الاختيارية للممكن منها  
 اضطراب في الغزيرة للممكن وكثير من المسافرين صلاة الحروف الحانته وقد ركنين ومقام  
 بنسبة حال المكلف في السابعة من سعة بطو ورة وصغف والراد بالاختصاص لا يقع  
 في الوقت للخصر صلوة السابعة عدا وسهرا والافضل صحة وقوع عبادة اخرى فيه ولو صلوة  
 كصلاة ونحوه والاحوط العدم ومن وجبت عليه الصلوة في انشا الوقت فلا يبعد اخضا  
 في مقدار اداها على الاحوط يند وقت الظل ان يقع وقتا اداء الواجب من صلوة العصر  
 ويغفل وقت الغزيرة بغيره بالحرارة الشرقية ويستمر الى ان يقع من انقضاء الليل مقدار صلوة الغشا  
 وصلاح ركعاته من صلوة الغزيرة عند لقاء الاربع من انقضاء الليل من وقت

ما ذكره في وقتها  
 ويتركها الغروب



المغرب من المراجعة لوقت العشاء كزاحة الظلمة في وقت العشاء قبل الغروب  
 وما يقع من العشاء بعد انقضاء الليل من العمد بعد الغروب ليس في الوقت وان وجب الغفل  
 ينادى وقت المضطرب من الحنا وادامته بعد غروب الشمس الشرقية مقدار ما يؤخر من  
 المغرب دخل وقت العشاء ويستر الى انقضاء الليل وبعد انقضاء الليل الى الصبح يجب فعله فيه  
 وان لم يكن وقتاً أو هو وقت المضطرب على الفم ويدخل وقت المغرب فيظهر الحجر الصادق من  
 سفلى الاقوى وهو الشاخص المميز للشمس لا الحجر الاول للاستيطان المستقيم اسفله ويستمر  
 للمختار وذو الاعذار الى طلوع الشمس وناظر الى الشاخص فادرك من اخر الوقت  
 ركعة قائمة مع شريطها فكانتا ادرك الوقت كله ولودار الامرين الايتان بركعة  
 اختيارية قائمة لاجزائها الشرايط وبين الايتان تمام الفرض في الوقت بصلوات  
 اضطرارية ناقصة لاجزاء والشرايط قدم الاول ومن ادرك ركعة تبهم دون الركعة  
 واستكمل باقي الشرايط لزمه تأديتها على الاخط وهذا وقت الاجزاء واما الفضيلة  
 فوقت الظلمة ينشأ الى بلوغ زيادة الظل مثل الشاخص وفضل منه ما الوقت قبل  
 زيادة الظل على اربعة اسما في الشاخص وفضل انكسارها قبل الزيادة على سبعة  
 والفضيلة في وقت العصر الى ان ينشأ الظل الى مثل الشاخص وفضل منه الى ان ينشأ  
 الستة اسباعة وفضل الى اربعة اسما ثم السبعة وفي المغرب والعز وبالحرة المربعة  
 والعشاء بعد ما الى ثلث الليل والصبح الى طلوع الحرة الشرقية بعد المغرب وقت نافلة  
 الظلمة من الزوال الى ان يتبع من فضيلة الظلمة مقدار اربع ركعات على حسب الحاجة  
 وصنعنا وقت نافلة العصر الى ان يتبع من فضيلتها مقدار اداء العصر الاول واما  
 الذراع في نافلة الظلمة الذراعين في نافلة العصر ولا يؤخرهما عن ذلك ووقت  
 نافلة المغرب والعز وبالحرة الغزبية والروية نقل قبل النوم في اي وقت شاء واو  
 وقت نافلة الليل من انقضاء الى طلوع الحجر الصادق ولكن يزاحم الحجر لها افاضة  
 منها اربع ركعات او دخل في الثالثة سواء علم بان امة ابتداء او علم بانها في انشاء الا  
 ويعتدوا طالعها لاجلهم عما فاشا لولا فضل تأخيرها الى الثلث الاخير من

الفضل  
 في المسألة ما  
 فيه

من الليل وكل قريب علمنا من الجزكان افضل ويجوز تقديمها قبل الانقضاء للشباب  
 والشيخ الكبير والمساكين من كل من برعته وكذا الحل من يخاف عرض الماء من الايتان  
 لها في الوقت ويجوز تقديمها والتاخير في قيعنها وبين تقديم بعض وتأخير بعض  
 والقضاء افضل ووقت نافلة الحجر طلوع الحجر الصادق وهو قريب من سدس الليل  
 الى طلوع الحرة ويجوز فعلها قبل انقضاء الليل بعد نافلة الليل ثالثة واشراطه  
 العمل بينهما مع التقديم اقرب الاوقات كلها قابلة للتصاغر الوقت للصبي لتمام  
 صومع العام لامع الجبل على الاقرب لمواظبة الايتان كذا لك والاحوط ان لا يتطرق  
 بشيء من الصلوة لاجلها في الطرقات والعلية من الصلوات الواجبات او مقصدا  
 شوما ذكرها من فعل الروايات في اوقاتها المذكورة وان كان الاقوى الجواز **فانها**  
 يجب العلم بالوقت مع الامكان لمبدأ الصلوة فيه والعاخر من الروية والفرقة بسبل  
 او ينظر حجة يحصل له اليقين او الظن الذي يظن به النفس فان لم يكن جازاً للتقليد  
 والركوع لاختيار العدلين ثم العدل ثم غيره من اهل الجزة ثم المحذور وان كان العاين  
 علة في التمسك كما في يوم الغيم وليست يكتفي في الحل بالخطئة والاحوط الانتظار الى  
 حين اليقين ومثله سائر العمل التماوية المجبنة عن الروية كالقنات ويجوز في  
 الحاق العدل بالحيثية اربعة البلاد كدخان يلاء الاقوى واختيار كل المحوطات  
 ومع عدم العلة كيم العم لا يدوم العلم للتمكن وفي الاكفان بشهادة العدلين او  
 الواحد بمحيط وجيز قري والاحوط خلافة **في الشا** في الخطأ لو دخل سبعة اجزاء من الغز  
 بضة او نافلة في غير ما قدمنا قبل الوقت باعتقاده بطلت صلوة صادقة الوقت  
 تمامها لجزءها او عملاً بالحكم او جاهد لا يحرمه دوران الجهد للمعتد فيه شرعا  
 العمد مع مصافدة الوقت تماما والاحوط الامتداد وكذا انما يصح العمل في وقت او عملاً  
 به فانكشف خلافة ما لم يدخل عليها الوقت في انشائها فان دخل في انشائها صح  
 صلوة ان علم بعد الفراغ وان علم فلات في انشائها لم يجرى الوقت انه يصادق  
 من الوقت بطلت صلوته والاحوط عدم الحاق الشا والقائل بالظان والقائل فيها

لو صلاها ظاهراً داخل الوقت

فان حرمتها انما هو بالامانة  
 ولو ثبت له انشائها قبل  
 دخول الوقت



المغرب من المراجعة لوقت العشاء كزاحة الظلمة في وقت العشاء قبل الغروب  
 مما يقع من العشاء بعد انقضاء الليل من العمد بعد الغروب ليس في الوقت وان وجب الغفل  
 ينادى وقت المضطربون للحناء واذا مضى بعد غروب الحمرة الشرقية مقدار ما يؤخر به  
 المغرب دخل وقت العشاء ويستر الى انقضاء الليل وبعد انقضاء الليل الى الصبح يجب فعله فيه  
 وان لم يكن وقت المضطرب على الفقه ويدخل وقت العجز فيظهر العجز الصادق من  
 سفل الاقوى وهو الشاخص للشمس لا العجز الاول للاستيطان المستند اسفله ويستمر  
 المحرار وذوي الاعذار الى طلوع الشمس من اضطرار الشاخص فادرك من اخر الوقت  
 ركعة تامة مع شريطها فكانتا ادرك الوقت كله ولو دار الامر بين الايتان بركعة  
 اختيارية تامة لا يجزئها الشرايط وبين الايتان تمام الغرض في الوقت بمصالح  
 اضطرارية ناقصة الاجزاء والشرايط تقدم الاول ومن ادرك ركعة تبهم دون الوضوء  
 واستكمل زيادة الشرايط لزمه تامة بها على الاخط وهذا وقت الاجزاء واما الفضيلة  
 فوقت الظلم ينهي الى بلوغ زيادة الظل مثل الشاخص بافضل منه ما لو وقت قبل  
 زيادة الظل على اربعة اسما في الشاخص بافضل انكسارها قبل الزيادة على سبعة  
 والفضيلة في وقت العصر الى ان ينهي الظل الى مثل الشاخص بافضل منه الى ان ينهي  
 الستة اسباعة وافضل الى اربعة اسما ثم السبعة وفي المغرب العجز وبالحمة العزة  
 والعشاء بعد ما الى ثلث الليل والصبح الى طلوع الحمرة الشرقية بعد العجز وقت نافلة  
 الظلم من الزوال الى ان يتبع من فضيلة الظلم مقدار اربع ركعات على حسب حال المصنف في  
 وصنعها ووقت نافلة العصر الى ان يتبع من فضيلتها مقدار اداء العصر الاول مرآة  
 الذراع في نافلة الظلم من الزوال في نافلة العصر ولا يجوز لها من ذلك وقت  
 نافلة المغرب العجز وبالحمة العزة والروية نقل قبل النوم في اي وقت شاء ولو  
 وقت نافلة الليل من انقضاء الى طلوع العجز الصادق ولكن يزاحم العجز لها اذا جئ  
 منها اربع ركعات او دخل في الثالثة سواء علم بان امة ابتداء او علم بانها في انشاء الا  
 رجعت ولو اطال العجز الى اربع ركعات فاشد ولا افضل تأخيرها الى الثلث الاخير من

فضل  
 الرملة قال  
 ميم

من الليل وكل وقيل علمنا من العجز كان افضل ويجوز تقديمها قبل الانقضاء للشباب  
 والشيخ الكبير والمشافرو كل من يريد علة وكذا الحل من يخاف عرض الماء من الايتان  
 لها في الوقت ويجوز تقديمها والتاخير فيقضيها وبين تقديم بعض وتأخير بعض  
 والقضاء افضل ووقت نافلة العجز طلوع العجز الكادب وهو قريب من سدس الليل  
 الى طلوع الحمرة ويجوز فعلها قبل انقضاء الليل بعد نافلة الليل تامة واشراطه  
 العمل بينهما مع التقديم اقرب الاوقات كلها قابلية للقضاء في وقت الضيق لها  
 من مع العلم لأمع الجبل على الاقرب لمواظبة الايتان كن لك والاحوط ان لا يتطوع  
 بشيء من الصلوة الا بعد فطر الطهارة وعليه شيء من الصلوات الواجبات او مضمناً  
 ستوما ذكرناه من فضل الرواية في اوقاتها المذكورة وان كان لا يقر الجواز **فانها**  
 يجب العلم بالوقت مع الامكان لم يرد الصلوة فيه والعجز عن الروية او العزة بسبل  
 او ينظر حجة يحصل له اليقين او الظن الذي يقطع به النفس فان لم يمكن جاز كالتقليد  
 والركوع لا خيار العدلين ثم العدل ثم غيره من اهل العزة ثم الجور وان كان العجز  
 علة في التمسك كما في يوم الغيم وليست يكتفي في الحل بالخطئة والاحوط الانتظار الى  
 حين اليقين ومثله سائر العمل المتداوية المجتعة في الروية كالقيام ويجز وفي  
 الحاق العدل الاضيق لعدة البلاد كدخان بلاد الاقوى او غيرها وكل المحظوظة  
 ومع عدم العلة يكرم العجز لا بد من العلم للتمكن وفي الاكثاف بشهادة العدلين او  
 الواحد بحدوث وجيز قوي والاحوط خلافة **في الشا** في الخطأ لو دخل متعمداً في جزء من العزة  
 يفتة او النافذة في غير ما قدمنا قبل الوقت بامتناعه بطلت صلوة صادقة الوقت  
 تمامها والعجزها او عملاً بالحكم او جاهد لا يجوز معذرة في العمل للمعتدين شرعاً  
 العمة مع مصادقة الوقت تماماً والاحوط الاعادة وكذا ان لم يضمن عليه صلوة او عملاً  
 به فاستغفره مالم يدخل عليها الوقت في انشائها فان دخل في انشائها صححت  
 صلوة ان علم بعد الفراغ وان علم فلات في انشائها بطلت الوقت انه يصادق جزء  
 من الوقت وبطلت صلوة والاحوط عدم الحاق الشاخص العاقل بالظان او العاقل فيها

لو صلاها ظاهراً داخل الوقت

فلا حرج انماها والاعادة  
 ولو ثبت له انشائها قبل  
 دخول الوقت



اذا صادف حلة تاجرة من الوقت بل يحكم فيها بالفتا من قدم العصر على الظهر والعشا  
 على العرب هذا اذا تبيين او مقتضيان بطلت للتقدمة وكنت الساعة سواء كان جاهلا  
 بالحكم او عالما به ولو قدم الاحقة على السابقة فاسيا لاجابها وذكر في اثناء الصلاة  
 عدل الى الساعة فورا فلما وقع جزء قبل العدول لعمدا لذكر بطلت ولكن العدول بنسبة  
 حبلها سابق من علمه وايضا كانا في الاخط هذا ما دام للعدول محل بحيث لم يبد  
 في ركوع يزيد على السابقة كما اذا دخل في ركوع رابعة العشاء فذكر ان عليه ركوعا ولا  
 تيمنا في الخالفين ذكرنا بين الاثنين او ثلثا الفضل بين المختلفين وان كانا  
 بعد الفراغ فان صلى العشاء والعشا في وقت الاولين وذلك قبل ان يفصح زمان يكن  
 ان يصح في الظهر والعرب بطلت صلوة وانصلا في الوقت المتركحة للعدول  
 ويستأنف السابقة ولو صلى الظهر والعرب في وقت العشاء والعشا وهو اخر الوقت  
 فالأقوى المبدأ كما مر من ادرك حركتها في اواخر الوقت او بالفرصين  
 معاملة الترتيب في ادراك مقدار اربع ركعات في الاخرة وقبض الاولى بعدها  
 ادرك من اول الوقت مقدار ما يسبق الاولى فقط ثم جاز العذر الشرعي بقطعة  
 فرض الاخرة مضت الاول لان انما ولزمه القضاء مع عدم التامة ومن ان يشي  
 في الاخرة في وقت الاولى فاسيا ثم ذكر بعد دخول وقت الثانية فالأقوى المبدأ ان  
 ولو كان قاطعا ايضا فالدخول وقت الثانية فالأقوى العدة والاحوط الاعادة  
**المقصد الثاني** في القبلة وفيه مباحث **الاول** في بيانها القبلة موضع الكعبة  
 من هجرم الارض الى عنان السماء لمن امكنا استغيا لها بعينها سواء كان قريبا او بعيدا  
 يمكن الاستغناء بقابلة نفس العين اما البعيدة لا يمكن الاستغناء بغيره  
 لان الجبهة قبلة بل اصدق استقبال العين عرفا لا حسا لا متابع في البعد من جهة  
 الاستقبال لان حيثية الاتساع في القبلة فم لا يترط فاستقبال البعيد ان لا  
 مقابلة نفس العين بل لا يد من بقا احتمال المقابلة على الاحوط فان تمكن من معرفة الجبهة  
 بملحظة النجوم او غيرهما من العلامات فيها والآكف بالعلامة المنصوبة من قبل كثر

في

الشئ اما التي اشهرت بهذا لان القطر من المسلمين كوضع اليد خلف الكتف لا من جهة القبلة  
 وهو موطر وجعل المغرب على يمينه والمشرق على يساره ويستقبل ما بين يديه من القبلة  
 على طرف المعاجيب لا من كل ذلك في اواسط الغار فيجعل اليدين للاواسط كما لو كان في  
 والاحزابين لطرفه العزيم كوصل يمينه والاشمالا واما طرفه الشرقي كالبعرة وما والاها  
 لمزيد تخافا الى المغرب فيجعل اليد اليمنى الى الخد الايمن والاشمال الى الخد الايسر  
 بين العينين وسيل عنه عن يمينه بين الكتفين **المبحث الثاني** فيما تفرق به القبلة  
 المرجع في هذه الامور مع الجدل المتعد والمشاورة مع من يتخذ من الاجتهاد بالامارات  
 والعلامة من الفروع علامة البرموزها الى معرفة علماء الرياض ولا يجب على العالم العلم  
 بل يكتفي بالتقليد في لاهل الخبرة فيمكن من دخل بلد من بلدان المسلمين ان يتعرف حالهم في الا  
 ستقبال اليد وانهم عليه من محارب من احدهم او وضع معا برهم او من ذبح وباطنهم ان لم  
 يكن للاجتهاد بل بالعلامات الشرعية ليجعله لها واحدا من رقبته او لغير ذلك ولو  
 الامر بين تقليد الفارق الجواز الرجوع الى فعلهم وعلاماتهم ما لم يعلم خطئهم فقدم  
 على التقليد ومن يتوكل على العزة لعمركم فقله بصيرة في الاستقبال ولا يلزم عليه  
 الرجوع الى الافضل والاعمل الا اذا حصل له الظن في جانب احدها ولو كان المفضل في  
 اثناءه والظاهر ككفاؤه بحيد الظن حتى الظن الضعيف ولا يلزمه الطلب من مكان الى  
 اخر ولا يخطو طلب العلم باحوال المسلمين ثم طلبه لا قربة من الظن ولو نفذ رعية العام  
 ما قبل الوقت على الظن ولا يلزمه الانتظار من الادنى القبلة ان دارت كره من جهتين  
 فقط على اليها صلتين او بين ثلاث جهات صلت الى الما ثلاث صلتا فان جهدا  
 صلت الى الاربع جهات اربع صلتا ولا يلزمه التكرار زيادة على ذلك وان جهدا  
 القبلة والمداد بالجهتين للتغالبة في الامام والوراء واليمين والاشمال ولو حصل  
 في اجزاء جهة واحدة اجزائه صلت واحدة مخترا بينها ولم يكلف التقد ولصلى الجهة  
 ليعلم ان يفتن معتبر ثم حصل الشك والوقت باق لم يكلف التقد واجزاء صلت  
 ولو حصل الشك في الاثناء والاحوط لزوم التقد ولو انقلب شكك على او ظنا

خلف المكب الايسر  
 وعلامة اليمن وماوا  
 اوها جعل ليدرس

في القبلة الاولى ثم طلبه  
 العلم بالعلامة فقام طلب العلم



الى جهة وقد صرح على اجزائه ومقتضى التعداد وان كان الى الجهة الباقية لم يصر  
 عليها ولو صاق الوقت من ادراك الاربع الى ما يمكن منها مجزأ الى اي جهة شاء وادراك  
 الركعة قائم مقام ادراك العزم ولا قضاء عن الساقط منها لصيق الوقت بغير لزوم  
 ليحصنها ولو واحدة مع السعة فالأحوط القضاء والاحوط تأخيرها الى صيق الوقت كذا  
 الاعذار بحيث لا يقع من الوقت ما يزيد على أربع مقدار أربع صلوة والاقرى لزوم ذلك  
 مع رجاء للمعزة ولو قفنا حرجي بوقت واحدة اجزئت ولا قضاء ولا بانتم بالشأن  
 مع من المرفوض بانتم مع عدم رجائنا **المبحث الثالث** في وقوع الخطأ ودخول الصلوة  
 وهو لا مشروط بامتناع الخطأ بالقبلة سواء كان عن قطع او ظن فظهر له الخطأ في القبلة في  
 اثباتها فان كان بين الشرق والغرب الى جهة القبلة صحت صلوته وانحرف الى القبلة  
 ولو يبعد التسليم ويلزم الانحراف فزاد الاقرب الحاق ما بين اليدين والشمال بما  
 بين المشرق والمغرب لمن كانت قبله نفس المشرق والمغرب اقربا الى احداهما وكان  
 الى المشرق والمغرب واستدبر القبلة لعاد الصلوة في الوقت وفي حارجه ولو ظهر له  
 عدم الاستقبال بعد الفراغ وكان مستدبرا للقبلة اعاد في الوقت وقضى في حارجه  
 الاحوط وان كان الى المشرق او المغرب اعاد في الوقت لا في حارجه وفيما بين المشرق  
 والمغرب حكم المستقبل لا اعاد في الوقت ولا في حارجه والمدار في بين الخطأ على العلم  
 واخبار العدل من اذ العدل على الاحوط ولا يجرى بتبديل الاجتهاد بعد الفراغ وامانة الاشياء  
 فيلزم الانحراف الى الاجتهاد والناجح للعدل **المبحث الرابع** فيما يوجب الاستقبال  
 استقبال في صلاة الفرائض صلاها وبها العاقبة وفي اجزائها المنبئة بحجها لله ولو شرط في  
 صلاته الفاضل مع الاستقراء وعدم الشك فيها او يوجب في وضع اليدين عند الاحتضار في القبلة  
 بشرط في النجس والنجس كل ذلك مع الامكان فلا تعدو حجت جميعا بلا استقبال وفي لزوم استقبال  
 الخاسر ما بين المشرق والمغرب عند تعدد القبلة وجهه غير بعيد ولزوم تقديم اليدين والشمال على  
 الاستقبال بالوجه ومقادير البدن كالصدر واليدين ونحوها فلا استقبال بالوجه فقط  
 لم يكن مستقبلا وكذا الاستقبال بغيره دون فلاحوط الاستقبال بالقدمين ايضا

م دخول

م تقضى

ولا ينجح وجه المصحب  
 في كيفية الاستقبال بل  
 الاستقبال

واليدان فبعضهما كما شاء **المقصد الحادي عشر** في كيفية الصلوة اليومية الاخير  
 وعدد ركعاتها فقريته وحضرته ويتبعها الاذان والاقامة وفيه مباحث **الاول** في  
 الاذان والاقامة وهما مشروعتان ضرورتان مستحبتان متوكان فيهما خاتمة اجتماعهما الا  
 ان الاقامة شائعة استحبابا وليست بينهما شبه القرينة لانهما عليا وتان فلا اذان بلا اقامة  
 سواء كان للصلوة او للاعلام ولو اقام كل لم يكن مجزأ ولا يجوز اخذ الاخر بغير علمها كذا  
 العياقما ولا يابس باغاث المؤذن وارتفاقه من بيت المال بعد المصالح ويصح  
 من الموز ويعتد بهما للرجال والنساء ويشترط بهما المباشرة فلا تشترع فيها الوكالة ولا  
 النيابة لغير شرع فيها الاجتزاء فيجزي سنا سمعنا من فاعلها كما شئنا ونختصا بالشرع  
 اليومية ومنها الجمعة واذن في ترك الاذان يوم الجمعة لمصلحة العمر او الظاهر بما عاين  
 منقرا ولمصلحة العصر يوم عرفة مع الحاج خيا معا او منقرا او العشاء في المزدحم للحاج  
 على الاقرى كذلك والاولى عدم الاذن في هذه الشئ مع الفضل بنا فله او منقرا  
 ينها والاحوط الترك والجامع بين صلواته مؤذنين ولا يكتفى في الحج بحجزة التنقل مع  
 الفاصلة المعيشة ما دله لم يد الصلوة جامعا او منفردا وقد سمع اذان مؤذن اخر الصلوة  
 جامعة او منفردة ولم يتكلم الشامع في الاذان ولا بعد يعكس الاقامة كحكم الاذان  
 في ذلك ولمناقض الصلوة للشرع لها الاذان فانه يؤذن في اول الورد ويقيم اقامته  
 في البواقي ولو لم يؤذن في اوله والاذن في اشياء فالحكم في البواقي ذلك على الظن  
 فصل بينهما بزمان معتد به او صلوة اخرى اذ اذان ولم يد الصلوة او المنفردة  
 وحلا سيما بغيره وقد صلت الجماعة الاولى تنقروا عن مكان صلوتها ولا عن هيئتها  
 ولو انصرفت مجتمعا وبقيت على غير هيئة الصلوة جرى عليها حكم المنقرون ولا فرق بين  
 وحول الدخول في اشياء صلوة الجماعة او بعد فراغها انصرفت صلواتهم نفعها ووصفها  
 واختلفنا كان في بقية التحول مع تلك الجماعة ولو والدار في الفرق على الصلوة  
 فلا يائنه وهذا البعوض مما راها بالكثر زيادة على العادة فلا ينجح في اشكال كل ذلك  
 اذ لم تترك الجماعة الاولى عدا من غير مستبدا شرعا ولو كان كذلك اتفع الاذان وقد

م دخول

م تقضى

الجماعة



يلحق حكم المصلي نفسه جماعة اماماً او اماماً اذا اراد صلح لغيره منفرداً او اماماً لغيره  
 تلك الجماعة على التمسك بوقت بعد دخول الوقت للصلوة فلا يجوز تقديم عليه ولا تأخير عنه  
 الاتباع لثبوتها وحقها في الاعلام قبل الغير من الاعلام ما لم يكن سبقاً كبيراً وكلما قرب الى  
 الغير كان اوله وسبقاً لعمادة بعد بل الا على عدم اجزائه في الاذان والصلوة ويجزى  
 للصلوة عنه اذ حصل منه العرض ويلزم تقديم الاذان على الاقامة فلو قدمها عليه  
 فاقباً تقدم بها فاقباً لا قرباً لعمادتها معاً بشرط الترتيب بين فضولها فاقباً  
 اعاد بنا يحصل معه الترتيب فلو قدمها معاً او سبق الاقامة وحدها حتى دخل في المدة  
 فادرجع اليها ان كان ذلكم والاقطع الصلوة ورجع ولا جوع مع دنيا الاذان مطلقاً  
 ولا مع دنيا بعض الاقامة ولا مع تركها او تركها بعد الاذان لا يرجع بعد الاذان  
 بالصلوة معاً والافضل مع الرجوع ان يصل على النبي صلى الله عليه وسلم عليه قبل ان يقيم بجملة  
 استقبال الاذان والاقامة مطلقاً بدهور الاقامة وهو احوط وترك العرب في  
 المصلي من قبل ويستحب ان يقرأ فيها لثبوتها بكنة او جلسته او سجدة او خطوة او صلوة كسنة  
 وفي العزيمة ان تقصر على السكينة والحفوة والجلوس ويجوز الترتيب في الاذان والمدة في  
 في الاقامة وان يكون فيها على الصلوة من القيام والطمأنينة وترك الكلام دون  
 غيرها من الطمأنينة والجلوس وغيرها واعتبار جميع ذلك في الاقامة بعد وجوبها  
 بعد تمام الصلوة والحد في اشائها او غيرها او فيها بدها الحاجة الى اعادتها  
 بعد الوضوء والاخر ان يعيد الاقامة ويجزى اذان المرأة واقامتها للثبوت للحكم  
 دون الاجابة بغير علمها استماع الامانة بطلان معه على الاقرب او يستحب ان يكون  
 المزدون مطلقاً لا صلياً بغيره بالاولى ولا يغير فيه مطلقاً وفي المقيم ايضا ان يكون  
 متحداً ولا اعتدالياً وان للمؤمن والكرار غير المؤمن ويستحب ان يعلو المزدون للاعلاء  
 على مرتفع ويستحب حياية المشرع منه على كل حال الا في الصلوة على الاظهر وهو صراطه  
 ثمانية عشر الكبر اربعاً والشهادة بالترجيد والشهادة بالرسالة وهي على الصلوة  
 وهي على الخارج وهي على خير العمل والكبر والتكبير والتكبير مرتين في جميع ذلك وهو قول الاقامة

الاقامة سبعة عشر باسقاط مرتين من التكبير الاول ومروء من التليل الا من اذ  
 قد قامت الصلوة مرتين قبل التكبير الاخير والسن كثيرة **المبحث الثاني** في القيا  
 وهو واجب في الوجوب للصلوة الواجبة اصله في العارضة ولو كانت تجزئاً ولو كانت  
 مالم يتعلق سبب الوجوب فيها على حالة الجلوس كالسجدة وكذا ما كانت مشروعية  
 على الجلوس كالوتر اذا وجبت فالاقوى بقائها على ما شرعت له كما كانت مشروعة  
 على الوجوب وعادة فاعلا كاليرسبة المعتادة والجمعة والعيد من حال استحبابها  
 فان القيام لانم فيها وما يصل من ركعات المحبب من جلوس خارج بالفق وهو  
 ركن في الصلوة في حال النية وتكبير الاحرام وقبل الركوع متصلاً به فلا يخلو به بعد  
 اوسه وان كبر مع عدم القيام او ركع لا عن قيام بطلت صلواته وكذا ما يخلو به زيادة  
 وان استلزمته زيادة ركن لقروءة حال القراءة او بدلها بعد رفع الرأس من الركوع  
 واجبة بركن ومنه في حال القنوت والادكار المندوبة وهو عبارة عن نفي  
 الظلم مع استصحاب الاجل والميل اليسير في الظهور والارجل عن مناف له وان كان لا يجوز  
 تركه ويلزمه الوقت على قدمته ولا يكف الواحدة والاخر في القنوت على اكثرها فلا يكف  
 الفرق على اطراف الاصابع ويكف فيه الاعتماد على احد القدمين والاخر على الاعتدال على التمسك  
 بين يديهما وتغيب العنق والباطن كذا ما لا بأس به ويلزم فيه الاستقلال بحيث لا يكون  
 المصلي حاله مستنداً الى شيء اخر فلو استند بعد بطلت صلوة ومع النسيان فالقنوت الصحيح  
 ان القنوت لزم الاستقلال حال النهوض الى القيام وان كان الاخر ذلك ولو تفرق  
 على الاستناد والاعتماد واعتمد ولم يكن عنده ما يعتمد عليه اشترى او استأجر مع القنوت  
 وعدم التجا ويلزم الاقتصار على قدر القنوت فلا يجوز له الاعتماد في جميع القيام اذا  
 كفى بالعبث ولو قد راعى القنوت في بعض ركعاته وبعضها قام فيه وقدم المندم الا اذا كان  
 السابق غير الركن واللاحق كذلك اذا اذارين وقوع القيام حال القراءة او حين الر  
 كوع فالاقرب تقديم الشا ولو قام الى القراءة سكت حتى يستقر ولو دالاً من الصلوة  
 غير استقرار الصلوة ما شياً او الصلوة مع الاستقرار من دون قيام كالصلوة جالساً

فيما وقع



والاخرى تقدم الاول عالم يردى ترك الاستقرار المحصورة الصلوة بقدم الثاني  
ولودار الامر بين ترك الاستقلال وترك الاستقرار قدم جانب الثاني ولو امكنه القيا  
الى الركوع بعد ان كان غائبا قام اليه ولغيره عن الاعتدال قام مخبئا ولو صل الخاتمة  
الى الركوع او ادنى من ذلك ولو دار بين الاعتناء والاستناد قدم الاستناد ولغيره عن  
الاعتناء الركعة وسجوده وقد روي عن القيام قام وادى لركعته وسجوده ولو دار الامر بينهما  
بين اصل القيام قدمه عليهما ولغيره عن القيام اصله وصلة متشقة بما روي من تركه  
جلوسه مستقبلا متصفا ولا اعتناء ولا يعتز به في خاصة في الجلوس بل المدار على تحقيق  
ما فيه وان كان التزبع فيه افضل ولو شق عليه الجلوس وغيره مما احل اضطلع على  
الجانب الايمن فان عجز عن ذلك فليس له ان يجلس في غير ذلك الا على الاستسقاء وجميع ذلك  
في حال اضطراره كحال الموضوع في الحدة مستقبلا بما ديم بدينه وحال المستلح كحال المنقر  
مستقبلا بوجهه وباطن قدمه ويلزم الركوع والسجود الاخيلا بيان مع التمكن منها في  
جميع المراتب فان عجز عنها كان ركوع الجالس ركعة ركوع القائم ركعة وجعلت  
ذات الجملة اتمام الركبتين ويلزم المستلح ومنع الجملة على الاخرى والاحوط وضع لينة  
المساحد فان عجز كان ركوعه وسجوده باي ياء راسه وان عجز في العيدين دبر عليهما  
حكم الركوع والسجود والاخيلا بين من الركوب والركبة رفع ما يسجد عليه الى الجملة  
حين السجود ولا يجوز الانتقال الى ركن من هذه المراتب مع التمكن من العباد ولو تجدد  
عجز في اثناء الصلوة انتقل عما هو عليه الى الادنى فالادنى وان تجددت قدرته انتقل الى  
الادنى فالادنى وكل فعل وقع منه مع شرائطه من سواها نجح وزعمه اذ كان بعد على هيئة من  
دون استئنافه في المرتبة الثانية ويخبر في النواحي بين القيام والجلوس ولو خشي  
وعجز وجب اليه كما مر **المبحث الثالث** في النية وتعيينها باعتبارها عن المقصد  
من الفعل ويشمل المقصود والمحرر كترك الصلوة لاجلها لكانت في الوضوء ولو جهل  
بطلانها الى الامور الدينية او الحوز من شهاصح لعدم منافاة الاخلاص والاحوط  
الترك لا بأس بان يلاحظها تنها لارادها ولا حاجة بعد قصد التربة والامثال الى

الاستنباط

الى نية الوجوب او النية والقضاء والاداء ولا العقر والامام مع تعيين احداهما وبه ونحوها  
في مواضع العبرة اذا لم يتوقف عليها التعيين بل لو خالف فتوى عكس الواقع عدل وسهرا  
من جميع تلك الامور نحو العقر والامام وحمله والاحوط مراعات الوجوب من الوجوب والند  
بل الاول نية الوجوب للكل في جميع ما تقدم وكيف في مواضع الجزئية التفرقة من حال  
خطه فقر وتمام ولو نوى العقر والامام كان له العدة في الاشياء ما لم يتجأ وزعمه  
التجاء في التلبس في السادم فيقف الامام او القيام فيقف العقر على الاظهر  
بحكم الركن بتطل الصلوة بتركها عدل وسهرا ويجب ان يتو الصلوة الواحدة جملة  
سواء نواها على سبيل الاجبال او التفصيل فلا تقع نية الاجزاء بمعنى ان يتو شيئا  
فيشأ ويقع نية الوجوب في الصلوة الواحدة ولا يعتز بجزء المسحوق فيها ولو لم يتبعها  
وحدة قطع النافذة بعد التحول فيها لا تنقطع وجوبها فنية الذب لا اشكال فيها  
ولو نوى في التربة المشتد على المد وبات مطلقا التقرب الى الله كان اسما ستم منه  
نية الوجوب في الواجب والندبة في المندوب مع التربة ولا بد من استدامة النية حكمها  
الامام العدة ولو نوى بالفعل الرياء في الاشياء وقدم شيئا بعد النية بطل كانه لا  
يبداء وان تولى الرياء ولم يفعل شيئا بعد النية العبرة قال اقرى العدة والاحوط الاعا  
لعم ليس في مجرد الخطر من استغفار عذره ولا يبطئها الرياء المتأخر ولا الوجوب مطلقا  
تقدم اذ في الاشياء او تأخر وان كان الاحوط في التندب منه وما وقع في الاشياء الاثنا  
ويكفي في النية الداعي وحضور النوى كما في النفس وسدور المقصد مستند اليه ويلزم  
تعين النوى ويمتيز بمكانا كزعماء وزواياهم يميزه ويشخصه من ولو نوى القطع او زود  
فيه في الاشياء وكان وقف على القراءة كما اذا كان ذلك لتقوم فسا الصلوة ففعل  
مع عدم الفصل كذا فلا اشكال في لم يقف وقوة وكان مزدوده لا لذلك فالاحوط الاعا  
ولجب احصاء الصلوة منفصلة حين النية بل يكفي الاجال وكذا لو نوى الصلوة من الاضيقا  
واضجره مطلقا به يعلم اولها فاولها باس ولو نوى صلوة فذكر اخرى سابقا كان  
حين الذكر باقبة على محبتها مصفا وقد ليز الوقت للمختص بغيرها من اللاحقة الى السابقة

ادوم



وجب ما كان اذا لم يعلم ما قام اليه بعد الدخول ودار امره بين الشك واللاحقة عين  
 السابقة سواء كان متروكا ان كان يدخل في العصر او العشاء ويذكر الظهر او المغرب  
 او مقتضيتين كن عليه مقتضيه سابقة ولاحقة وفي اللاحقة او مقتضيه ومتروكات بان  
 دخل في المتروكات ناسيا للمقتضيه فذكرها كل ذلك ما لم يتجاوز محل العدول فهو كما  
 التائه صحبا مثالا قد صلى الثالثة فادخل ولوشد في مقتضيهما بعد على ما قام اليه  
 والاحوط الاستيناء وافتحا وزحل العدول اسمها اللاحقة واد بالثبوت ولو صغ فزجت  
 عليه ركنه احتياطية واكثر فنية وفي اللاحقة عدل الى الركعة الاحتياطية ما دام  
 العدول بها مكنها فان لم يكن عدل الى اصل الفريضة والخط اعادة الفرض  
 بعد العدول وليس العدول فرضا الا في النودتين للترتيب كالظهرين والعشاء  
 نين والمقتضيتين مع وجوب الترتيب فيها ومنه اخل به وقد اوقع حرمة من الصلوة  
 غاملا ولو قليلا فسقط الصلوة وان لم يباد اليه مع عدم ايضاح جزء وكان ذلك  
 عن عمد كالشك فلا اشكال في الصحة وان كان لا يحذر فالاخطر الاتمام بعد  
 العدول والاعادة ولا يجوز العدول من مقتضيه الى متروكات مطلقا على الاقرب  
 ويجوز من المتروكات الى المقتضيه ندبا للترتيب وعدم جبره ولا يجوز العدول  
 عن الزايف الصلوة الى مثله في غير ما ذكر ولا في النوافل الى الزايف وهو العدول  
 من الزايف الى النوافل في الجملة اذا كان قد دخل في الصلوة ثم دخل الامام الذي  
 يريد الاتمام به وقد خاف السبق ولو ركعة من غير روي في الفريضة العدول بها  
 بين ان تكون فريضة للامام او غيرهما ما لم يدخل في الثالثة اذا اعتقد اذ كان في  
 عدوله الى النفل به ينيها ويحتمل او يقطعها بعد العدول بها الى النفل ويجوز  
 والاحوط خلافه فان دخل في الثالثة اسم واعادها جماعة وليس سورة الجعة ولم  
 يتجاوز محل العدول الى النفل والاحوط المنع ولما الاذان والاقامة معا والحق  
 الاقامة وحدها اذا دخل ولم يركع والاحوط الترك ولا يجوز العدول من الزايف الى  
 النوافل في غير ما ذكرنا ومن شك بعد الفراغ من صلوة ان ما صلاها ظهر او

في يوم الجمعة

او صلاها على الاول والاحوط ان ينوي في الثانية بان يصلي في فريضة ويجوز التلقا  
 بالنية معتدا ان اللقطة هي النية ويكره بدون ذلك لانه كلام بعد قد قامت الصلوة  
 ولو قام لصلوة الظهر مثلا فسبق لسانه او خياله الى العصر فالجاء الى ما قام له **المبحث**  
**الرابع** في تكبير الاحرام وهو ركن تبطل الصلوة الواجبة والمستحبة بزيادتها ونقصها  
 عمدا وسهوا والمناد بزيادتها ان تزداد متواليا بالافشاح صاحب نية الصلوة او لا  
 وكانت مقصودة لتلك الصلوة فلو قصد بها صلوة اخرى عمدا بطلت هي وصلوة ركنها  
 جناح التكبير فالثاني وان كان غرضا فلا تفسد الا بطلت بالاحوط الاتمام  
 والمعادة وتبطل الصلوة بترك القيام منها ويجب فيها الاستقرار وجميع شرائطها  
 لصلوة وصورتها العقد الكبر بفتح هـ اسم الجلالة ومد لامة وادغامه وضم هاتئ  
 سالمة من الاشياء المؤثرة في الزيادة الواضحة هـ اكره بان سأل من الدلو  
 في الزيادة الالف مع تسكين الكاف والوقوف على ركنه ولو كبر بغير هذا التقية  
 او بدل الاسم لم يعظم بغيره ولا بالاسماء المختصة او ابدال كبر او عرفها او عكس ركن  
 او اخل بحرف او زاده كلمة غلظت في النية او عجزت للهينة او نقصت او ادغم غير المدغم  
 كالراء مثلا او فاء المدغم كذا لانه او عجزت شئ من الهينة الحاشية وكان ذلك  
 العدة عليها صحية بطلت صلوة مع العهد السند ولو ترك تحميم اللام والراء او في  
 الالف مثلا لم يتردد من العت او اشبع القبالة كركن الجاز والاحوط خلاف ذلك  
 ويجب النعامة على من لا يجنبها ولو توقف على السير الى بلاد اخرى او بدل مال او زين  
 ذلك ولو تعد واستقلاله بالنطق بها نطق بها فاقطع حرفا عرفا ونطق بغيره من  
 لغة الهينة ان امكن والاذن بالمحروف مقطعة فان لم يكن ذلك من الحروف التي يبان  
 لم يمكن من لفظ الجلالة اصلا او بغيره من النطق لانه كالحرف الذي لم يكن اذ بال  
 الباقية وان تعدد الحروف جميعها بلسان او ترجم البعض مع عدم التمكن من الكل وحركت  
 بالبيان لسانا مع التقدير لسانا في الاخرى بركن به لسانا وبشرها باصبعه بعد ان  
 يعتقد بها قلبه فاصد الغلظا ويجب تحقيق الذكر الثاني بعينه ذلك باسراع ونفثا

بفتح



او تقديره الاول في كل صلاة برؤية الامام هو المأمور والمكفر المنفردان بكبريتا  
 مع تكبير الاحرام فتكون سبعة دون ذلك في الفضل المحسوب <sup>فيها</sup> جبرها الثلث وتجزئها  
 اتمكساة تكبيرة الاحرام وبقراءتها بين الصلوة ولا يجزئ مكانها للمصلي الباقي  
 ويغير رفع اليدين بها في زمن وقيل متبدا بالرفع باسداء التكبير منتها به ما  
 نهيا ثم والاولى ان لا يمتد بالرفع شيئا من الاذنين ومن لا يتمكن قيامه الى بالممكن  
 منه ويغير عن الاصابع ويحذف الكعبين وجميع تكبيرات الصلوة متحدة عند تكبيرة الاحرام  
**المبحث الخامس** في القراءة بعد لها وفيه فصول **الاول** فيها يجب منها والواجب  
 في كل زمن ثنائى وفي ركعتين لاوليين من الفرائض الرباعية والثلثية قراءة الحمد  
 والسورة ثمانين فمراخل بحرف او حركات او تشديدا وسكون او بدلا حرفا بعد حرف وان  
 كان الصلوة بالخطاء متعمدا بطلت صلوة والجاهل بالحكم لا يكون معذورا كالعشا  
 وفي المعتد الاخطا الاعادة ولو اخل في ادغام بين كلمتين او مدغمين او اجزئين او  
 صناعة من صناعة القراءة كما اذا وقف مع الحركة او وصل مع السكون لم تبطل ولا  
 حرام تجزئ في كل كلمة ويجوز للمصلي ان يفتن عليه قراءة السورة والحاصل له الحرف بسبب  
 ثنها ومن لم يخلط له حاجة بغير فرائضها به بخلاف دفع الامام راسه عن الركوع قبله  
 الاقتصار على الحمد وكذا ان سقط من خاتمة فرائضه او ان كان النسيء تاما وعن ادراك  
 ركعة من على الاخرى ويجوز في الجمع الاثنان بما امكن منها والبيعة اية منها من كل  
 سورة برأيه وكل السور اذا لم يتبعين فقل بعضها بتدريج وتحت او يتبعين تركها نحو  
 فرائض الوقت ونحو مجزية في الفرائض الا الصحيح والممنوع والتردد لثلاث فان كل  
 واحدة منها بغير سورة ومجوع الاوليين سورة واحدة وكذا اجمع الاخيرين والآخر  
 تركها في الصلوة ويجوز في النوافل الاقتصار على احدها او على بعض سورة ويجب ترك  
 سور العزائم وهي سورة افراسورة النجم وسورة حم السجدة وسورة الم تنزيل فلو  
 اخطأ بطلت صلوة ولو كان ناسيا وذكر في الاشياء قطع الغزيرة وقراءتها  
 ان لم يكن قراء اية السجدة وكذا الرقعة سورة طيلة ثلثا ان اتسع الوقت فبين في

والا فضل جعلها  
 الاحرام و  
 واحد من  
 تكبيرة الاحرام  
 مع

في اثباتها الخلاف او قرائنا منها فاضا قارقت وقطعها وقراءتها مع عيده  
 فرائض الوقت اما مع كل الفرائض بسطه عن حكم السورة ويقرأ ما نيسر الطويلة ولو  
 السجدة منها فاقطع بعد الفراغ من اية السجدة اتم الصلوة وكانت مجزية ويجوز بعد  
 منها فرائضها لو استمع واما النافلة فقرأتها فيها مع العدة ساقت ويجوز لها في  
 فرائض الصلوة ولا تجزئ النافلة بالاصل سورة بل يجوز الاقتصار فيها على النافلة اختيارا  
 اما ما صار غلطا بالعامان كالغزيرة للعادة وما وجب من النافلة بالعامان كندوة  
 هتكا لغزيرة **الفصل الثاني** في كيفية القراءة وبديها من النسيء في ثالثة الغزيرة  
 خبر عن الظهور والعشا فانه يجزئ فيها بين الفلحة وحدها وبين النسيء اما كان  
 او منفردا او مأمورا بالنسيء افضل من هو الاخطا ان الاخطا بقين الحمد والنسيء قبل  
 في وقت الاخر من عاتمة من احد ما فتنس لها اليعنة فالاقرب لعدم المعتادة الى ما تروى  
 تروى لصفها فليس به كان لقطعه والاثبات بالآخر والاخطا بالاستمرار عليه والمجزة هو قول  
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر مرة واحدة والاخطا بتكريرها ثلثا فاقرب  
 بطلان الرجوع مما فطاع العربة والمالطة الخاصة والعاجز ياتى بالممكن فان لم يتمكن ياتى بالبدل  
 مع بدله والاخطا من ثلثا قدر الواجب والآخر ثلثا يبقه بقله ويترك لثلاثا كما في الفرائض  
 ويلزم فيه الترتيب والمناجاة فلو اخل بها سهر اعادة اذا كان في المحل ولو لم يفعل بطلت  
 صلوة ولو خالف هذا الزم اعادة الذكر والاخطا اعادة الصلوة وان لم يبدل اتمامها  
 وكذا في الفرائض فيلزم فيها الترتيب بين الحمد والسورة وبين النسيء فانه اخل فيه  
 من السابق والا باللاحق عمدا بطلت صلوة ولو كان ناسيا اعادة على الغالب ثم الى  
 بما بعده ما لم يدخل في ركن مضى لزوما ولا ينع عليه فليعلم في الفرائض الموكلة بين الحمد  
 والكل والاثبات وان اختلفت الموكلة باختلافها في الحروف بخلافها في فضل وفي الكلام  
 ينعرف فيها ان يذم ذلك في الفرائض بخلاف فضل الطويل الذي يخل بصلة القراءة في فضل  
 من ذلك شيئا بطلت صلوة فيميز فرق بين الفضل بسكون او ذكر ونحوه ولو خالف ثلثا  
 حتى دخل في ركن صحت صلوة وان ذكر قبل ذلك على ما حصل به المولات ولا ينع عليه

ولو نسي النسيء  
 حتى رآه  
 بالآخر لا جزم  
 به ولو نسي  
 احدهما

فان دخل في ركن

الاثبات



وان خالف حتى وصل في ركن بطلت صلوة الجهر واجبه على الرجال وعلى الخنا في المشكاة في  
القراءة يبطل المصطفى في اولية الصبح والعشاء بين والاختلاف في البوابة على صلوة الجهر  
ونظرها فانه يتقيد الجهر فيها والاختلاف في الظاهر كما ان الجهر في الجمعة ولا يجب الجهر  
على النساء وان وجب عليه الاختلاف في موضعها معلومان عرفا وادان مراتب الاختلاف  
ان يجمع نفسه اذا كان سبعة على الاستقامة وادان مراتب الجهر ان يجمع الترتيب منه قربا على  
العادة اذا كان سبعة على وجوبه في القراءة في الاولين ويجوز الاختلاف في اخر الجهرية ولا  
خفاية في القراءة وبطلان من التسبيح فلو لم يقرأ الاختلاف في موضع الجهر او الجهر في موضع الاختلاف  
بطلت صلوة الا في البسطة فان الجهر فيها في موضع الاختلاف مطلقا مستحب لا امام وعجزه منفر  
وما مرما الا اذا كان خياصا لا يوجب ذلك فتصح ولو خالف فشيئا فان اعم في العمل  
في اشياء القرائن مضت قرائنه ولا لقادة نعم ما يزمه العدو حين الذكر ولو فاشاء  
الكلية والجهر في موضع الاختلاف انفسه كذلك جهلا بحكمها فلا يثبت عليه اذا كان خيا  
هذا باصل الحكم ولو كان خياصا في الموارد الممنهنة فالاحوط الاعادة ومن تغفل  
فلم يسل الزم الاعادة ولا يجب فيها على القرائن وبطلان التسبيح جهر الاختلاف  
بلا يخفى في الاذكار الباقية بينهما نعم يستحب للامام استماع من خلفه كما يجب للمأموم  
استماع الامام وكذا لا يجب في اعاد القرائن لخمس من ومن وفعل هكذا استحب الجهر في  
نوافل الليل والاختلاف في نوافل التراويح لا يجب ان فيها وان وجب بندد وخبره نعم لو شرط بنا  
لذكر كيفية خاصة فذلك امر اخر **الفصل الثالث** في يقينه احكامها **مواد احكامها**  
قول امين بعد المناجاة او في اشياء الصلوات وكذا اكل ذكرا او غدا لم يقم فيه دليل المحضوية  
اذا لم يبين ان القربة على جهة الجهر والندب لوني به الجهرية والاحرام مبطل بدو  
ذلك في امين بحضورها الاحوط تركها واعادة الصلوة بطلانها الامع النقية **فانما** العاقل  
عن حل القراءة او عن بعضها ولو لصيق الوقت فانه بالمقدور منها ولا ينقص عن التفتان  
عجز عن الجهر فانه يقرأها بانفسه كذا وذكر انه يتقارها ويلزم المقام بقدر لا  
مكان بعد وصل الرقعة والاحوط لزوم قلة مع العلم بعدم التمكن لبعده ومع عدم امكان

ولكن مع

الصلوة مع

امكان الغناء ولو لبعض بحيث عليه الصلوة جماعة فان لم يكن وقت من يتقارها وهو يتقار  
ذلك على القرائن في الصحف ومن اخذ في الغناء او تركها صيا اخر صلوة الا صبح الوقت ولا  
خر ساجدة قبله ويلا يثبت **ويشتر ثالثا** لا يهرز الجمع بين سورتين متحدتين او خفا  
يتبين ولا بين سورة وبعض سورة ولا بين بعض سورتين ولا بين حديث كذلك التمام  
للاحتياط والاقصا على بعض سورة كل ذلك في الغزيرة ولا يثبت به في التافله على  
بحر الحمد وكذا السورة سابقا عليه ولو كرت السورة بينهما قاصدا تلاوة القرآن  
لا جهرية الصلوة فلا بأس بها المخرج بالاصل الشرح هبة المصلح وان كان الاحوط تركه وكذا  
لو قرأ البعض مع السورة من حيث انه قرآن وجميع بين السورة وبعضها بصد الخ في ثبوتها  
معا كانت صلوة باطله نعم لو قصد ترجمته العدو في فعل الجهر حجاز **رابعا** يحوز القراء  
من سورة اخرى وان تزام عدوله على اشكال حال يبلغ في السورة بعضها سواء قرأها عينا  
او ساهيا ولو عدلنا سائما ذكر وجع العمل العدول اتم السورة سالم بركع وهو جائز في كل  
الاخر المحبذ التوحيد فلا يهرز العدو ولا عنها الذين يماصها الا الا سورة الجمعة والمنافقين في يوم  
الجمعة دون البسطة وادون شأنا الايام فانه يحوز العدول منها اليها علم والاحوط الاقتصار  
عنه على ورة الضمت كما ان الاحوط الاقتصار على صلوة في الظاهر والجمعة بل على الجمعة  
ولا يعمل في الجهر التوحيد احدها الاخرى فالاقوى ولا بد من تغير العدول اليه حين التغير  
ولا يكفي مجرد التغير الى سورة اخرى فانها يجب العدول معها مع نسيانها من السورة الا فعل بنا تمام  
استقاما ونزول من فصل عمل وكذا يجب مع كون السورة عزمية او طويلة لا يصحها الوقت  
اذا وصل فيها من غير مشروعا ويجب اذا كانت السورة مندورا تركها او من يأتى عن اتمها الحز  
او يحز او كان مستأجرا على قرائنه سورة غير ضا **خامسا** من اراد التقدم او التأخر الى الجهر  
الغائبين ضلوة او اقل او اكثر ما لم يصل اليها الفعل الجهر وكان في فريضة سكت عن القراء  
في حركته ويؤم ذلك للمأموم حال قرائته الامام على الاخط ومع التمكن من الجهر فالاقرب  
جواز رفع الرجل **سادسا** لا يجب في البسطة تعين السورة للنفس كالفاتحة والسورة المبد  
ورق والمستاجر عليها اذ لا يجب حفظها او ما قصت عادته بقرائنها ولو لم يعين في مو



الإتيان كان الاحوط الرجوع مطلقا والقبيل والعدل مع بقائه بعد وسبب التعذر بأنه  
 من الشيطان حين تلاوة القرآن خارج الصلوة وسئل في الصلوة قبل الثالثة في الركعة الأولى  
 والأولى ان ياتى بلفظ الحمد بالله من الشيطان الرجيم ولو اضاف اليد لغيره فبأنه ان  
 كان حسنا وسؤال الرتبة اذا قرأ آية الحمد والنجاة من العذاب اذا قرأ آية وسبب قول  
 القرآن مما حفظها على الوقت ميمنا للرفق المحنة متدبر المعاني القرآن ساكتا بعد  
 الفزع من الثالثة وبعد الفزع من السورة بمقدار ما يخفى معها هذه السكوت وسبب  
 اختيار السور الموضحة كالجمعة والمنافين في التطهير يوم الجمعة والجمعة والاعمال في عشا  
 والجمعة والتوحيد مغربا والسور الطوال في الصبح وفي صبح الخميس والاربعين في الاداء  
 هل في على الان في الشان هذا في العشر والمغرب بقصا السورة في الظهور  
 العشاء المترسقا في النوافل بارضعت لها **المبحث السادس** في الركوع ويجوز في ركعة  
 الكسوف ويجوزها في صلوة الايات في كل ركعة مرة وفي صلوة الايات في كل ركعة خمس مرات  
 هو ركن بطل الصلوة بزيادة مطلقا في الجماعة سجد كركعة وكذا يتلوه ينقصه عدا  
 وسهرا وكما ان الركوع ركن القيام الذي منه ترك ركعتان بطل الصلوة ترك ركعة عدا  
 وسهرا ويجب فيه امر **احدها** لا يخاف السوء والخلفه بقدر ما يقدر به الى ركبة ولو  
 باخر ارضا به وان كان الاحوط مراعاة وصول ركبة ولو مال باحد شقيقه حتى يكن  
 وصول احد يديه الى احد ركبته دون الاخرى واصلها الى ركبته بدون ارضا  
 وهو ما يلح اختلافه لم يكن ركعا والمداومة ما يسجد به ركعا فلا يكف ما سواه **الثاني**  
 ومع التعذرية بالمتدور والاحوط الاستقلال به دون الاعتماد بل هو الاقوى الى  
 عند التعذرية ومن جلت على هيئة الركوع او كان كذلك لم يضر اكره لزما في زيادة في الا  
 غناء ولرب لم يضر فان لم يتمكن من الزيادة فزاد ركعا واكتفى به **ثانيا** الطائفة  
 بعد الوصول الى احد الركوع يجب بمقدار الذكر الواجب ولو ترك الطائفة في الذكر او  
 او لم يضر عدا بطلت صلوة وان تركها سهوا فان تجاوز ركعة الركوع اخذ بالقيام او  
 تجاوز الى الجلوس منه ولا اعادة عليه وان لم يتجاوز ركعة وكان باقيا على هيئة

هيئة الركوع لزم اعادة الذكر والطائفة فلو لم يتجاوز بطلت صلوة ولو لم يتجاوزها تمام الركعة  
 ان فبا مع به ضد لغيره عنها اصلا سقطت عنه ولو كان منها بغيره **ثالثا** الذكر  
 وهو ركعتان في العظيم سجدة مرة للحناء والمضطر بسجدة ثلثا او اكثر وسجدة  
 ثلثا ولا يجزى الواحدة منها للحناء ويجزى للمضطر على الاقوى ولا يرد ان يكون  
 فظا في تسبيح على المرتبة والترتيب والمولات انما يكمل العبد لا استقرار ولا طين  
 فلو ذكر قبل عدا او شفع في الرفق قبل اتمام الذكر الواجب بطلت صلوة وسبب التكبير  
 قبل ارضا به الى حد او اذنه وهو ركعتان في سجد مع الله من جهة الرفع والا  
 تنصاف وسبب الجمع بينهما وبين الحمد لله رب العالمين والواقعة على احدهما فالاولى لها  
 موم قول الحمد لله رب العالمين ولغيره سمع الله من عباده الركعتين في خلف وقصو  
 الظهر وضع اليدين على الركبتين وبلغ الكفين لهما مفرجات الاصابع والصلوة على  
 عهد العهد المذكور والنظر الى ما بين الركبتين ويكره وضع اليدين تحت الثياب كلها او  
 انما اعلم **المبحث السابع** في السجدة وهو الخضرع بالاضاء والمعاذ مع وضع اليدين  
 محل قرارها بالشرط الاية ويجب في كل ركعة سجدة ثمان وهما ركن بمنى انه لو زادها  
 في ركعة او اخل بها معا عدا وسهرا بطلت الصلوة ومن دخل في شيء منها فقد اخل **المنهج**  
 قبلها فان كان ركعتا بطلت الصلوة والاقضاء بعد الفزع ان كان مما يجب قضاءه **المنهج**  
 ما لو اخل برسعة او زادها سهرا يجب فيه امر **احدها** ان يسجد على المصفاة **السجدة**  
 مجتمعة وان لم تقرب ما تبدا الوضع وانما انه وهو الجهة في قضاها الشعر الى الخا  
 مسطحا الى احد الجانبين وباطن الكفين والاصابع دخلت فيهما وعين الركبتين وطرف  
 اليدين الى الجنبين والبرقة في السجدة عليها جميعا بغير سجدة ولا يبرم استقامتها وان  
 كان الاستيقا في الجميع اولي والاحوط ان لا ينقص في الجهة من مقدار درهم فقط ويجوز  
 بوضع للجهة على الارض دون غيرها من الاعضاء فزيادة الرضعين للجهة ونقصها  
 عدا وسهرا مبطلان **والفصل** في وضع الواحد وزيادته مبطلان مع العهد من السجدة  
 باق الاعضاء فنقصا وضعها وزيادته في السجدين والسجدة الواحدة يضر مبطلان مع العهد



فانما مع العدم بطلان ما زاد مع العدم فان كان قبل وضع الجبهة او بعد وضعها لا يثبت  
وان كان حال وضع الجبهة فان كان بعد تمام الذكر فالاقرب العتمة وان كان في اثناء  
مع التناقل فالبطلان لغز الطائفة فيه ومع عدم التناقل فالاقرب العتمة مع  
الاضطرار الى الرفع يلزم السكون ولو اندفعت الضرورة بالجرعين ولو كان في جهة  
او احد جانبيها وقيل ونحوه ولقد روي عن علي بن حمزة وسعيد بن جبير البقع ما عدا ذلك  
ونحوه على الاضطرار ولو تعدد السجود على الموضع سقط وجوبه ويستثنى من ذلك طريق الا  
بها من قائمها عند لغيره فما ليس عليه ليقبض الاضطرار بل لو تعدد السجود عليها سجد  
بجهة الاصابع على الاضطرار وكذا الجبهة لو تعدد السجود عليها سجد على احد جنبها من جنبها  
مما دفعا مع الاستقبال **فانما** لا يثبت مع الاضطرار مع الامكان فان لغيره دفعه وقته ولا  
حرف في هذه المراتب من جهة البشيرة في الجبهة والاقرب عدم لزوم كشف النحر  
الذكر وان كان الاضطرار مع التمكن ذلك فان لغيره دفعه عند السجود الجبهة والاضطرار  
مما دفعة الرفع بنفسه والاقرب عدم سقوط الرفع عند التمكن من مع الاضطرار **فانما** لا يغني  
بجانبها في موضع جهته موضع قدمه او يزيل عليه ما روي عن اصابع مضمومة من مستوى الحلقة  
وهي من السبابة الى الخنصر اصولها الا اطرافها والاضطرار مع ذلك بالنسبة الى الجبهة  
والاولى ما يغني في جميع السجود بل في جميع البدن الواقع على الارض حال الجلوس والاضطرار  
تقيم الحكم في العدا القامة والمشي ولو وقعت الجبهة على ما يزيل على السبابة فان لغيره دفعها  
والسجود على المساء وقد روي عن الاضطرار جرحها مع الامكان **فانما** الذكر وهو  
سجنان في الاعلى ويجوز مرة او اكثر وسجنان الله ثلثا مما دفعة الترتيب والمواظبة  
والطائفة والاستقرار لغيره والذكر الواجب مع الاختيار وبسقط الجمع مع الاضطرار  
ويأتي بالمكن **الاجتهاد** كون السجود اختيارا بالجبهة على الارض باقية مع حكمها من قبل  
الاطلاق عليها وان لم يرض بها العارض والصفا او مع ما يثبت بها من الاضطرار ولا يلبس  
في العادة فلا يجوز السجود على ما ليس من الارض ولا من ثيابها كالصوف والشعر والحرير  
جميع اجزاء الحيوانات من الجلود وغيرها ولا ما كان منها من صلب بالاحتياط الى غير ذلك

السجود

من المعتاد كمال الذهب والفضة والصفرة والخضرة والحمرة والبلور والاقرب الحاق  
مطلبا الرجاء بذلك والعقب والفرج ونحوها واستحالت محرمات ما دام في حوزة  
امتزجت خارج عنها سلبها الاطلاق ولو شئت اصل الارض في غير عديمها ولو شئت  
الاستحالة في غير على الاستحالة والاضطرار بحسب الحق والضرورة وسيا بعد الاحراق والطين  
الاخضر والمرور وسيا الايمن واليسار والحدود والحدود والحدود والحدود والحدود  
واما الرمل والسيارة والحصى فلا بأس ببناء كذا لا يجوز السجود على ما كان من ثيابها  
ما كولا بالعادة للأنثى غذا او طيبا كالحل والدراسين اعد وانما لا يجزى ارملة  
كذلك فلا يجوز السجود على الخيزول والمطبخ والحجر بالعتاد اكملها من الخطة ولغيره  
محرضا والعتاد والبقول للعتاد اكملها ولو ترك مع التنازل في اصل خلقه جزء لا  
يتركه كان غير داخل في اسمها والسجود عليه ومنعها كذا في السبل وان كان الا  
حرف مع الانقضاء من الترك وان كان داخل في اسمها كذا في السبل وان كان الا  
فالا قرب عدم جواز السجود عليها مع الاستقبال الاضطرار الترك وكذا في السبل  
ولا بأس باوراق الاشجار وثما هذا غير المأكل وكذا لا بأس بالسجود على التبن والشعر  
الانفصال وعدمه وكذا لا يجوز السجود على الفطن والكشكاش لم ولا بأس بغيره وكذا لا بأس  
بتركه ولبس الاضطرار بحسب جهتها وما ما يزيل على غير معتاد او يلبس كذلك كاللباس للغير من  
الخص واللبث فلا بأس بالسجود عليها وما ما يزيل على غير معتاد او يلبس كذلك كاللباس للغير من  
نحوه دون سجد على حكم النع وما شئت بكونه ما كذا في السبل وان كان الا  
وليجب الحث والاجرة بايعتاد اكله عند شغل واحد ليس ذلك وهذا الشرط من الجبهة  
لما فلا بأس بغيره على اي شيء كان سواء كان ملبوسا او ما كذا في السبل وان كان الا  
ساقط عند الاضطرار من لغيره او حراد برود ونحوها **فانما** ان يكون المكان مما هذا  
بالنسبة الى تمام الاعضاء وان يكون طاهر بالنسبة الى ما يجب السجود عليه من الجبهة وما يلبس  
الاجتهاد لا يلزم عدم فقد النجاسة لغير العتمة وما شئت ذلك لا بأس به مع التقيد وبدون  
يجوز السجود على القماش منكم وان كان الاضطرار بحسب جهتها ما كان من ثيابها السجود عليه المستحب

فانما لا يغني  
وما يزيل على غير معتاد  
فانما لا يغني



من النظر والمجرد أو المتكوك في انفسه والخطوط تحينه مطلقا واعلم انه من الخشب ولما كان  
مكتوبا وكانت الكتابة بحروف لا يقع السجود عليه لم يجز السجود عليها ولو كانت حروف  
حرم فلا بأس وان كان الاولى تركه **سابعها** الجلوس بين السجدةتين بعد رفع  
الرأس من السجدة الاولى فلا يكفر مجرد الرفع عنه ولا الجلوس من دون رفع الرأس  
ولا ما سجده مع جهته فلا يفسد رتاب بالجهته في سجدة الاولى ويقتل في الثانية  
مصلحة وجب عليه رفعها والسجود ثانيا لا يجب عليه رفع ذلك لان مصلحة السجود  
ولسجد والحال انه بطلت صلوة ولا فرق عدم رفع يديه المساجد والاقطوط ذلك والمادة  
في الجلوس كما علمت من ان استحياء طائفة للدهاء وكيفية كيف اتفق والافضل  
للجلوس على الخصر المهرج واللباس الجلوس على اللينين وضبط الخدين والفتن  
ويجوز ان يكون في جلوسه مطبعا مستويا يحصل معه فساد الطائفة ويحجب ذلك مع  
الامكان ومع المقدور ان لا يكون منها وياتي ما يفسد من الرفع ويلزم فيها الاستدلال  
ولو توقف على المعتاد او اعانة الغير وجب ذلك **سابعها** تمكين الجبهة والمسا  
من حال السجود والاعمال عليها بالناء فتدعيها فلهذا لم ينعها لم يجز ولا يجب المباشرة  
في التمكن وان استحيه ذلك في الجبهة ولورد الارض بين الجبهة وبجها قدمها  
للجبهة لا لورد الارض بين ياف المساجد تحير والاصطلاح فيهم جانب اليمين واليسار  
على اليمين واليسار والتمكين وجب السجود بدونه **ثامنها** رفع ما يمنع الجبهة عن مباشرة  
عمل السجود سواء كان المانع عليها من لطخ او شعرا من متدليها وبخزها او كان الشا  
على السجود لا يقع السجود عليه واما الشعر الثابت عليها فالاقوى عدم ثابته واما  
ما يمنع الجبهة من السجود لونا او صبغا من جرم فلا بأس به ويسجد فيه امور التكبير ابتداء  
به حالة القيام بحزابه بين انما انه حاله او بعد الحزبه عنه وتلك الارض بالكف في رفع  
درعها حالة السجود على كفها وعن ركبتها وبسبب كفها مضمون في الاصطلاح ما ذنبه وقطر  
في سجده الحلق افقه وارغام الانفس هو الصاقه بالتراب ويكفي اى جزء منه والتكبير  
رفع الارض من السجدة الاولى بعد الاسترخاء والخذ في السجدة الثانية حال جلوسه

جلوسه وجلسه للاستراحة قبل القيام بعد الرفع من السجدة الثانية والجلوس مع الوركان لا  
وجعل حله اليسرى على الارض وظاهر القدم اليمنى على باطن اليسرى والنظر حال الجلوس بين  
السجدةتين الى الجحيم بقول الله وقوله اقوم واقعد اذا اخذت القيام والسجدة والخذ  
عنه حال السجود لا من امور الدنيا او الدين واحالة السجود ووضع اليدين حال السجود  
على فخذيه مبسوطين مضمون الاصابع عذاه عن ركبته وكل ذلك مع الخضوع  
والخشوع ويكره فيه الترفع لمصلحة في الصلوة حاله او قبله او بعده والافتاء حال الجلوس بين  
السجدةتين ولعبها وبسجدة ساقيا باقرى السجود الثلاثة على الفاتحة المستمع والسامع في  
العرف والفعل والوعد وبغاسر ابل ومريم والحج في موضعين والفرقان والنزل وقر والانشاء  
ويجب وجها فورا في اربع المرات قبل وجه السجدة واليمنى والعلق ويسجد السجود والتكبير  
في سجود السجود الثلاثة في غير من شرائط الصلوة سر السجدة وعدم الغصبة في مكان او لبا  
والاولى الحافظة على هيئة سجود المصلح والافضل في سجدة الثلاثة ان يقول الله  
لأن ياربنا تعبدا وفقا لا مستكبرا كما ينبغي عبادتك ولا مستكفرا ولا متعظا بل انا عبدك  
حاشا لك مستجير **المبحث الثامن** في الشهاد وهو واجب في الصبح مرة وفي المغرب مرة  
باعتبار مرتين مرة بعد الشاهبة ومرة بعد الاخرة ويجزئ فيه الشهادتان بالتحديد  
والرسالة وقول اللهم صل على محمد وآل محمد بعد ما واسم صورة الجزية قول الله  
لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله اللهم صل على محمد  
والع محمد عفا على العربيه والترتيب والموا لا يجب ان لا يكون فعل محلي بهن الكلام  
او بين الحروف عدم التفتع والتبديل وبشرطه امران **احدهما** الجلوس كيف  
وان كان تكبره في الافتاء والافضل ان يجلس على الركبة الاية ويضع مامره **ثانيها**  
الاستعداد والاطمئنان فينبغي ان يذكر الواجب للشرع منه قبل تمام الرفع من السجود  
او اكله وهو اخذ في القيام بطل والاصح بل الاقوى مراعاة الشطرين اذا كان في السجدة  
من دعوى وصلواتا وحيا فمن فعل شيئا منها بدون استقرار مع قصد الخصوصية فسدت  
صلوته ومن فعلها شيئا او لا قصد الخصوصية لم يكن عليه شيء ثم ان هذين شرطا في

الشكر ان يقول شكري  
شكر مائة مرة وعشرا  
عشر مائة وعشرا  
في سجود



في الاعتبار وبسبب اعتبارهما حال الاضطراب واللامع والاتباع حال القبول مع الاستقرار وحال الجلب من دون استقرار قدم الشا والآخر عنه يجب عليه التعليم ولا بد من بيان منه ما يمكن ولا يصح ان لا يحجز عن الكل استبدال ذكر اخر ما يدخل تحت مصداق الشهادة والصلوة بقدر ولا يبعد تقديمه على الترجمة لغير العربية والمحرر لنا بغير الغنى وتقديم المحرر لنا لا يفرق بين عليه ولا يفرق بين غيره بل يفرق بينه وبين غيره فيكون التثمين من الدعاء والحمد والتسبيح في التثمين لثبات الحيات والاحياء في التثمين الاول فلو فعلنا بقصد الترجمة فلو حراما وبطلت صلوة ولو فعلنا لا بقصد الترجمة فلو لاوتب الصحة **المبحث الثاني** في التسليم وهو واجبه في صورة الجمع بين قول السكاد علينا وعليكم الله الصالحين وقول السلام عليكم وينبغي الاتيان بهما على هذا الترتيب والاصح اضافة ورحمة الله وبركاته فظا على العربية والترتيب والمولات ولو اقتصر على السلام عليكم اجزء ولو اتى بالسلام علينا فالظاهر لزوم السلام عليكم ولا حوط الجمع بين الصلوة الثلث وان ينوي مطلق المخرج بها هو المخرج منها واقفا كالأثر من غير ان يثبت المخرج من غير الفزع من الشاهد بين والظاهر عدم لزوم ثبوت المخرج من ذلك كاهو الشأن في سائر العبادات فانه غيظ المخرج باجزء منها من بعد اتمام الاجزاء في ثبوت المخرج واما قول السلام عليكم في المخرج لا يحصل به مخرج وبسبب المنفردان في التثمين فاحذر الى القبلة ويؤمى حال النطق به ايما يترجم عنه اليه وبينه والامام يؤمى بمخدة وجهه اليه وبينه فقط وكذا المأموم اذا لم يكن على يساره احد وان كان على يمينه احد لم يمتد اليه ويصطف وجهه اليه يساره وبسبب ان يقصد المنفرد ومن سلم على جانب واحد من امام او مأموم من جوف الملائكة والبنين والمسلمين من الجن والملائكة والمأموم اذا كان باثنين يقصد باحدهما في الامم وبما الاخرى ما ذكره في سبب التثمين والنوازل ان يدعى الله ويدعو عظمته او ينادي باسمه او يعقوبتها ويذكر العبد ذنوبه او خطاياهم وان يكبر ثلثا او عقايد ينادي بآية بعد التكبير لا اله الا الله وحده وحده انجود ونصر عبده واعز حبيبه وعلى الاحزاب وحده فله الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت وهو على

على كل شيء قدير والمأثور بكثرة في مصادره **المبحث العاشر** في القنوت ومقتضيه في كل صلاة من فريضة او نافلة ومحل في الثانية بعد الفراغ من القراءة قبل الركوع وفي الثانية للجمعة فانه بعد الركوع ولا يتجزئ في الثانية ولو اوقفه لغيرها بنية التخصيص بطلت صلوة الا في اولتي الجمعة وبسبب في عزلة الركوع وهو في صلوة الفجر والغزاة شديدا بالكون الفرائض هو ولو نسي قضاء بعد الركوع ولو ذكره بعد المعنى الى السجود او في اثنا الصلوة او بعد الفراغ منها قضا بعد الصلوة مستقبلا القبلة ولو حال الفصل والقضاء في الكل على طريق التذنب ولو بعد ترك ركوع لم يقبله بعد الركوع ولا خارج الصلوة ويجوز الدعاء فيه بالناسية وبغيرها وباللهن لما يمكن اخرجه الحق الى معنى عزى عن اولي الالهة ويجوز المناجاة والتسبيح والدعاء في اثنا الصلوة حال التثمين وركع وسجود وعزها مع قصد مطلق الدعاء والمناجاة والذكر والاولى المحافظة على العربية في جميع ذلك واما القراءة واجبا وبسببها والاذكار الواجبة فلا بد من ثبات المحافظة على العربية وبسببها التكبير والتسبيح ورفع اليدين فيه الى هذا وجهه والنظر الى باطن كفيه ويجزى فيه الدعاء بما تيسر كما دينوى او عزوى لنفسه او لغيره ولو اقتصر على الصلوة على النبي واله وكل الحلال المذكور والدعاء فيه كان **اولى المقصد الثالث عشر** في اسباب الخلل وفيه ما **الحديث** في نقص الترتيب لم يوافق **المطلب** ترك العبادات من الحدث من الوضوء او الغسل او التيمم سواء تركها او ترك بعضها جزئيا لان عدم الجزئية يزيل عدم الكل ابتداء واستدانة وهو قصد للصلوة وجب للمنافاة فسواء كان عزها قبل او في وقتها وسواء ذكر في اثنا الصلوة او بعد الفراغ منها قبل من الوقت او بعد الانتهاء من ذلك فانه الطهورين فان الاقوى انه لا يبعد وكذا الباطون لوجهه الطهرين فالا ثباته يترتب منه بان عدم الصلوة التي اخلت بغيرها بعينها اعادها وان اشتملت على اجزاء صحيحة وعزها وبنايته مطلقة يترتب منها في ذمته وليست حكم الجاهل والاختفاء وانما شبيهاه بامثالها كالربا عتبه بها الرافعية اعادوا واحدة في ذمته

١٢ اهداه  
هـ الاولى



يتجزأ بين الجهر والخصاء ان اختلف حكمها واذا اختلفت الظاهر والظاهر لزم  
 حكمها والخاص لا ينافي بواحدة يجزئ بها عن كل مناهية لها ومع اختلافها لا بد من  
 التكرار حتى يثبت فيها غير الحكم في المشبه بين الاداء والقضاء وانما عليه ازالة في  
 نيابة وجه في الاخرى القدر مع الاتيان بواحدة عما في ذمته **ثانيا** تركه عند  
 غير المعزى عنها وقد تقدم انه ان كان من عهد ائمتنا اوجب الحكم الشرعي حيث  
 الاعادة مطلقا في الصلوة وبعد الفرج في الوقت وبعد وجوب سعة الوقت ما مع  
 الاطرار والضييق فصح في الجميع وان كان من قبل بالاصل وعدم بعد الفرج فلا اعادة  
 مطلقا وان علم بقاء الاثناء مع العلم بسبقها على خالده العلم والثبات او حدث  
 في اثناء الصلوة فقد التفصيل السابق في باب الشرائع والاحوط في ذلك مطلقا  
 ان استكن وكان عليه بمنزلة مع عدم ترتيبها في الاصل مع سعة الوقت  
 مع ضيق الوقت فالاحوط اتمام الصلوة والاعادة **ثالثا** ترك شراعية بالاساءة  
 المأمورية شرعا وهو مفيد مع العلم والجهد بالحكم مع تعدد الغل والقدرة على التزم مع سعة  
 الوقت واما مع الغفلة والنسيان ارجح الفرج فالاقوى الصحة والاحوط الاعادة ويسر نفسه  
 لو علم في الاثناء وانكشف فمرا كذلك واما لو كثر بالحرر وحدهم ما كثر الله والذبح  
 فالاقوى فيه المطلق مطلقا الامع الضرورة من قبلة الجوهرا **رابعا** ترك السجود  
 ما يقع السجود عليه ولو سجد على ما لا يقع السجود عليه لغيته او غير ما علم مع جعل  
 وبدون مع سعة الوقت وصدق اسم السجود عليه حقيقة بطلت صلوة ومع الضيق يفتي  
 في عدمه ومع عدم صدق اسم السجود عليه فهو مطلقا ما لم يدخل في الغل الكثير ورفع راسه بعد  
 الى السجود ومع السجود صدق اسم السجود عليه فان تجاوز الحبل بالرجل في ركن اخر فصح ولا  
 فضا للسجود عليه ومع عدم التجاوز يقع مع الضيق مطلقا مع السعة فان امسكته بحلته  
 والسجود على ما يقع السجود عليه وجب ولا يبطلت صلوة والاحوط الرفع والسجود على ما يقع  
 السجود عليه ثم الامانة **خامسا** ترك الاستقبال للوجه مع العلم بمقتضى جعل السجود  
 ومع الجهد من دون مظنة مع تمكنه من النظر منتهى ايضا ومع الاجتهاد اذا انكشف الحلا

الخلاف فان كان ما بين المشرق والمغرب فصحته وان كان الى غير المشرق والمغرب الى  
 عكس القبلة فان تبين في الوقت عاود وفي جارية لا قضاء عليه فالاحوط القضاء في خارج  
 الوقت ايضا **سادسا** ترك شرائع الاجرة كالاستفراجه والاعتدال والامتناع  
 حين الافعال وتعد الصلوة بتركها او ترك احد ما مع الجهد بالحكم والعمامة  
 ولا يطل مع النسيان وفوات الحل بجزء من محله والاحوط بالنسيان الى فوات الطائفة  
 بالاركان الاعادة واما الجهر والاضحاض فانما تصد بتركها مع العلم والعمامة  
 تصد مع الجهد بالحكم اذا كان باصلا اما الجهد بغيره فصحته فالاقوى لزوم الاعادة  
 وكذا الاستدراج النسيان حتى لو ذكر في اثناء الفاعلة من جهرها في مقام الاضحاض او  
 بالعلم وعلم بحكمه بعد الجهد باصل الحكم بعد العلم ومضى **الثاني**  
 في نفس الاجراء الواجبه ومنه يفرج من مثل اجازة بالحكم او علم بالبر بطلت صلوة  
 ومعني نفسه نسيانا فادبني محله بان لم يدخل في شيء من اركان الصلوة اعاد عليه ما  
 الرجوع الى زيادة ركن او بعضه كما اذا ذكر الحمد وهو في السون او السون وهو في  
 الشورت او ذكر السجدين او التحيات الاخيرة وهو في الشهد او ذكرها او ذكر الشهد  
 وهو في القيام او اخذ فيه او في المراتب عاد اليها وان قضاها او اذا دخل في شيء  
 اركان الصلوة كما اذا نسي الفرائد او الشهد او احد السجدين او لها حتى ركب او ركع  
 او لا تنقضا فيه والاستفراجه حتى دخل في السجود فان كان النسيان لا ركن كما ركع  
 والقيام المنفصل به او تكبيرة الاحرام او مجموع السجدين بطلت صلوة الصلوة  
 الا لم يطل والاحوط بالنسيان الى المحل بالسجدة الواحدة الا انه والاعادة ولا  
 بحسب بعد ذلك فضا الا في السجدة والشهد المنسيان فانه يات بها بعد الفرج ناويا  
 عرض ما قاتل ويسجد لكل واحد منها بعد ذلك سجودا كمن لو ذكر الركوع وهو في السجدة  
 وركع ما لم يسجد لكل الركوع ولو وصل اليه فان نسي بعد الركوع بطلت صلوة والاعادة  
 الى القيام وركع والاعادة اعادة الصلوة بعد ذلك حيث ينتهي المحل الركوع او قاتا  
 وزه ولو هوى الى الركوع فنبه الركوع حتى تجاوزه عاد الى الركوع منها ما لم يطل عند

٢ من لزوم



العمل الركع فلا يعود اليه ولو بني الذكر ولم يتجاوزه محله او الاستغفار فيه مضى ولا شيء  
 عليه ولو بني الركع من الركوع او لم ينته بعد او لم يستغفر فيه ولم يصل محله الجهر وعاد  
 الى القيام وجده لم يرد الى السجود ما لم يصل محله الركع او يتجاوز ولا فعله الا  
 جتا ما السابق ولو ترك سجدة في انشا الصلوة لهما من ركعة فتكونان ركعة  
 او من ركعتين حكم بطلان الصلوة ولا حوط الا بتمام ولا إعادة ثم البنية وتكبير الجهر  
 لا تستغفر الصلوة الا بها في ترك واحد لهما او القيام فيه اعادة الصلوة من اوطأ  
 مطلقا ولو بني الركعة الأخيرة فذكرها بعد التشهد قبل التسليم قام وان يقف ولا شيء  
 عليه ولو ذكرها بعد التسليم قبل فعل ما يبطل بها قام وان سجده لله ولو لم يركع  
 السجود ثلث مرات عن الشك في الثلاثة بل اربع الزيادة في الجهر ولو فعل ما يبطل الصلوة  
 عمدا وسهوا كالحدوث واستدبار القبلة وحزها لعدا الصلوة من راس ولو بني السجدة  
 حق خرج من الصلوة اعادة الصلوة ولو بني سجدة واحدة او تشهدا قضاها وسجد لله  
 لو ذكرها بعد الدخول في التسليم قبل تمام ما يخرج به وكان من الأخيرة عما فعلها وانما  
 وسجد لله واحدا ولو بني ذكر الركع او ذكر السجود او الطائفة فيها او سجدة على  
 ما يصح السجود عليه حتى يقع من مضى لا شيء عليه ولا حوط في الاجزاء والتمام والتمام  
**المبحث الثالث** في زيادة الاجزاء وبين ان المسئلة ان الزيادة في الصلوة من غير  
 كان قصد التجزئة بالزيادة في ايمانها ابطال مطلقا وان نواها في الاثنا فان  
 مع ذلك فبني ترتيب الاجزاء الباقية على ما مضى بعز ان التشخيص بطل الجميع والابطال  
 ما رادة فتبطل الصلوة به ان كان قولها غير القران او الذكر او الدعاء وان كان  
 منها فلا حوط الا إعادة او ركعا او فعلا كثيرا او حذو ذلك من البطلان والا فان لم يكن  
 من اجزائها لم تبطل به وان كان من اجزائها فلا حوط الا إعادة ومع عدم قصد التجزئة  
 فان كان ركعا ابطال ولا يبطل الا ان يذلل تحت النافيا للصلوة من كلام او فعل  
 كثير ويحذفها من النافيا دفع الجبهة عمدا مطلقا ويحذفها من بعض السجود في حال الذكر الا  
 ولا حوط التجنب مطلقا وان زاد شيئا نسيانا فان كان في كثير الاحرام او ركعة او ركعتين

او ركعا او سجدة في ركعة واحدة بان يسجد لغيره بطلت صلوة واما زيادة الركوع  
 في الجماعة فيسجد حكمه فيها ولو زاد قيا ما بان ذكر حال القيام تمام وكذا من تجلس بعد  
 القيام لو قد وضع القيام وان سجدت صلاته ولا يجب عليه السجود لله ولو لم يركع ولا  
 حوط ذلك اذ اقام في غير ذلك فلا فساد ولا يجوز له في غير زيادة التسليم الا اذا ركع  
 واحدا او ذكر او تشهدا بخلاف ذلك اقام في زيادة التسليم فيلزم سجودا لله ولا حوط  
 سجودها لكل زيادة ونقصا وكذلك لكل احتمال زيادة ونقصا ولو سجد في الأخيرة  
 من ركعات الصلوة او ركعات الاحياء لهما والاجزاء للنسبة فذكر بعد ذلك كبر في ركنة  
 اخرى فلا حوط اتمام الاولى ولا إعادة **المبحث الرابع** في النية في العبادات  
 اقام **احدنا** ما يبطل الصلوة من غير قصد التجزئة واستدبار القبلة او الشك  
 او التقرب من الفصل الا لفئات على الاقوى اذا كان بكل البدن الا بالوجه الا اذا كان  
 في ركعتي القبلة والفعل الكثير والكثير الطويل المربع للصلوة عن صور **ثانيها**  
 ما يبطل عمدا لا سهوا منه كلام الاوسيين وهو ما ترك من حرفين او كان حرفا معناه  
 للمعنى او غير معناه وقد انقل باقوال الصلوة فيقرها الى الله ولا يكون قرأنا ولا عدلا  
 ذكر او يوجب سجودا لله وسهوا لا باس بالخطأ والسعال والاحوط تجنب ما اشبه به  
 منها ومنه السلام اذا كان نية واما الدعاء منه فليقر بالدعاء وفي الحاق تسليم الصلوة  
 بالسلام وحجبات اقربها ذلك ولو لم يقر بالدعاء كصحة الدعاء بالخير ونحوه ما لم  
 فيه الدعاء ومع السهو والغلط في الصلوة فيلزم في السهو بعد ما سجودا لله ولا حوط  
 في الغلط ذلك ويستغفر منه وقد السلام الصلوة وعلى وجه الصحة من البايع للغير العباد  
 مخصوصا به الراد او شاملا لغيره ولم يرد في غير ما يجب فيقرب الغدبة العرقية فأنه  
 على المصنع رده دون نية الحيثيات ولو ترك الركوع من ردة سواء تقبل بالطلال  
 ولا قوى الصحة والاحوط الا إعادة سيما لو كان سبب عدم الرق الشغل بالقرائة  
 ونحوها وصورة الردة سلام عليكم والسلام عليكم او السلام عليكم او سلام عليكم  
 والا قوى لزوم الاقتصار على هذا الصنيع بل لا حوط الاقتصار على الصيغة الأولى



ولا يجوز ان يبدأ بالسلام ولو قام بغيره فالأقوى لزوم الترك ألا اذ لحق بالسلام  
فانه يتعين عليه على الأقوى وسبب السبب التيمد ان عطش ونسبته يعني القول له  
حد الله لكن يتعدى القاء ومنه التكثير مع فقد استحياء المحصورة به على الأقوى  
والأخوة الترك مطلقا وهو وضع اليدين على الشمال أو الشمال على اليمين في وجه كفا  
على كفت أو ذكرا على ذراع من الصدر إلى اللوردون مناعده حال القيام في الصلاة  
دور غيرته والفتحة ويراد به العنك الغالب وهو ما قابل التيمم والركن  
صورة والثناء بالجموع والفعل الكثير الغزالي لصورة الصلوة أما الماخر فانه  
مبطل ولو كان قلبه لا عدو وهو ما تقدم ولا بأس بالقليل الغزالي حتى كتمل قبل  
وحك جلد ودفع شئ وعنه من البكاء لا من الدنيا والمراد منه ما اشتد على  
الحب وهو من الأمور الأخرى تاييد عليه ذكر الثواب والعتاب أما الرابع في نفسه  
كالبناء على ثمة الأبناء والأوصياء والعلماء والأخوة تركوا كل والشرب بما يقع  
الخلا وشربا ولم يكن ما حي الصورة الصلوة فان كان ما حيها انه عدو وهو إلى  
ضريح في الحاق سلطانة والغالب في ما المحرك لا بأس باتباع بعض الأتيا الصلوة والقلعة  
باللسان والطعم للختلف في الفم والاحتياط في الحجة والحيث وجبة الزفاف ولا يات  
دخوله من خارج فلو قاء شيئا فاستلمه جرم عليه الحكم وقصده شربا لما في دعاء الوتر  
القصص الصوم مع عطشه وخوف طلع الخ وكان بينه وبين الماء مخطو فان اقلته  
لا أكثر من غير استدبار ولا فعل مناف وجمع ما ذكرنا من مبطلات العدا لا تحل مع  
الأكثيات ولو صلت من غير اختيار كالغنى والبكاء أو مع الإجابة فالأقوى في غير  
التكثير إلا إعادة ولو صدرت للنفقة فلا بأس به ويشترط في ذلك الفرض والتفعل إلا  
الوتر فيجوز على غير ما ذكره في قطع الفريضة وفعل من غير اختيار أو لا حول بل الأقوى  
جواز قطع النافلة ويكره تطيق أحد الركنين على الأخرى وعقود الرجل شعرو ونفخ به  
جمع الشعر في وسط الرأس وتيا اضعف اليه النظر والتفعل بل لا حول تركها **ثالثا** في الأثر  
مبطل في الهد والسهم معا وهو الفعل التليل كغدا والركن بالجمع وقيل الحجة والعقرب

والامارة بالهدو النصفين الاملاهم نعم بكرو التعل والتشاب والبنم والعباق والنا  
ونفخ موضع السجود من البيت أو فيها حر فان فضله في فرقته الاضاح والكلام في حد  
يزمهم والترك مبتدأ مطلق لا لغرض ولو تعدد الحرف الواحد في جملة أو تكررت  
للخطأ وتلاصقت كان متعين في العمد قد يردى لاكتفاء في فسادها في العهد والشهر  
الالتفات بعد ما بالوجه إلى المشرق والمغرب والخطوط الترك وأما الالتفات إلى العنك  
القبلة وهو متعين مع العدا من لزوم المعادة في الوقت والعنك في خارجة ومع الهد  
يميد في الوقت دون خارجة والأحوط القضاء وأما الالتفات إلى اليمين مع الوجه في  
على الأظهر مع يخرج به عن اسم الاستقبال مبطل مع الهد مطلقا ومع السهم فان كان  
إلى ما بين المشرق والمغرب صح وان كان إلى ما إلى العنك القبلة أعاد في الوقت وجوبه  
الكل في خارجة بالنسبة إلى المشرق احتياطا **المبحث الخامس** في إبطال الشك في  
بأن لا يحصل في نفسه رجوع للوجود ولا للعدم أما إذا حصل رجوع لأحد الطرفين في  
الرجوع في نظره وعلى عليه في الأمور المتعلقة بأجزاء الصلوة وعدد ركعاتها وجوبها  
عدما ولا يدل عليه في مواضعها وجوبا ولا في شرائطها عند التلبس بها وأما  
ببطلان بنفس الصلوة كان يظن انه مثل ما لا وينفس الشرائط كان يظن انه نوصا  
أو يقتل قبل التلبس بها أو ببعض أجزاء الشرائط فلا عمل على الظن ويكون بمنزلة الشك  
وأما البحث في إبطال الشك في أجزاء كثيرة الشك المبررة بشك في جميع أجزائها من الأجزاء  
بل ينفذ على وقوع الفعل منه وصحة شرعا وعدم وقوع مانع وان كان الأحوط الاحتياط  
فيما إذا وقع الشك في أصله ولا يصح عليه وضع العلامة أو الشهود على ماله ومصدق يتبع  
المعنى وأما الشك في النوافل فان كان في عدد الركعات جاز البناء على الأقل على  
الأكثر والأول أفضل وإذا كان في الأجزاء المتباينة في محلها ونحوها صحتها إذا انعكسها  
وأما الشك في غير ذلك فمخفف البحث فيه من مقامات **المقام الأول** الشك في أجزاء  
الشروط كالشك في بعض أجزاء الوضوء والحكم فيه انما ان شك في الأثناء وجب على المصلي  
وإنه ما عاد على ما بعد وان شك في غير ذلك في المكان المذكور من دون فاصلا



ولا دخول في فعل اخر فالاحوط العود على المشكوك وانما ما بعد ان كان بعد بشرط  
 ان لا يلزم خلل في بعض شرائط كالزلات ونحوها وان كان كثر الشك او شك بعد  
 فاصله كله او دخول في عمل اخر او انصرف عن المكان على صحة الوضوء واما الشك في  
 اجزاء الفعل واليهتم بالحكم فيه انه متى عرض بعد الدخول في جزء منها لم يعتد به  
 الا حوطا جريان الحكم فيها **المقام الثاني** الشك في نفس الشك فلو كان اذا شكك  
 في انك قمتا او اغتسلت او لا وكسرت صلوتك ما لا ينبغي لبدنك او صلى على القبلة  
 او لا او نحو ذلك والحكم في ذلك انما يحصل قبل العمل ان بالشك كونهما يكون  
 الشك وان حصل الشك بعد وبعد من الوقت فلا اعتبار به وكذا الشك بعد  
 الصلوة في انشأ الوقت اما لو شك في انشأ الصلوة والاقوى عدم اعتبار بالشك ايضا  
 والناظر صحة تلك الصلوة وهل يجب ان يعيد في الجميع بالنسبة اليه فيهما الاقوى العدم  
 والاحوط اتمام الصلوة وانما يوجب جديدا لو شك في انشأها في طهارة الحدث  
 واعادتها من راس لو شك بعد الفرج ويجوز هذا الحكم بالنسبة الى الشك في شروط  
 الشروط قبل الدخول في الغاية وبعد كما لو شك في انشأها في طهارة الحدث  
 بعد نجاسته او اباحته بعد غيبته او اطلاقه بعد انقائه فانه يدخل به في الغاية ويصح  
 في العمل المذكور في ذلك في انشأ ولا يتأثر بالنسبة الى ما بعده والاحوط الانشأ  
 نعم بالنظر الى الموضع نفسه وهذا الذي لو شك منه لا يجوز الوضوء به ثانيا  
 بل يجب اعتنا به ولا يجب تطهير الاعضاء من هذا الى المشكوك في تطهيره الاقوى طهارة بالنسبة  
 الى الشك في تطهير الاعضاء بعد نجاستها ونحوها ان كان المانع مستعينا كذا ما  
 الذي لو شك منه او نحو غيبته ونحو ذلك فيجب تطهيرها واعتنا به بالنسبة الى الد  
 حوز في الغاية وما النقل الى العمل انشأ والاقوى مع وقوع ذلك في انشأ الصلوة  
 صحتها وصحة الوضوء فيها والاحوط الاعادة مطلقا **المقام الثالث** الشك في  
 نفس العمل كمن لا يعلم ان صلى او لا وكذا الحكم فيه انه لا لفائدة عيان كان الشك بعد  
 من الوقت والاحوط اعادته لمن لم يقم عا دة بعد العلم منه ولو شك مع

مع قيام الوقت وجب عليه فعل الصلوة **المقام الرابع** الشك في اجزاء الصلوة  
 ما عدا الركعات ولا يعتد به بعد الفرج من الصلوة اصله في الوقت الا ان لم يخرج من المسجد  
 وهو على هيئة الصلوة ولم يدخل في عمل اخر او انصرف فلا يبين الى واما الشك  
 قبل الفرج فنشأ في شئ وهو ياتي في محله لزمه الاثبات به ولا لم يات به الاثبات  
 والاحوط ترك الاحتياط باعادته وان كان الدخول في منتهى الشك في شئ فري  
 ما لم يكبر للعلوم او في تكبيره الا خرام كبره لم يدخل في الاستغارة او القراءة ولو دخل  
 في شئ منهن ما يقع على الصحة ولو شك في القراءة او يدها من التسبيح الى به الا اذا كبر  
 للركوع او للقنوت او قنأ وركع ولو شك في الفلحة او انما صحتها حتى دخل في السجدة  
 او في ما بعد ما دخل في اية اخرى فالاقوى عدم لزوم الاعادة على المشكوك به ولا  
 حوط الصلوة واعادة الصلوة ولو شك في الركوع وكبر الا اذا دخل في السجود ولو شك  
 في السجود سجد الا اذا دخل في الشهادتين والقيام ولو اخذ به فالاقوى للفق والمطر  
 اعادة الصلوة كما لو شك في الركوع وهو في السجود الى السجود وكذا في الشك بعد خروجه  
 في بعض المندوبات كالاستغارة والقنوت ونحوها وكذا لو شك في الشهادتين  
 مع القيام او اخذ به في الاقوى وهكذا ولا فرق بين ما يكون في الركعتين الاولى  
 وعينها ولا بين الاركان وعينها وحكم الشك في المندوبات في هذا الخبر فلو ان كان المشكوك  
 وهو في محله ثم ذكر فعله فان لم يكن ركنا فلا مانع فان كانت زيادة موجبة للسجود  
 او غيره فلا شيء عليه ولو وقع بعد الدخول في غير قنوت فمضى حكم الشك من غير  
 من افعال الصلوة وان كان مما يطل زيادة او غيرها او بطلت صلوة وكان عاد  
 المشكوك ان به وبما بعد ليحصل الترتيب ولو شك وهو في فعل ان هل شك في بعض الافعال  
 المتقدم عليه سابقا او في فلا يبين الى ما لو شك انه هل سجد او لا **المقام الخامس**  
 الشك في الركعات وهو يجمع اقسامه لاثباته شكوكه الرباعية **المحل** الشك بين  
 الاثنين والثلاثة بعد رفع الراية من السجدة المخيرة فانه يقع على الثلثة وثباته بالربعة  
 بركة من قيام او ركعتين من جلوس والاول احوط **فانها** الشك بين الثلثة والربعة



على كان بينه على الاربع ويحتمل بركنه من قيام او ركعتين من جلوس كالشك والاشك  
**ثالثا** الشك بين الاثنين بعد رفع الرأس من السجدة الاخرى وبين الاربع بينه على  
 الاربع ويحتمل بركنه من قيام **رابعا** الشك بين الاثنين والثالث والاربع بعد رفع  
 الرأس من السجدة الاخرى بينه على الاربع ويحتمل بركنه من قيام ويقدمها او ركعتين  
 جلوس **خامسا** الشك بين الاربع والخمس ويصح فيها صورتان **احدها** ما اذا  
 شك حال القيام قبل الركوع فانه يهدم ويحسب ويرجع شكه الى ما بين الثالث والاربع  
 ويحتمل بركنه من قيام او ركعتين من جلوس كما مر ويسجد للسهر عن القيام احيا طحا  
**ثانيا** ان يشك بعد رفع الرأس من السجدة الاخرى فينبغي على العدة ويسجد سجدة التمتد  
 ولو كان الشك قبل رفع الرأس بين السجدة او قبلها او حال الركوع فالاحوط الاتا  
 سجدة التمتد على الاقوى **سادسا** الشك بين الثالث والخمس حال القيام فانه  
 يرجع شكه الى الشك بين الثالث والاربع ويأخذ في سجدة كما مر ويسجد سجدة التمتد لزيادة  
 القيام احيا طحا **سابعا** الشك بين الثالث والاربع والخمس حال القيام فانه يهدم  
 القيام ويرجع شكه الى الشك بين الاثنين والثالث والاربع فيأخذ في ركعتين من قيام  
 وركعتين من جلوس كما مر ويسجد سجدة التمتد لزيادة القيام احيا طحا **ثامنا** الشك  
 بين الخمس والستة فانه يهدم ويرجع شكه الى ما بين الاربع والخمس ويسجد للسهر  
 من القيام فيكون عليه سجودان للسهر لحددهما واجبه لزيادة القيام احيا طحا  
 ويظهر ما عك ذلك في الشك في قطع الصلوات من حينها ولو رجع على الاقل وامتها ثم  
 استأنفت الصلوة كان الاحوط بل الاحوط الامتثال والاعادة فيما عدا الشك في الاربع  
 الاولى كانت الاحوط الامتثال والاعادة في جميع الصلوات بين الاربع والخمس وان  
 اردت التفصيل فاعلم ان الشك في عدد الركعات في الثانية كصلوة الصبح والفرجة  
 والثالثة كالمغرب بطل في جميع اقسامه وكذا الشك بين الواحدة من الركعات بين  
 عتقا وبين عتق وكذا الشك اذا دخل فيه الزيادة على السابعة والامامية لانه  
 جميع الركعات وكذا اذا لم يبق مقدار ما صل من الركعات واما الشك بين السابعة

والاشك

الثانية وبين عتقها فان كان حال القيام والركوع او بعد الرفع الرأس من قبل السجدة  
 او في اثنا السجدة الاولى او بين السجدة او في اثنا السجدة الثانية فكذلك مطلقا بالنسبة الى  
 الركعة فمن شك بينهما في هذه السجدة بين ركعة من الركعات بطلت صلواته ولما بعد الرفع  
 السجدة الثانية او بعد الاخيرة فيصح منه اتمام ثلثة وهي ما اذا كان بينهما وبين الرابعة  
 او بينهما وبين الثالثة او بينهما وبين الثانية والرابعة ومنه وحلت الحامسة في شكها فله  
 اتمه واما الشك بين الثالثة والخمس فيصح منه ثلثة ايما وهي بينهما وبين الاربع وبين  
 الخمس وبينها وبين الاربع والخمس لكن الصلوة الاولى بطلت مطلقا وتصح الصلوات الا  
 جزئان في حال القيام قبل الركوع واما الرابعة فيصح مع ما مر بينهما وبين الخمس في السجدة  
 فله سبعة ويضاف اليها الشك بين الخمس والستة فله ثمانية واذا ثبت الشك في كل ركعة  
 الاخير مثلا لو شك في ركعة من بين الثالث والاربع فلما رفع رأسه من السجدة وشك بين  
 الاثنين والاربع فلما اخذ في السجدة شك بين الاثنين والثالث والاربع كان  
 العمل الاخير اذا كان الاخير فاصحيا غاليا قول اما اذا كان عتقا فالظاهر العمل  
 على الشكين معا كما اذا شك بين الاثنين والثالث فينبغي على الثالث ثم قام الى الاربع  
 فله ان قيامه للرابعة او الخامسة فانه يهدم ويرجع شكه الى الثالث والاربع  
 ياتر عمل الشكين معا والعمل على السجدة الى الشك بين الاثنين والثالث والاربع بعد  
 كذا الوصل ثم حصل الشك او شك ثم حصل له الظن مع بقا الحل وكان انقلابا كما  
 العمل على الاخير اما لو كان عتقا احدهما على الاخر عمل بيقين كل منهما ولو تردد في ان  
 الحاصل من اوشك كما ينبغي كبر البعض الناس كان ذلك شكوا وحصل له في اثنا السجدة  
 وبعدها دخل في فعل آخر لم يدركه ان كان ثلثا او شكاه في شك ولو كان كثر الشك لم يثبت  
 اليه شك بل ينعى على التمام ونفى الزيادة والنقصان والمرجع في معرفة كثره بقاسر خالصة  
 حال عتق او من خالصة العتاقين ولو حصل له شك سابقا بعد دخوله في عمل اخر  
 مضمنا فلا كما لو شك في الرابعة ان شك في الركعة السابقة بين الاثنين والثالث  
 كان بعد الرفع من السجدة او قبله ينعى على العدة ولو شك بعد الفراغ من الصلوة فان

٢٩ شكه



الشك هل كان مروجيا للركعة ابا الركعتين بنى على الاقل والاخرط الاثنيان بها ثم  
 الاعادة ولو كان مشاكسا كان يوجب الركعتين مثلاً فالغلب شكك الى ما يوجب الركعة  
 الواحدة في اثنا الاحتياط او بعد الفراغ منه عمل على الشك الاول على الاقرب والاخر  
 ان يعمل على التكبير ويبعد الصلوة ولو طرأ اليه الشك ثم جهل كيفية تركها  
 وبلغ الى ما لا يدرك ركعة صلى وهذه الركعة الاحتياطية واجبة فالأجور لا  
 حدان يدهما ويبعد الصلوة من الأصل وكذا ان فعلها الاحتياطية واعادة الصلوة  
 في الاربعة الاول ويجب فعلها من غير فاصل بطل الصلوة عمداً في العمد وهو كالمشهد  
 وفصل في الاخرط الاثنيان بها وتكرار الاعادة من استخلفت ركعة بركعتي احتياط  
 فما نسيه قبل فعل ركعتي الاحتياط كان على الوجه ففعل الصلوة حيلة والاخرط الا  
 ثنيان بل الاحتياط او لا ثم اعاد الصلوة ولما سجد السجدة ففقد عن نفسه ما  
 حوط بعد فعلها ففعل الصلوة من الراس **المقام السادس** الشك في الرابع  
 كالنجاسة والكلام وغيرها والحكم فيها ان الشك في النجاسة بالنسبة الى ما يخرج  
 قبل الاستبراء فانه يحكم بنجاسته دون غير ما في الشك في كونه نجسا فيبقى  
 منسداً لا الشك في التذكير مع الاحتراز للسلين او سقوطهم من لا يبرئ حاله  
 او ارضاهم مع ظهور امارات الاستعمال والانتفاع عليه ولو قامت بينة او شهد على  
 واحد مع اقامة الظن او اخبر صاحب اليد عن قابلية للخلق صحته به ولا يجوز  
 ما يؤخذ من يد السلين للتحليل لمجرد البتة **المقام السابع** في صلوة الاحتياط  
 وهي واجبة طارئة وكيفية ان ينوي هاتين الركعتين احتياطاً لعلته فيفقد في  
 الله تعالى ولا يشترط فيها اللفظ ولا المقرر ولا يلزم نية الوجوب ولا يبرها  
 تركه بحكمة الاضرار على تركه بغير الصلوة ثم يقرأ الحمد وحدها سراً حق البسطة  
 الاخرط ثم يركع ويسجد ثم يقرأ الحمد الفاتحة وحدها سراً ثم يركع ويسجد  
 ثم يركع الصلوة ويتشهد ويقرأ على نحو ما يصلح الشافعية وان كان في جملتهم  
 ركوع الجالس وان كانت ركعة من قيام اذ هي مفردة كمفردة الوتر بالحمد وحدها

وحدها سراً كذلك كما لم يبرها فان لا اقامة ولا قنوت ويجزئها احكام الصلوة  
 من الشرائط والموانع **المقام الثامن** في الاجزاء للنسبة فاما يفتن منها التمشيد لوقا  
 بهما والاخر جرى الحكم في العبادة خصوصاً على النبي والدين لمكان العائت منه  
 حرفاً او كلمة قضاء مع ما قامة بعد او قبل بحيث لا يعدم كلاً ما مستلماً على الاخرط  
 وكذا السجود ونحوهما من وجوب سجدة القنوت كما وكيفية ان يقصد قضاء  
 هذا السجدة او التمشيد للنسبة الى الله تعالى وقد مر العلم في البنية والاخرط ان يتم  
 في البنية للسجود من حين المضي الى حين الركن على الارض ثم يسجد السجدة ويذكر فيها الله  
 المعهود او يتشهد التمشيد بخبر التمشيد المعلوم ثم يسجد بعدها للسر ويقضي السجدة  
 على الجبهة لوقا دون سائر السجود ولو قامة على الارض بعد امرار ركوعه على  
 غير السجود المعهود فالأقرب عدم لزوم القضاء والاخرط القضاء ويلزم قضاها قبل  
 مثل السجدة من دون فصل والاخرط تقدمها المقدم مع الغد والعدم به ويشترط فيها  
 جميع ما يشترط في الصلوة ويحل بها جميع ما يحل في الصلوة فلا بد من جميع تلك الشرائط  
 وفقد ما ينشأ من الواقع **المقام التاسع** في سجود السجود يلزم على من نسي السجدة او  
 التمشيد كلاً والاخرط الخاف لا يفاضل بين ان يفعلها بعد الصلوة في سجدة واحدة  
 التمشيد كذا يجتنب في الكلام ومنه زيادة التسليم فان عد كلاً واحداً عرفاً وحسب  
 سجدة واحدة وان عد متعدياً عرفاً وجب لكل واحد سجود في الشك بين الاربع وحسب  
 ولا يلزم في غيرهما حتى في زيادة القيام في موضع القعود وزيادة القعود في موضع القيام  
 سهواً والاخرط فيها ذلك بل الاخرط الاثنيان كمالاً كل زيادة ونقصه بل الاخرط  
 ذلك في احتمال الزيادة والنقصه وصورتها ان ينوي السجدة ثلثاً واحدة من زيادة  
 او نقصه على ما وقع قرينة الى الله تعالى معاً فاما بالاشتغال وضع الجبهة على الارض  
 او استقرارها من حين المضي الى حين الركن على الارض ثم يسجد بغير تكبير ولا قرينة بجمع  
 ما يلزم في سجود الصلوة فان كان لجمع ما يجب تركه فيه ولا تفاوت الا في الذكر في السجود  
 فانما يقتل لسم الله وبالله صلى الله على محمد وآله وسلم لسم الله وبالله

ويركع ويسجد على نحو ما  
 يصح في مفردة الوتر  
 لأنه مفردة على الحد  
 وحدها سراً كما



صلى على محمد وآله وسلم او يقول بسم الله وبالله وسلم عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته  
 او يقول بسم الله وبالله وسلم عليك ورحمة الله وبركاته ولا يجوز ترك الاجرة  
 في الشهادتين فانها تنفي ما تخففنا الشهود لوانه لا يمكن بربا من ولكن لا يجوز  
 التخفيف فله ان يقول في شهادتهما شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وشهد  
 ان محمدا عبده ورسوله او يقول شهد ان لا اله الا الله وشهد ان محمدا رسول  
 ولا حوط بل لا يشرى ان يثبت في ذلك الصلوة على النبي في القامتين ويجوز في  
 السلام مقتصر على السلام عليكم ورحمة الله وبركاته او بما معهما وبين السلام  
 علينا وعلى عباد الله الصالحين على نحو ما سبق ويجوز ان يعد الصلوة فلو اثن  
 بعد اقصي وجزء الاثنيان بترسانة الذكر والاحوط الاعادة مع التأخير عن الاخير  
 مع فعل المثنى ولو اختلفا سببا لزم لكل سبب مستقل والاحوط لعين كل ركعة  
 لسيبه كما ان الاحوط تقديم ما تقدم سببه ولا قبل المتقدم من غير سقوط التعيين  
 لو كان فيما عن نقص وفيما عن زيادة كان الاول تقديم ما كان عن نقص  
 عما كان عن زيادة **الفصل الخامس** في الحكم المشترك بينهما وهي امور **الاحوط**  
 لو كان الصلوة اجرة مسببة وكذا الركعة الاحتياطية وسببها هدمت الاجرة للنبوة  
 والركعة الاحتياطية على حدود التمهيدان تقدم سببه على عمل الاجرة وفي لزوم تقدم  
 الاجرة المسببة على الركعة الاحتياطية وجه قوي وكذا الحال في تقديم الركعة الاحتياطية  
 على وجه وجه والتميز اقوى وطريق الاحتياطية **فصل في ما بينها** لو فعل الاجرة **الاحوط**  
 او سجد في التيمم فبان عند ان لا سهو ولا نقص بين فعلان ما قبل وصلة  
 صحته وان شئنا ذلك في اشتغال فعل الجزء المنيب او في اشتغال السجدة فقلها وانما  
 في الركعات الاحتياطية فان تبين النقص في الاثنيان فالظاهر الصحة وانما الاحتياط  
 سواء كان مضافا كالوقوفين لنفس ركعة وقيل بان خلاف ركعة قيام او ركعتين  
 دخل في ركعة قيام او في المثنى بمنزلة المضاف كما اذا كان النفس ركعة ودخل في ثالثة  
 ركعتين للجلوس او بعد الركوع الاول لان الركعتين ركعة فان كان الاحوط الا تلم

ولو اقره سهوا  
 لزمه الاثنيان

والاحاطة وانما يدخل في ركعتي القيام فظهر له نفس الركعة فان كان دخل في ركعة  
 الثانية بحيث لا يمكن التسليم على الاولى فالاولى بان كان سبب الركعة الركعة  
 وهو الشك بين الاثنين والاربع فمعنا مع سبب الركعتين وهو الشك بين الاثنين  
 والاربع كمن شاك بين الاثنين والثلاث والاربع فقام ركعتي القيام فيان له بعد  
 وحول الثانية ان صلواته ناقصة واحدة فانه يتم الركعتين ويأتي بواحدة عن  
 الناقصة وان كان سبب الركعة الواحدة لم يجتمع مع سبب الركعتين بان كان شك  
 الاثنين والاربع فقط فيان له بعد وحول ركعة الثانية ان صلواته ناقصة  
 واحدة اتم الركعتين فقلنا بطلت الصلوة وان كان باقية الركعة الاولى في  
 على الاكتفاء بما وانتم وسلم ولو ظهر له نقص الاثنين وقد دخل في ركعة القيام احدا  
 اليها فانه وسلم ولو كان دخل في ركعتي الجلوس فالاولى بان كان احتمال الا  
 شين ودخل في اصل الشك اتم ركعتي الجلوس فقلنا وان ركعتين من قيام وان كان  
 نفس الاثنين لم يكن محتملا قبل ذلك وانما بان بعد فعل ركعتي الجلوس بطلت باقية  
 والاحوط في مقام الصحة والبطالان في جميع هذه الصور الجمع بين هذه الاحوال وكذا  
 الصلوة وانما دخل في ركعة واحدة فقلنا بطلت الصلوة وان كان موافقا فلا  
 بحث كما اذا شك بين الاثنين والثلاث والاربع واذا بالاحتياط فذكر انما اثنتان  
 بعد اربعة ركعتي القيام فقط لو شك بين الاثنين والثلاث فذكر انما اثنتان بعد  
 صل ركعتي القيام وان كان محتملا كما اذا ذكر نفس الاثنين بعد ركعتي الجلوس قبل ركعة  
 القيام او نفس واحدة بعد ركعة القيام قبل ركعتي الجلوس فقلنا في الاثنين  
 التتميم الذي ذكرنا فيصح فيما صح هناك وبطل في ما بطل هناك والاحوط في الجمع  
 على الاحتياط ثم الاعادة ولو انك شك في الحال بعد فعلها وكان المقدم هو المرافق  
 كما اذا كان مقدما ركعتي الجلوس فظهر النفس الواحدة او ركعتي القيام فظهر النفس  
 الشك في صح ولو انعكس الحال فالحال الاعادة وان تبين عدم النقص بعد الاثنيان بان  
 ركعتا كانت فقلنا شاك عليهما وفي اثنتان بعد الاثنيان الى النقل وجه قوي **فصل في ما بينها**

سركون



من ان يشترط في جميعها شرائط الصلوة ويجب ترك مواضعها على نحو ما افضل سائلا بعثا  
**بابها** لو حصل قتها شك او جهل بالحل بان تذكره وان يروا نقد الحل بان  
كان شكافلا اعتياريه وان كان سهوا فالاقرب لزوم تداركه ما لم يكن يدخل في كونه  
ويقوم الظن مقام القطع عنده من الشك في الاهراء وفي الركعات وفي الزيادة وفي  
التفريع وفي ترتيب الشك وموجبه الا اذا وقع بعد الفراغ من الصلوة في الوقت وجا  
وجهه ووقع على ارتفاع شرط كان غاصلا كالطهارة وعجزها او على حصول مانع كان  
مرتفعا فانه لا يعتبر وكثير الشك في الفضا لا يعتبر شك ولو ثبت ترك شيء من اجزاء الصلوة  
ولم يذكر ما هو من غير الصلوة ولا يقع عليه يجوز العمل بالاحتمال عند الشك قبل الزيادة  
والخط الزوي والجاهل بمنزلة المصروط عليه حال من احوال الشك والسهو لزوم  
تيان بما يتقرب فان اتهم موافقا للواقع صحيح عمله ولا فساد ولا يجب معرفة احوال  
الحلل قبل التسليم في الصلوة وان كان المصروط ذلك **الفصل الرابع عشر**  
في بنية الصلوة وفيه مطالب **المطلب الاول** في الفضا لا يقتضي الاطلاق لكن  
يجب ترتيبها على المعنا ذات مطلقا واجبة ومسحوبة قضاء واذا وجب على الواجب  
منهم عن كل ما يرتب عليه من سوابهم كالحل لم البنية وشرب الخمر بخلاف ذلك وكذا  
ما يثبت على الفضا كالفناء والزنا واللواط وخلاف ذلك وكذا ما يثبت على هذا كالحمل  
كالتبواهانة للمصحف وخلاف ذلك وعبا وانما شرعية بتأويلها والاحوط منهم  
من آثار الحرمان كلبس الحر والذهب ومركبة الفزار مع العتق ودخول المساجد  
الحيابة ويمرر ان اذا بلغوا هذه البنية ولا قضاء على المحبون والمخاض والنفث والظا  
من الامع وكذا انما كانت حال الاغناء والسكر سوا كان باختيار او لا على الاقوى وان  
كان المصروط بالاختيار منها القضاء ولا قضاء على فاقدا للظهورين كالجب على الاذ  
على الاظهر وان كان المصروط فعلها معا هذا كله اذا استغرقت هذه الاوصاف تمام  
الوقت ولو يفي من الوقت ما يسع الطهارة والصلوتين معا بحيث اجمعا ولو ادرك مع  
الطهارة صلاة واحدة وجبت دون الاخرى ومن ادرك من اول الوقت مقدار الفرض

اما بغير فريضة كغسل  
الفسخ من غير غسل  
مال الغير بالمال  
وتخوذه ذلك وقتا  
م

الفرض والطهارة الاختيارية فلو قام بفعل وجب عليه القضاء ولا قربة للحاق الطهارة  
الاضطرارية بتعالها اختيارية وعدم اعتبارها في الشرائط ومن لم يدرك في اول الوقت  
الفرض مع احد الطهارتين ولم يكن متطهرا لم يجب عليه قضاء وليس للقضاء وقت بل  
يصلح في جميع الاوقات فتفقد النية في الليل وبالعكس ولا يجوز التحيز في  
حد المتعاون ولا يجب المبادرة وان كان له شرط ويجب فيه ترتيب السابق على اللاحق  
مع العلم فلو خالف مع عدم ارجحها بالحكم بطل السابق وحكم اللاحق ومع السقوط  
النسيان فان ذكر بعد تمام الصلوة مضت لا اعادة وان ذكر في الاشياء لزمه العدة  
ولفان لم يفعل بطل عمله هذا بالنية الى القضاء في صلواته وكان عالما بما  
لترتيب امثال ارجح او شد مشا عليه لجملة كيفية الفزاة وكثرة القاعات مستطاعة  
حكم الترتيب واما النية والاحاطة فالاقرب السقوط وان كان المصروط مطلقا  
فبينا جرح كل شخص على العمل المستاجر لغيره ويجب على اكبر الولد الذكر للرجوع عند  
ابيه قضاء صلواته وصومه اللذان فانما من غير تقصير في من الموت والاحوط الحاق  
مناجات من غير تقصير بل المصروط قضا ما فانه مطلقا كان المصروط الحاق الام بالآ  
ولان يستبين ان لم ينشأ شريفه وان تعدد الاكبر الاول اذا شرعوا وان لم يكن له  
ولد فالاحوط قضاء اولي الاولين كونه يكون نية الرجل عن المرأة ويعمل صلواتا  
وان كان المنوب عنه امرأة عن الرجل وقضاء صلوات النساء كان المنوب عنه حلالا  
ويقتضى زكاة الصلوة في الحضر تاما ولو في الغزو من فائده في السفر وقدر اوله الحضر  
من فائده من حيث يميز معينة من الصلوة المحرقة في تلك فرائض ثلاثية وثنا فيه يتو  
بها معز با وصحبا ويحرم فريضة القران ورياسة ينوي فيها عما في ذمته يتجزأ فيها  
بين الجهر والاختفاء والاحوط قضاء ثلثا طهرا وعصا وقاراك الصلوة  
عدها بعز ربه تركها فان تركها فانيا عن اخرى فان تركها ثلثا قتل والاحوط  
القتل في الرأفة هذا في غير المسجل والمسجل تركها كما في ما لم تكن له شبهة مسبوقة  
وتفقد النزاع في الروايات بعده في وقتها وبسبب لنا ان يتصدق عن كل كسبين

و لو



بعد من طعام فان عجز عن كل اربع مائة فافق ليلته بعد وعين لوزانها  
 بمثلها **المطلب الثاني** في صلاة المسافر يجب في السفر ترك الركعتين من الاجزئين  
 من الرباعية بشرط **احدها** المسافة وهي ثمانية فراسخ امتدادية او اربعة فراسخ  
 ولربعة ايام باسواء قطعها للسافر في يوم او اكثر والفرسخ ثلثة اميال والميل اربعة  
 آلاف ذراع بمذراع اليد المتوسطة ولا ينفك بين البر والبحر والميل والسوق  
 ليرتد في اقل من البعثة فراسخ لو يكن قاطعا للمسافة ولو ذهب فريخين ورجع  
 سنا في طريق آخر اربا بالعكس وكذا كل تلتحق بين الدنيا بحد لا يابعد  
 الاربعة الاقوى عدم اعتبارها والاخر طبع وتبشلت بالهيئة العادية  
 الشائع بين المتردين وبها القطع في غير العدل الواحد وجهه قوي  
 ولا هو طبعه لجمع بين القصر والتمام وجبا هل للشائبة ولا يجب عليه الاختيار ولو  
 حل ثمانية فاشتمت وكان متفطنا للسؤال عالما باختلاف احوال السائل العذر  
 لزوم الاغادة ولو كان لبلدة طريقان يبلغ احداهما مائة دون الاخر فانه لا  
 قل ثم ولو كان للذي ياب طريقان احدهما يبلغ الاربعة دون الاخر كان الحكم تأييدا  
 لقصد فان قصر الشايق وان قصد الشايق لم يتم وتقدم من منتهى عمارة البلد اذا  
 او سرها اذا كانت متوسطة وهي منتهى الحلة في التسعة على الاقوى **ثانيها** القصد  
 قطع المسافة سواء كان العمل معلوم او غير معلوم فمن طلب ضالا او انما او شذوا  
 فلا يعلم منه قصد ولم يقصد من ان لم يكن عليه تفصيل ولو بلغ الصين لم يلزم  
 التفصيل لو عجز في البداية او في الاثناء مقصدا يبلغ للمسافة وكذا في حال الحرج  
 مع بلوغ ذلك والجور على السفر ولم يقصد وكان عزمه على الرجوع متى اطلق كان حكمه  
 تمام ما لم يعلم بوصول الحدة المسافة فان علم بذلك كان الجمع له لحوط  
 والشتاب كالتوجه والحادوم وللصاحب اذا لم يعلم قصد متبوعه لزوم التام  
 يجب عليه الاستحباب وان علم قصد متبوعه كان حكمه **ثالثها** استقرار  
 القصد لا بلوغها فلو عدل في الاثناء عن قصد المسافة عاد الى التمام ولو تردد

بل ينبغي على الاقل  
 انما اجمل قد  
 شرعا وجب عليه  
 الاختيار مع

تردد في اثباتها اتم ولو صلى قصر قبل العدول او التردد من ماصلا صحيحا ولو رجا  
 الى قصد السفر عاد الى القصر حين الضرب في الارض على الاقوى والاقوى اشراطها  
 جديدة في لزوم تفصيل غير داخل فيها ما قبل العدول ولو دخل الساب قبل العدول  
 مع اللحق بعد العزم في الحال المسافة كان لجمع بين القصر والتمام **لحوط** **رابعها**  
 التلبس بالسفر يبلغ محل الضرر للمقيم والموطن والتردد ثلثين يوما ويحرم الضرر  
 في الارض لغيرهم على الاقوى وحده محل الضرر وان يخفى عليه اذ ان المؤذن لو وقع في  
 منتهى البلد يخفى عليه شكل جدرانها ولو لم يكونا قد وجودها وبغير المعتاد في  
 شناع الحامع وارتفاع مكان المؤذن وصوته واستواء الهواء وكذا الجدران للتردد  
 سطة في المكان للتوسط للمسافر للتوسط في الوقت للتوسط والملاذير ووجه البعد  
 ويمتاز اشكالها ولونها فالاعية برؤية الشيخ فزون بمنتهى وبعام ذلك لا لقطع  
 شهادة العدلين او الشناع بين المتردين وباختيار العدل الواحد على اشكال  
 ولو حصلت لعد العالمتين فقط كان فرضه التمام على الاقوى وكذا مع الاشتبا  
 في بلوغ الحد للعلوم **خامسها** كون السفر نائيا ابتداء واستدامة فلا يقصر القصر  
 ينصرف كالناشر والابن وقاطع الطريق المضرغنة وبها الحرم اذا قاصد  
 عابته محرمه كثر بجراد لواط وبحول ذلك سواء قصدنا مستقلة او مع الطاعة صا  
 او تبعا ولو علم انه يعصى في سفر من غير قصد فلا بأس ولو عصى في اثنا سفر عاد الى  
 التمام فان عاد الى الطاعة قصر من حين الضرب في الارض **لحوط** المختار محل التردد  
 وهل يعجز بعد عوده الى الطاعة قصد مسافة جديدة الاقوى ذلك ولا حرج مع  
 لجمع ولو ركب على ذابة مفصولة او رجل مفصوب فكل ما تحرك به كونه يسير يسيرا  
 لجمع له لحوط **سادسها** ان لا يقطع سفره باقامة عشرة ايام او ثبته اقامتها او التردد  
 فيها فنه حصل شيء من ذلك في اثنا المسافة سواء كان منها في ابتداء السفر او  
 حصل قبل تمام المسافة لم يقصر ثم لحصل ذلك بعد قطع المسافة في اثنا سفره  
 لئلا الاقامة عشرة ايام قطع سيقا عشرة ولو عجز منه بوجه لا يتلخ تمام وان كان



الاحوط في غير المنوبة للجمع ولتردد ذلك بقية القصة لا بد من عشرة ايام متوالية  
فلا تكفي المنفعة ولا بد ان تكون قامة بالبلد المتوسطة وان كانت منكسر  
دخلت ليلة الحاد عشر واكمل المنكر في يومها والاحوط عدم اعتبار المنكر من الا  
بامر مطلقا وبغير كونه في بلد واحد عرفا والمدلول في البلاد الخارقة للعادة  
الحلة ولا يدخل في البلد لاحتوائها لخارجية من مزارع وقري وعمرها ولا يجوز لبقاء  
الفاصل بين بيوتها كالحلة وبعدها والمدار في بيوت العرب وبيوت القصب على  
ما ليس محلا واحدا فلو تعدت عرفا كانت قري متعددة ودوا البيت الواحد في  
العرف المدار على الاقامة فيه وفيما يتعلق به من العرف لا بد فيها من الاطمان  
بالبقاء مدة الاقامة ولا يشترط العلم بذلك ولعل يغلب على ذهنه ذلك كبر  
العرب الغيرة يظنون قيامها لا تقع فيها ولو تولى الاقامة قبل ورود الحمل فبروز  
حمل تحض ذلك الحمل قبل ورود الحمل نفسه الا حوط للجمع بين العرف والقيم للقيم  
مع الشروط المذكورة يتم ما لم يعد لان عدل عن نية الاقامة بعد ان صحت فترضى  
رعاية قامة ولو سهراتها او دخل في وكوع الثالثة منها لزمه الاقامة ما لم يكن  
في موضع التجيز او وجبت عليه بعد نية الاقامة فلم يصبها حتى دخل وفيها فاقا  
لا حوط للجمع ولا يغير بالموافق والقيام وعجزها ولو خرج للقيم الى ما دلت  
انهم في الذهاب وفي نفس المقصد فاقا للرجوع والاقامة بعده او لا او تردد في  
اصل الرجوع ويتم في الرجوع وفي محل الاقامة ما لم يعزم في رجوعه على فاشا فانه يقصر  
ولو كانت دار الاقامة في ستمائة الفوتى وان كان الاحوط له في ذلك للجمع الى ان  
يقاوم محل الاقامة ويكون قاصدا الى فاشا بعده وكما ينقطع حكم السفر بالاقامة  
ينقطع بالتردد فليست يرد ما في محل واحد عرفا ولا يخرج منه الى محل الرجوع ولا بد من قوا  
ليضا والاحوط مع ورود ليلة للسفر للجمع ليلة للسفر لا حوط لان السفر كان الشهرين  
وكذا ينقطع بالعصبة في نفس السفر انما يتبع على التام حتى يقصد للفتح  
كما يعتبر في الخارج عن الوطن محل الاقامة او يلزمه العرف عند مفارقتها العصبية

العصبة ومحل التردد وجهاً والاحوط للجمع والاحوط للجمع بين العرف والاقامة اذا لم  
مسا في ابعدها فاشا **سابعها** ان لا ينقطع سفره بوصوله الى وطنه والمراعاة هو  
قوى التوطيق فيه ويتم فيه من غير النية على الاقوى وان كان الاحوط للجمع الى ان يحصل  
اياما يتحقق معها القصد العرفي والاحوط اعتبار اقامته فيه ستة اشهر متواصلة  
او متفرقة بحيث لا يفصل بين ايامها زمانا يعجز عن عدل عن وطنه الا ان قصر ما  
الاطم مطلقا سواء كان له في الاول منزل او ملك عين مطلقا او لا اقام فيه ستة اشهر او لو  
كان في وطنه بغيره في السنة فيها نصفين ولو قصر بيا اتم في كل منها من وقت لولا وطن له في  
كذلك من العرف عن وطنه وعزم على ترك الوطن فزمنه القصر ووطن العرب وشبههم وكل من  
من اهل الرجل يرونهم فان لم تكن لهم كان للدار على اقامتهم فيقول ما داموا مستحبين  
لما فاذا فارقتهم القصر ولو اعادوا امتنا لخاصة تزيد على السافرة جوازها  
لغرض كان الاحوط لهم للجمع وكذا الرجوع فادهم على التردد فيما دون السافرة جوا  
منها الى غيرها لا مكان الاحوط ايضا الى هذا ذلك وبغيره لم السافرة محل التخصيص  
البسوت ان كانت محقة ولم تكن خارجة عن العادة ومع عدم الاجتماع ان  
وجع عن العادة يلحق كل بيت حكمه **ثامنها** يعتبر ان لا يكون السفر عمدا كالحج  
والملاح واما البسوت وبعض القاصد مطلقا الشايعين فيا فرفق للسافرة اذا كان  
معه في محل فلو سافر ففارق محل الاقامة وقصد ما في اخرى ففرو بشرط في اتم  
ان لا يقيم في منزله عشرة ايام متوالية بحيث لا يخرج فيها المسافة فان خرج  
فيها الا فارق محل الرجوع فدون المسافة كان الاحوط للجمع بين العرف والاقامة وان  
لا يقيم في غير منزله عشرة ايام متوالية والاحوط مع اقامة غير المنوبة للجمع بين العرف والاقامة  
وصحى في ذلك لزوم القصر ويخرج الى الركن في السفر الشايع على الاقوى والاحوط للجمع  
في الاقامة والشايع والاقامة في الثالثة **ثاسعها** ان لا يحل المسافرة في الزمان الاربع  
المسجد الحرم ومسجد النبي ومسجد الكوفة والحاجر الحبيب فالصلى في احداهما يجزئ عن القصر  
الاقامة والاقامة افضل والاحوط والمراد بالاولين المسجدان الاصلين دون المارة



بها ولا في الحاق السطوح والمواضع المنخفضة منها كما ان الاقرب دخل الحائ  
الذي في الجدران فيها وان كان لا يحيط فيها **والجنب** والاحوط الاقضية في الحائ  
الحسين على ما قارب الصريح الشريف ما لا يزيد على خمسة وعشرين ذراعاً من ذراع  
اليد من كل جانب واحوط منه ما لا يزيد على عشرة اذرع كذلك والدخل بعضه منها  
بمنزلة الخارج عنها الا ان يكون الخارج منه لا يستدبره لصلته **حائزها** اللذان  
في القصر على وقت الاذان فمن دخل عليه الوقت في بلاده وسائر ارضه خرج عن محل التمسك  
وقر من دخل عليه الوقت في السفر ثم دخل منزله او محل اقامته قبل الصلوة صلى تماماً  
والاحوط الجمع في التمامين ومن قصر في القصرها ومطلقاً ومن اتم في السفر تيمناً  
فذكر بعد التمام اعادة في الوقت دون خارج ومن ذكر في الركعة الثالثة بطلت  
صلوته وتحرم نافذة الرابعة في السفر في التيمم والاحوط تركها الا اذا دخل وقت  
الثالثة فصار بعد صلواتها وان وجب عليه تعقيب الصلوة وسجدت للثالثة فوجبه للقصر  
ثلاثين مرة بعد ما يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اعلم **المطلب**  
**الثاني** في صلوة الايات ويجب عند كسوف الشمس فاضل لها الناس ولا يخرج منها  
الميراث في العادة ولا يكسوف في البلاد كذا عند حروف الفرس وكذا الزلزلة  
والريح السوية وكل ربح خارقة للعادة وعير ذلك في الايات المنخفضة لغاية التماسك  
ولا يخرج الجبان الذي يبع اليه الخوف ولا بالهشود الذي لا يخاف بوقت صلوة الكسوف  
من الايتاء الا تمام الانجلاء والاحوط فعلها قبل النزول بالانجلاء بشرط وجوبها فيها  
عد الزلزلة ستة اوقات للتدبير والرجب مضاعف شرائطها الاختيارية اذ لم يكن  
المكلفها معاً للشرائط ولو وسعها الوقت مع الشرائط الاضطرارية اذ وجب ركعة  
منها مع الشرائط الاختيارية لغايتها اوسع ركعة لجامع الشرائط كان الاحوط  
فعلها قريبة الى اتمه تعاقب لو وسع ركعة منها مع الشرائط الاضطرارية كان الاحوط  
لكن ولا يشترط وجوب صلوة الزلزلة في كل وقت لها وتفضي الصلوة في جميعها مع  
والقريب ولو كان نجاه لا للحكم واما التمسك فلا يقتضيه وان كان الاحوط لزمه

ذلك ولا يجب القضاء مع جمل المصنوع الا اذا احترق القصر في النيران تمامه وشيخه  
بالشاهدة وبالقطع وباليقين وبالشياع والاحوط الصلوة مع تغير العدل الوا  
ولو غارضه اليوميه قد تمت اليوميه عليها مطلقاً وقضيت صلوة الايات ان كانت  
تتفرط كما اذا كان يمكن تأديتها معاً فلم يفعل حتى ضاقت الوقت اليوميه ولا يذلل  
فضاء عليه وهي كالصلوة اليوميه في الشرائط والموانع ويجب اعادة ما فاتت  
باقية ولو انكشف الابهة بعد التمسك بها اتمها على الاقوى وتصل في ارض الجماعة فيها  
افضل وصورها ان يات بها منقرباً الى اتمه فقامت معينا للآية للصلوة معاً ما لا  
لكثرة الاحرام من غير المحرمين ويكبر للركوع وبركركم الصلوة ويرفع ويقرأ  
وهكذا الاخرى كونهما فاذا رفع راسه من الركوع الناس من صبا هوى الى السجود فيسجد  
على نحو سجود الفريضة ثم يقوم الى الثانية ويأخذ بركوعه خسر وسجدتين على نحو سجود  
فاذا رفع راسه من السجدة الثانية تشهد وسلم كما يصنع في الفريضة ولمصلتها  
يقر المحرم بعد تكبيرة الاحرام ثم يقدر بعد ما يضره ثم يوزع بقية تلك السجود  
على جميع ركعات الركعة الاولى ويصنع كذلك في الركعة الثانية نعم اذا ختم سورة في بعض  
الركعات واما الايتاء فيسجد الركعة الاولى ثم يركع الركعة الثانية والاحوط ان لا يركع في الثانية  
العاخرة سورة في كل ركعة فيزيد عليها مع جميع ركعاتها ويسجد لكل ركعة  
الا بعد التماسك العاشر يستحب ان يقول سمع الله من حمده وسبحته وهذا ان ثبتت  
كل شئ فيكون فيها حروف ثبات وان يكون فيها خاتماً خاصاً وجلاً من خشية الله  
تعالى ولو فقد منها بعض الشرائط فالحال فيها كصلوة اليوميه ولا تسقط حال من اجل  
الاختلاف والاضطرار كما لفريضة فبطلتها قارئاً وقاعد ومضطجعاً على نحو ما تقدم في  
الفريضة **المطلب الرابع** في صلوة الجماعة ولا تجزئ الا في صلوة الجمعة والعيتين  
وليجوز الا في زمان ظهور الامام ويجوز تركها في زمن الغيبة ويسجد في ياف الفريضة  
ويجوز اقتداء المأموم في اليوميه بمثل وان اختلفت الفريضة ولو كان خلفها في الصلاة  
نيابة للمأموم والمؤند لو كانت صلوة الامام ناقصة ولم تنص على التمسك لو كان

تم



ويجوز بالجماعة احتياطاً كما يجوز اقتداء العبد بالمفسر من الفاعل المؤدى بها العكس ويجوز  
 الاقتداء في صلوة الأمانات بعضها ببعض مطلقاً ولا يجوز اقتداء اليومته بالآيات والآ  
 مستقاة ولا العكس وإن أمكن الانفرد عند الاختلاف بحرم الاقتداء في النوافل  
 عند الاستسقاء وصلوة المهدين وأقل ما تنعقد به الجماعة اثنا واحد  
 الإمام وترك الركعة بوصول المأموم المحل للركوع ولو كان الإمام زائفاً لكن لم  
 وزعم الرأى والأحوط أدراك الإمام مستقراً قبل الأخذ بالرفع وأولى منه أدراك  
 الإمام في حالة الذكر وأولى من ذلك أدراك تكبير الركوع من الإمام ولا يجوز للمأ  
 موم التدخل بالصلوة إلا إذا طئت نفسه بالحق على الوجه الذي تقدم فإذا  
 طئت نفسه تكبيراً فإن لم يركع فلا كلام وإن رفع الإمام بحيث تجاوز محل الركوع قبل  
 وصول المأموم إلى الحد الركوع انفرد وأتم لنفسه وأعاد احتياطاً ولا ينظر إلا ما  
 إلى الركعة الثانية إن كانت ركعة ثانية وله العدول إلى الفل وله الإبطاء ولا  
 حوط الأول وإن شاك بعد التكبير بالهتوف وعدمه قبل الركوع لم يجز له أن يركع  
 على الأقرب بل ينفرد ويتم صلواته ويحتمل إعادة وإن شاك بالحق وعدمه بعد  
 أن يركع مطمئناً فالأقوى البناء على الصحة وإن كان لأحوط العودة وإن تبين له  
 رفع الإمام قبله بعد أن ركع مطمئناً بلحوقه فالأقرب البطالة والأحوط الانتظار  
 والإمام ثم العودة أمّا لو علم المأموم أو ظن أو شك أو تردد على الأقوى بعد ركوع  
 الإمام في حال الركوع لم يجز له التدخل مع الإمام ولو دخل والحال هذه بطلت صلوة  
 الخفاف المأموم ورفع الإمام قبل لموقفه كبراً في مكانه مستقبلاً للفتنة ومشي في ركعة  
 ليلحق الإمام فإن لم يتمكن من الوقوف في الركوع سجد في موضعه ونهض بعد الركوع بحسب  
 عليه ولا يرفعها في ذلك حاله لم يكن العبد بينهما كبراً ولو لم يلحقه في الركوع كبراً لم  
 في السجود بحسب التقارب كعتد ويلزم تكبير الإحرام في الركعة الثانية ولو لم يلحقه بعد  
 السجود في تشهد كبراً ودخل تشهد معه كلاً أو بعضاً وقام معه إن كان هو الواسط  
 أو يقيم لنفسه إن كان الآخر يقيم صلوته ولا يعيد تكبير الإحرام ولا يفتح الجماعة

٢٥  
 الجماعة مع خاتل يمنع مشاهدة الإمام كلاً في جميع أحوال الصلوة إذا كان المأموم حياً  
 وشك الغنى ولو فعل ذلك هذا أو سجد بطلت الصلوة على الأقرب أمّا لو منع الجماعة هذه  
 لعين الإمام دون بعض أو منع في بعض أحوال الصلوة دون بعض أو منع في الجميع وكان المأ  
 موم امرأة فلا بأس ويكفي مشاهدة من يشاهد الإمام من المأمومين من مشا  
 هداست طالت الصفوف ويكفي مشاهدة المنيين دون غيرهم من الأطفال والجماع  
 نين أو من علم بطلان صلواتهم ولو أحرم بغير الشاهد وكان المشاهد مستعداً  
 للأحرام فلا بأس نعم لو لم يصر المشاهد بعد ذلك إلى آخر الصفوف القدر وكثر  
 نية الانفرد والأحوط إعادة ولو كان للمانع عن المشاهدة بمنزجهم كالظلمة وال  
 لا بأس به وكذا لو كان لا يمنع للمشاهدة كالشبابيك وحجزها ويشترط عدم بعد  
 عن الإمام بما يجزى عن اسم الجماعة طارفاً فلا تقصر إلا رتبة أذرع وحجزها ويكفي عن  
 قريب الإمام القريب لمن قريا اليه وإن استطلت الصفوف وهو شرط في الابتداء دون  
 الاستدانة ولا يلزم البعد عن الإمام انتظار تكبير القريب إليه نعم لو لم يكسر  
 إلى آخره وكان الفاعل صلة بين الإمام والعبد بمنزلة كان لأحوط له نية الإ  
 نفرد ويجوز تأخير من فرضه الإمام بمن فرضه القصر مع العلم ولو تصرف أهل القصر  
 وكان الفاعل بمنزلة منفرد كان لأحوط لمن فرضه الإمام نية الانفرد ويشترط عدم  
 الإمام عن المأموم بعد ما لا يتدخل والأحوط أن لا يزيد على غير المستوي المتلصق  
 في العترة التسليم وأما التثنية فلا بأس به بشرط ابتداء واستدامة فلو حدث في  
 الابتداء لزوم الانفرد والأحوط الاتمام والاعادة ولا يجوز الاتمام بآمالين في  
 حال واحد ولا العدول من واحد إلى آخر من غير عذر كونه أو فراغ وعجز ذلك ولا يجوز  
 للمفسر بالانفراد في أثناء صلوته ويجوز للمأموم نية الانفرد من أثناء الصلوة والأحوط  
 شكه ما لم يكن للحاجة ويشترط تعيين الإمام فلا يجوز الاقتداء بأحد مما سمعوا ويكفي  
 تعيينه ومعرفة عدد الركعات وصفه ونسبه ولو صلى خلف عرفاً كان بكرة فلا بأس  
 ولو صلى خلف بكر العدل فإن عرف الفاسق فلا بأس إلا أن يتكسفه في الأثناء



فتزوم شبه الافراد ويجب على المأموم شبه القربة مع شبه الافراد بالامام قبل التكبير  
 ولا يجوز تقدم المأموم على الامام بالعبادة ولا يتقدم في الاحوط ان لا يتقدم في  
 من يذنبه مطلقا ويشترط كون المأموم ذكر اذا اتم الذكر ولو الخياط بالغا  
 قلا مؤمنا عدلا والعدالة عبارة عن حسن الظاهر الكاشف عن حسن الباطن والبر  
 به الملازمة على فعل الطاعات غالبا وترك الكيالات المحيطة عن الصغار والاعرجاء  
 اذا صدق منه احبا فالاتباع عن الثبوت في اغلب الاوقات ويشترط في صحة التمام  
 عدم علم المأموم بفناء صلوة الامام لفقدان شرط او وجود مانع ويشترط في  
 صحته ان يتابع الامام والمأموم او كون الامام اعلو مرتبة من المأموم فلا  
 يشك الثاني بالاعادة ولا العائد بالمضطجع وهكذا في الجهر بالصفات  
 فيشك للفتل بالمبهم والصحيح بالملوس وهكذا في الاحوط الترك ولو لم يكن الامام ذا  
 من تنبئه من المأموم فلا بأس بالافراد وقر لنفسه ولو اعم لم يجد ابتداء  
 لم يحركه الاقراء به ولو كان الامام ماؤفا فابا في السامه كالبحر المعذور بلجبه ولا  
 لشع وفقره جازا لثله الاقراء به ومع التمكن من الصبح فالاحوط الترك ولا يجب الاقراء  
 على ماؤف للساعات بل ياتي بما امكنه ويجب الاقراء على من يمكن من التعلم فتركه على الا  
 قدم ونسقط القراءة خلف الامام في الركعتين الاولىين اذا كان الامام في محل القراءة  
 الا اذا كانت الصلوة جهرية والمأموم لا يسمع للصوت فيجوز له القراءة ولو صل خلف  
 من لا يسمع به لرسمه القراءة ويخبر المأموم في الاجتهاد بين التبع والقراءة  
 التبع افضل ويجب على المأموم متابعة الامام في الافعال الا قول الزاجية بعنه  
 ان يتأخر عنه في الجملة ولو خالفه في بعض صلواته وقدمه في تكبيرة الامر  
 الا قرب عدم الانعقاد والاحوط اعادة الصلوة في الجهر ولو خالف سوا رجع وتراجع  
 الامام وقصده الزيادة ويغير بها الظن بالمتابعة مع عدم التمكن من العلم ولا  
 تدرم للاتباع في الافعال السنية ولا في الاقوال كان فيقرأ المأموم اذا تجاوز  
 محل قراءة الامام كما اذا اورك في الثالثة والرابعة ويخفى ما لم ينفرد عنه ولو

ولو كانت الصلوة جهرية ويلزم المأموم جميع الواجبات ماعدا القراءة في الركعتين  
 الاولىين واذا سبق الامام للمأموم في عمل وكان المأموم معذورا في التأخير  
 به والحكمة وان تقدمه بركن والاحوط الافراد فيها لو تقدمه بركن فزاد بل  
 حوطه في الركن ذلك ويجب له ان يتجاف في فعل تشهد الامام اذا لم يكن على تسخير  
 ويجب له متابعتة في اقر الراجح ولو دخل المأموم في نافذة ودخل الامام في القبة  
 وعاف المأموم ففان الركعة جاز له قطع النافذة ولو كان داخل في فريضة  
 احرم الامام وخاف خوف الركعة عدل في الاثنا فله ما لم يتجاف ويحمل العدول  
 وانما ثا فله ولو لم يكن الامام ان لم تكن ذلك وان خشي عدم ادراك الركعة مع امام  
 قطعها بعد العدول الى النفل ويجب على المأموم تقديله الامام مع الامكان  
 منه غلط او سهو فان تركه عدلا ولم يتمكن من التنبه كان تركه مفندا لركن بطلت  
 صلواتها مع ان لم ينفرد المأموم وياتي في بيانه وفي غير الركن يقع صلوة الامام  
 والاحوط للمأموم الامانة بين الركن التنبه عن تغييره ولكل من المأموم والامام  
 نفسه التمسك بالشك في الركعات فان الشاك منها يتبع الضابط ولو انفصل  
 في كل منهما بما يلزم من الركعات الاحتياطية والاجزاء النسبية ولو اعتقد كل منهما  
 خلافا لآخر اخذ باليقين وانفرد او خالف المأمومين لغذا بالراجح ومع عدم  
 الترجيح رجوع حكمه الى الشك ويستحب ان يقبل المأموم عن بين الامام ان كان ولعدا  
 وحلفه ان كانا اكثر او كانا امرأته ولو امت المرأة النساء وقفت عن بارز قمتين  
 ويجوز للامام ان يستنيب واحدا من المأمومين له اذا عرض لاحد البطلان للصلوة  
 وللمأمومين الاتيان من غير ان يرفعوا عن الله ولا تكفي استنابة الامام له في حتمه عن  
 معرفة العدالة والاحوط عدم استنابة مأموما بغير ولا اماما اخر ولا منفردا ويجوز  
 للمأمومين الاستنابة مع بطلان صلوة الامام او موته وخبرها وكذا يجوز الاستنابة  
 باستنابة لوفد الامام من صلواته لقصره ويحكم للمأمومين شبه العدول اليه في الا  
 تمام به ويتدب لمن صلح فريضة يومه فرادى ان يعيدها خالعة ويندب بغيره كالتفعل



فلا فضل ولا لاقية فالأحق للصلوة خلفه ومع الشاوي فالأصح قراءة ومع الشاوي  
والأكبر سنا وتندب الصلوة في الساجدة مطلقا وتندب احترامها ويحرم تلويثها  
بالنجاسة ويجب إزالة النجاسة الملوثة عنها ولو توقفت على إخراج شيء من ترابها  
أو ألقاها أو لم يمكن تطهيرها بما يشاء وتشمس وتغسل ذلك ومن سبق إلى مكان منها  
فهو كمن لم يركب به ما دام فيه ويجوز الجلوس فيها ولو لبعض الأعمال

ما لم يضر بالمصلين فان تراهم حرم

الحمد لله رب العالمين

صلى الله على محمد

وآله الطاهرين

ع

م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة على خير خلقه لجمعين من الأولين  
والآخزين محمد وآله المبشرين أما بعد فيقول الأجل الأحقر محمد  
ابن المرحوم الشيخ علي بن البرقوقي والشيخ جعفر بن محمد بن أبي  
في أحكام الركعة ونحوها كذا جعلها الشارح المقلد من لغتنا القوية  
واسئل الله تعالى أن يجعلها وسيلة لنا يوم الدين **كتاب النكاح**  
وهي في الأصل بمعنى النكاح والطلاق فثبت بذلك أنها من المال أو  
وجوبها من ضروريات الدين ومتروك وجوبها بين أظهر المسلمين كالحق  
حكمه أن يتل ولا تقبل له فدية إن كان رجلا وإن كانت امرأة حكم عليها  
بالكفر وحزب ناديه استثنى ولا أحببت وصية عليها حتى تزويجا  
وإن كان لها غير المحمل فواجب أن عادا أذiban عادا أذبان  
فصل وقضاها مطلقا وعنده وجوبها من المال واختيارا لا عينا مع كفاية  
للغيراء ولا يجب في المال حق بالامتنان سواها ومن عثر على مائة دينار  
المال على وجه الشك ولهذا لم تقدم بها على الدين ويجوز للمالك أن يبيع  
في المال مع بيعه الركعة فثبت مع ضاها فان لم يضر ونقل الجميع عن  
بعض الصفقة وكان المشتري مع الجهل لغيره وليس للمشتري أن يضر  
بالمال مع العلم بعدم الإخراج وعدم ضمان البائع ولو ضمن ولم  
انكشف فلا ضمانه ووجه حق الفقهاء أن يفسر المال وكذا يجوز للمالك  
الدفع من بين أخرى من القيمة والأقوى عدم وجوب إخراج ركعة ما  
انتقل من أهل الذمة صا أخذ من أهل الذمة لا ينتفع بأشياء  
يؤن في وجوب إخراجها ولو دفعها لغيره من غير أن يضره من غير اختيار



لا ضمان عليه ولو كان فباقيته قسطا ومن الغصب ودهم من الزكاة حرم  
 التصرف في الجميع والبحث فيها في مقامات **المقام الأول** فمن يجب عليه  
 التخليص من جميع عدة صفات **الأول** العقل من ابتداء الحول الى انتهائها  
 في ذوات الحول وحين العقل في غيرها فلو جن في ابتداء الحول في القسم الأول  
 ثم عقل وقت العقل ومن حين العقل في القسم الثاني لم يجب الزكاة ولو  
 نشأ في عقله مع عدم ثبوت سابعنا حكم بعده ولو وجب مال  
 قبل العجز نولي الولي اخراجهما فان شرط الولي بالخير فلتأخير شيئا  
 كان الضمان عليه ولم يلها التاخير في الفقرة جازا الاحتساب عليه  
 من الولي مع بقاء العين وتلفها **الثاني** البلوغ ويحصل بحصول  
 عا لم يولد في مع عدم ثبوت سابعنا حكم بعده ويعتبر من ابتداء  
 الحول في ذوات الحول وحين العقل في غيرها ويستحب للولي اخراج الزكاة  
 من غلابة القيمة ومواساة واذا بلغ للطفل لم يكن الولي من دفع زكاة  
 حتى ياتر الرشد بالاعتبار بالاحوال بالتصرف بامواله وعيها ولو وقفا  
 العيني في الفقرة جازا الاحتساب عليه من الولي ولو اراد الولي الصبي بالذات  
 ونولي هو النية فلا جاز **الثالث** الحرية فلا يجب على المملوك بيعه  
 فلم لو عقر بعض منه وجب منها ما قابلا الجزء الحرة بشرط استمرار الحرية  
 من لبراء العول الى حين العقل فيما يعبر فيه الحول وحصولها قبل العقل  
 مستر الاجنة في غيره ولو دفع بزم انه حرقا ان يحد ان يكتفى به  
 شرط ولو تلف العبد عينا فيها الزكاة من غير تعريضه للولي كان على العبد  
 به بعد العتق **الرابع** امكان التعريف بالصيغة عليه ذلك عرفا قبال  
 التمكن من بعض التعريفات الشارحة ولا يشترط جميع التعريفات ولا يحد من

المعلومه

افغان ٢

من وجب عن راسه **المبحث الرابع** في القدر الذي يجب اخراجه هو  
 صانع البضائع البغية عبارة عن تسعة اوطار عرافة وهي عبارة عن ستمائة  
 مثقال حير في واربعة عشر مثقالا وبيع والمدار على الستمائة المدفوع فنز  
 القرو وكذا دخل في النقد وكذا يدخل الزراب والبن وكل خليط  
 ليس بالمال يكون فاحشا ويجوز دفع القيمة والمعتبر فيها حين الدفع في  
 مكانه لا حين العقل **المبحث الخامس** في وقت وجوبها **أما**  
 وجوبها عن وجوب القيمة وبه يدخل شرال ولا يجوز دفعها قبل ذلك  
 نعم لو دفعها وقتا واحتبها فطرة بعد دخول الوقت مع بقاء المقر  
 على صفة القابلة جاز ولو ذهبت قابلية استعادها واعطاها  
 لم يمكن اعطى بدلها ونشئ وقت وجوبها المزاج الحول في صفة العبد  
 قد يها عند طلوع الشمس واخرها الى قريته والزاد وان لم يصلها فاقا  
 الزاد ولو فات الوقت فلا فسخة لها نعم تعطى صدقة هذا اذا لم  
 يعطها فان عن طها في الوقت جاز له تأخيرها ولو سلمها الى الجهد  
 او قابلية بالراجح ومع وجود المصروف يجب تسليمها فور الانقضاء  
 لحكمة فتكون بيده امانة ولو اخذها من غير عدل وحكمة فتألف  
**المبحث السادس** في مصرفها ومصرفها مصرف الزكاة الثانية ولا حوط  
 للمقتضا على الفقراء والمساكين ولا تعطى زكاة غير النعماني الا لملكه  
 وتعطى زكاة النعماني لملكه ولغيره ولا يجوز اعطاء اقل من مائة او  
 للفقراء **المبحث السابع** في اخراجها وبشرط فيها النية كما في سائر  
 العبادات ويتولاها المالك او وكيله اذا دفع الى الفقراء اذا كان  
 قبضها بالولاية اما اذا قبضها بالوكالة كان حكمه حكم الوكيل

٢ او الجهد وليس على المجتهد  
 لو دفعها الى الفقراء



والأقوى لاكتفاء بالنية وقت العزل ولو كانت خطاة إذا عطيت للفقر  
اعتنه جاز وبسبب فيها ما لحظته الرعيان من جهة الرخم أو لجوارزو  
من جهات الرعيان

بسم الله الرحمن الرحيم

**كتاب الخمس** وهو وليب بالضرورة وحكم تاركه حكم تارك الزكاة  
كما تقدم فيها والبحث أولاً بما يجب فيه الخمس في سبعة مواضع وثانياً  
في أحكامه **أما الأول** فيجب فيه سبعة مواضع **الموضع الأول**  
في غنائم دار الحرب وهي كل ما أخذ من كافر حرب من منقول وغير منقول  
أرض أو غيرهما يضاف دو عكر مع الفوق والامام أو منصوص بها أو  
ذن من أحدها ففيه الخمس ومن الغنمة فدابة المشركين وما صولوا  
عليه وما أخذ به الخ من غير أذن منهم فكله للامة عليهم السلام وما أخذ  
لبقرة أو خذعة أو ربا يحو ذلك فهو لأخذه وفيه الخمس على الأقوى  
الكفر الذي يستباح به المال وينبغي به للأطفال كغيرهم ولا تكاف  
والشك في حق الله والنبى أو المعاد وكفر الشرك بأشياء الآخرة  
أو بنى كمثل ذلك لكن لا منة مما قد أحلوا ذلك مما هو محتصر لهم كالنساء  
أو مشرك بينهم وبين ذواتهم من الخ لشيئهم لأننى عشرتهم من عقار  
أو مالهك أو أخيار أو نفود لبعض الصالح **الموضع الثاني في الغنائم**  
جمع معدن وهو هنا ما كان من الأرض وأما زعمنا لمخصوصية فيه  
سواء كانت من طبعة كالنفدين والصفر والحدود وعزها أو غير  
من طبعة كالناتق والعتق واليرورج وعزها أو ما ليعه كاليرورج

والنفذ والكبريت وعزها ويجب إخراج الخمس فيها بعد إخراج جميع المصا  
وحصول أول نصيب في الزكاة ولو اشرك جماعة في الإخراج أعير النفا  
في نصيب كل واحد منهم ولا يقع إخراج الخمس من تراب المعدن قبل كونه  
لجوهراً ولو وجد المعدن في أرض ملكه فهو ملكه كما هو في النباش  
لو وجد ولو وجد شيء من المعدن في أرض ملكه في الصحراء فآخذة فلا خمس  
ويجب لغرس في العنبر على الأقوى ويحقق بإصدق عليه الاسم **والموضع الثالث**  
**الثالث** في الكنوز وهي ما كان من النفدين مدخر لوقت الأرض بنفقه  
أو ينقل فاعل وهي لو وجدها وعليه إعطاؤها لغيرها بعد إخراج المصا  
إذا بلغ الباقي حد النفا الأول في زكاة النفدين هذا إذا وجد  
في دار الكفار الحربين من غير فرق بين أن تكون في أرض ملكه لهم أو  
عليها اثر الإسلام أو لا وفي دار المسلمين ولو كان عليها اثر الإسلام  
على الأقوى في أرض غير ملكه لأحدهم أو مع القطع بأنها لغير المالان  
في الملكة مع عدم القطع بأنها لغير المالان فهو لهما لأن الأرض وليد  
يجوز دعواه اتحاداً وعتدوا بتقديم المالان على المستاجر مع التدلي  
يصدق المستاجر مع انفراذه بالدخول في عالم يعلم كذب دعواه أو  
ما وجد في أرض الكفار مدخر في جهاد أو خبث أو محذور ذلك أو وجد  
دار حرب ولو في أرض المسلمين أو وجد في بطن حيوان كعصفى وعزها  
لو بعد كان عليه اثر الإسلام أو لا من غير عمن الأوطان فيه **الموضع الرابع**  
**الرابع** فيما يجمع بالغوص في البحر من الغنائم البحرية كالذو والرجان  
وعزها ويجب فيها مع بلوغها قبة دنيا وفانوف بعد إخراج المصا  
ومع الاشتراك يعير النصيب في حصة كل واحد بانفراذه وما يخرج



بعينه الغرض كالالات لا يخرج منه **الموضع الخامس** في ارض الذي اذا  
 شراها من مسلم او تركها بغيره فمما وشد مطلقا على الاقوى ولا فرق  
 بين ارض الزرع والدار وغيرها على الاقوى وطريق معرفة مقدار  
 اذا كانت مشغولة بغيره وبنائه ونحوها ان تقسم مشغولة بما فيها باقية  
 للمالك ومعرفة غيرها معرفة غيره من الاخاس ولا يشترط هنا انساب ولا  
**محل الموضع السادس** في الحلال الخلف المالحام مع جهل صاحبه ومقدار  
 وكونه عينا فلا فرق صاحبه ومقداره وجب ايضا له **المحل الثاني**  
 فقط وجب عليه الصلح مع المالك ولو جهل الصاحب وعرف المقدار  
 به ولو جهل الصاحب المقدار مع العلم بزيادة على النقص او نقصه عنه  
 الى الصلح لغرض جهلها معا بالزوج يعطى لنفسه وان كان قد  
 نقص به شيئا فبشيء اخر من ذمته وبها دخل في حكم مجهول المالك  
 ويكون مرجع الصلح ثم الصدقة به ولو كان ما فيه الحق مشركا  
 احد الشركاء من الغصة ادى غير المنع سهمه وحل لا التفرق في ارضها  
 خامسة **الموضع السابع** فيما يفضل عن مؤنة السنة لنفسه وعياله  
 عليه النفقة شرعا او عرفا فيدخل فيها اخباؤه وعطايه وصداق  
 ومسكنه وكبته ومن بدارته وجميع حوائجه للنسبة لحاله وكذا الحق  
 ما لو خففته فقرا او عيالا في به ظالم او يلزمه من حق نذره وعهد  
 ذلك وجب فيما يفضل عما ذكرنا من ارضه تجاوت وزراعت وحياق  
 مباحا من ماء وحطب وحشيش وغيرها اذا قصد الانتفاع بها سواء  
 حصل البرج او يجوز له التاخير الى تمام السنة اعتبارا لمؤنة السنة  
 في السنة منها اثنا عشر شهرا كاهل العرف وليس لتجديده شيء ما بني

ابارتفاع قيمة او نحو او غيرها  
 ووقت الوضوء ظهور البرج  
 م

بنى على الدوام كاللحور والالات والكتب وغيرها مع بقائها الى  
 الغمام الجيد بدفعه لو تكف شيئا منها لتجدد به ولو باقى شيئا منها كذا  
 وعرضها خبايا لان ليجد عوضه ما يناسب حاله مع تكامل ما انفق من البرج  
 بعد اعطائه ثم من مائة ولو اخذ من الدور والارواح والديار والغير  
 وعرض ذلك ما يزيد على حاله لا وكيفا او دخل التفاهت فيما فيه لغرض ولو  
 في او صاعده ولم يفعل ما يناسب حاله لم يحجب الثناون من المؤنة ولا  
 حزان غير اموال التجارة ما يرج منها بل الا حيطان للغير حائل يتقار  
 يرج اخرى بل يقتصر ما في اليد على التجارة الواحدة ولو دخلت ارباع من  
 عتامة اخذت المؤنة من جميعها وكل السد لا انتفاع لا الاكثنا  
 لا يجب فيه لغرض تخير مؤنة كل سنة من ربح غامها ولو حصل ربح في المال  
 للغرض وجب اخرج نفسه واما اريد البرج والاكتساب بقوامه دون  
 غيره دخلت فوامه دون زيادة ليعتانه **المحل الثاني** في حكمه  
 وفي مقامات **المقام الاول** في قسمة وبقسم سنة اقام ثلثها  
 للاولاد سهم له بالاصالة والوسيلة بالانتقال اليه وهما سهم امه وامه  
 وسواهما وثلاثة اشهر كغيرها ثم من الباقى والمساكين يشترط الفقر والفا  
 السبل ويشترط الحاجة وان كانوا اغنياء في محالهم ويشترط في هذا الا  
 قسام الثلثة الايمان ولا يجوز ان يجرى بينهم العدل على الاقوى فيكون  
 نصف الثلثية من الاخوان ولا يجب قسمة النصف على الاقسام الثلثة  
 بل يجوز تخصيص اقدمها بتمام النصف مع الحاجة كما لا يجب ليطع على  
 الاقارب بل لا يخصص بالبعث دون البعض وهذه الاقسام الثلثة  
 لمن ينسب اليها ثم هو النبي من طرف الابوة دون من انبى اليه



الامور فقط ولا يجوز ان يدفع الى احد من مال يزيد على ثلثي السنة والى  
 ابن السبل ما يزيد على الثلثة ونصف الامانة يصل اليه مع الامانة  
 ومع عدم الامكان لعينة او غير هذا كقيمة ويجوز ان يدفع الى  
 الثلثة بعناوينه الى امره المجتهد الجامع للشرائط ولودفع الى غير المجتهد  
 او وكيله او فادونه وجب اعادة **المقام الثالث** يشترط في صحة البتة  
 من الدافع اصيله كان او وكيله لا يلزم به اوصافها نية الربا  
 او غير ذلك من الامور الدينية وجب اعادة ولا بد من نية  
 من اي الضمين ان كانا في ذمته معا ويجوز الدفع الى المستحق  
 وليه ولو الشري ولا يجوز الدفع الى المولى عليه ويجوز احتساب  
 الدين على المدين ويجوز دفع القيمة بدلا العين ولا يجوز شراء  
 الهناشي التي القبل بالشر الكسر واحتساب الشر عليه من اعيان  
 المقام **الثالث** في وقت وجوب الدفع وتحت المبادر فيه عرفا  
 اخره فتنلف من نعم الوسخ في الجملة لصلته كطلب الاجر والافضل  
 فلا بأس ولو فقد المستحق عزله وانظر وجوده ولو تلف بعد العمل  
 من غير تعريض فلا ضمان ولو توفقت ايضا له على نقل وجب ودفع  
 الاجر من الحق ولو تلف في الطريق فلا ضمان ولو طهر المجتهد حق  
 الضابط وجبت اجابته فلو امتنع من تسليمه ضمن ويجوز للمجهت  
 لحقوق المحل ولا ضمان عليه ولا يجوز الاحتياط في اخذ الحقوق  
 الواجبة كقيمة ما بلان له وجبته او ذلك ليكون فقرا في اخذ الحق  
 ولو فسخه وملك الحق على الاقوى هذا كله بائس المشترك بين  
 الامانة وبنينا شتم ويخص الامانة بالانفصال وهي اتمام منها

منها ارامن الكفار التي تملك من غير قتال ومنها ارامن المولى منها  
 رؤس الخيال ويطون الادوية والاحكام وان كانت في ارض مملوكة  
 صوافي المملك وقطاعهم من منقول وغيره ومنها ما يصطفيه من  
 الغنمة ومنها غنمة من غنم بقوة الجند من غير اذنه ومنها للغان  
 ومنها ميراث من لا وارث له ومنها ما يجعل الامانة بخصوصه  
 ويجوز والله العاقل الحقيق

احكامه تمت بقلم  
 لصيق محمد بن  
 محمد بن  
 بلع مقابلة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين أما بعد فنقول لافلا  
حق خادوم الشريعة المراد من الرجم الشيخ علي بن أبي البركات الشيخ جعفر بن محمد  
ان هذا رسالته الواقعة ونبتة كثر فلهذا وضعناها في بيان مناسباتها والعمر وموت  
الشيخ في جامع الفروع الخارج من المدينة وعمره وتتم على مقاصد **المقصد الاول**  
في التقديم مدونة مطالب **المطلب الاول** في بيان وجوب الرجم وهو من ضرور  
دينا الدين ومنكره كافر وجوبه فري فلا يجوز تأخير عن سنة الاستطاعة وجوبه  
في العمره وفضل عظيم **المطلب الثاني** في شرائط وجوبه وهي ثلثة **الاول**  
التكليف فلا يجزى على الضيق والمخزون والعاجزون وجب عليه **الثاني** ان يكون  
قد اوجب على نفسه مشايبة الرقة وان سمح منه اذا اذن له مولا **الثالث** الاستطاعة  
وهو ملكته الزاد والرحلة اللابسين بحاله لنفسه ولغيره بلزوم محبة من غلام او حاد  
لشرفه او لضعفه او بئلا الزاد والرحلة من بعده على قوله ولا يلزمه التكليف لما لا  
يسع دار ولا فرض ركوب ولا غلام ولا اثاث ولا ثياب تجمل ولا كتب علم مع ثيابا وبنينا  
على مقدار الحاجة ويكفي ما يجزى لافلا الطابق ما لم يمنع من سلوكه مانع ويعتبر بقائه  
نفقة من اجول به وبقاءه شيء من مال الرجوع اليه من جهة او ما يقوم مقام ذلك من حرفة  
او صناعة وامن الطريق من الحوادث وعدم الخوف على الاهل والمال والولد لو لم  
**المطلب الثالث** في شرائط صحة وهي خمسة **الاول** الاسلام في شرائط الايمان  
**ثانيها** المباشرة مستغلا مع التمكن منها **الثالث** عدم الجرم للولد **الرابع**  
الاخلاص بالله بان لا يعمل لوجه اخره كما سترى ذلك الى اخر الناس **خامسها**  
ان يأخذ احكامه من طريق شرعي لاجتماعها وتقليد **المطلب الرابع** في الاداء المستوفى  
**ومنها** ان يجتنب ايام السعد للسفر ويؤا ايام النجاسة ويتجنب السفر والفرار الى الحاق العترة  
**ومنها** الوجه عند اداء السفر والعدل والقضاء وتوزيع العيال **ومنها** الصدقة  
يقصد بها اشارة سلامة الله تعالى **ومنها** ان يعبر عنه اللعن للروايات عند من تروى  
الحسين **ومنها** الشيخ في طريق الحج مع العترة عليه وعدم الانكار **ومنها** جعل طريقها



المعينة محافظا على الآلة المطلوبة من الوارد عليها من لبنات الحديد في الحرم وقطع الحجر  
 الثاقبة وحده من كل جانب من رخ والعنل له خطها ودخل مسجدنا وللزبارة وزياد  
 البوق والزهرية في ثلثة مواضع بين العز والبز وهو الاظهر في بيتها وهو الان دخل  
 للمسجد في البقع وزيارة الائمة الرابعة في البقع وصلوة الزيارة لكل واحد  
 والصلوة في المسجد والاعتكاف فيه والصلوة ليلة الاربعاء عند اسطوانة التوبة  
 الرابعة من المنبر في المشرق والصلوة ليلة الخميس عند الاسطوانة التي على الحراب وكذا ليلة  
 السبت والجمعة عند الاسطوانات جنتها وسجنتها في المسجد التي فيها كلها في كل  
 منها والصلوة في مشربة ام ابراهيم وهو عزلة مارية القطنة وزيارة قبر الشهيد  
 حزة ع والصلوة لكل واحد كعتيق **المقصد الثاني** في افعال الحرم وفيه مطالب  
**الاول** في الاحرام وفيه مقامان **المقام الاول** فيما يحرم بسببه وهو اقسام  
**القسام الاول** لما يحرم على الرجل لفظ وهو اربعة **الاول** كسر الحنيط اخنبا والو  
 قلت خياطة ابتداء واستدامة ولا بأس بحمله وفرضه والتدبير به ويحرم ما اشبه  
 للحنيط من عمد او ازاد او خصف حبل للرائدة ولو اضطر الرجل الى لبسه **باب الخياطة**  
 ثقبه الراش اخنبا وهو ما فوق الرقبة ابتداء واستدامة بغيره او بفعل الغير  
 بثوب او غيره من ثياب او طين او غير ذلك ولا بأس بستره او بيعه البدن كيد  
 حرمها او يلا يدهنه في العادة كالرئاسة عند الترم وبخونها **الثاني** الاستنحاض  
 اخنبا ابتداء او استدامة وهو عبارة عن الكون تحت النار الحاذق للسرعة  
 كون الشخص مستقرا حدث عليه من غل او لا ويجوز المشي والوقوف بالعارض تحت  
 الظلال والاحوط بجنب الظل الغير الحاذق والحاذق ما شيا او واقفا او خالسا او  
 وبعنه كلكه والاحوط بجنب الرملة وان كان الجواز اقوى **الرابع** لبس ما يشبه ملابس  
 تيمامة كالخف والجورب اخنبا ابتداء واستدامة مع صدق اسم الثوب ولا بأس بالثوب  
 واللف وبخونها **القسام الثاني** ما يحرم من الشاة فقط وهو ثلثة **الاول** ستر الوجه  
 بالثوبين كان ولا رادق الشاة بالاحوط المحافظة على سد الفتاح من جميع الراس بحيث لا يفتش

شيئا من الوجه من غير عيبها او غيبها او يستره **القسام الثاني** لبس المحرم العز المعناه للزوج وغيره  
**قالها** اظفار الرجل للزوج ولو كان مينا **القسام الثالث** لبس ما يحرم عليه من ما هو  
 او يستره **احدها** الوط فاعلة او مقولة امرأة كوخا لم او دابة ويلحق بها الا  
 مستمات مطلقا ولو بالثوب كزمن ويلحق به الثوب باللسر والمقل الشهرة والعقد  
 ولاية وكالذ وقضلا وتحمل الثخانة عدا واما ادائها فلا بأس به ولو صدق  
 لغيره او من غير **ثانيها** الطيب ابتداء واستدامة مباشرة لبدنه او لثوبه  
 بغير مع بقاء الوصف او لا ويدخل فيه الاكل والشرب والادوية والاكحال ولا  
 حثقان به ولا تدبيره ما كان عظم العزم من الطيب يخرج من اطراف وجهه من الفوكه  
 او نحوها كالفتاح والسرجيل والرايح واليطخ والدانجيج والزنجبيل ونحوها وكذا  
 يخرج النباتات الغير المعلقة للطيب بخونها كالنجم والقصوم والسعد ونحوها وكذا الا  
 باس بها ككوبن والسعة والحمية الحار او نحوها الا الزعفران فقد ورد بالهزم عند اذا  
 احتيازه مكان في طيبه فيس مل افنة ولا يستر من الطيب سوى خنوق الكعبة والمذاب  
 وفيه صدق الاسم لكن حيث يكون فيها اما سحر وجبه عنها ضمه اشكال ولا يستر  
 الطيب جازله او الذن بفسد الاحوط له استنابة الرجل ومع الاضطرار اليه ينقص  
 اقلها تدفع به الضرورة وحكم الميت حكم الحي فيجب غسل الكافر وستره **الثاني**  
 الادهان بالدهن اخنبا بعد الاحرام من حيث كونه او هانا فلو ما زجر طيب ليعتد  
 فيه حرمات والمذاب على ما يقينه او هانا فلا بأس باكل الدهن وشربه وما سدد  
 والنبات المعالم لبي او هانا ولو ادهن قبل الاحرام ففيه اثره بعد فلا بأس **بابها**  
 الاكحال بالسواد بعد الاحرام بقصد الزينة اما لو قصد الدواء او خلاصه القصد  
 فلا بأس به ولو اكحل قبل الاحرام وفيه اثره بعد فلا بأس **خامسها** لبس الخاتم  
 للزينة ابتداء واستدامة فلا يصدق خلاف الزينة او خلاصه القصد فلا بأس **سادسها**  
 النظر الى الوجه في المرأة مرة فقد اصابه الوجه او لا وفي تعميم الحكم الى الاجناس  
 الصغيلة التي ترى فيها الصورة وجبه فري **بابها** اخراج الدم بجميع الطرق للحنا







ما يجزى والعمرة فاذا احل في احد المواقف وهو ذو الحليفة المدينتين والحجفة للشام ويليهم  
 للبروقين المنازل المظايف والعبق للعراق وافضل السبلج وهو اوله وكل من حج على  
 صفاة ومنه وان لم يكن من هذه الوجع على غير صفاة كصفاة الحاذات للصفاة  
 فاذا احل في احد هذه المذكورات نزع ما عليه فاقبها وجوب نزع الاحرام عمره الممنوع  
 الحج الممنوع حج الاسلام قربة الى الله تعالى وليس ثوبان ما تقع الصلوات بينهما ما  
 وبما انها ثوب الاحرام لعمره الممنوع الحج الممنوع حج الاسلام لوجوب قربة الى الله تعالى  
 تيزر باحد ما ورثته بالاحرام بان يلقيه على غايته معا والاولى بالميزان لا  
 بعينه بل بعينه عززا واما الرذاة فلا بأس بعينه ولو نجا او لم ينجها عنه  
 عليه سماع الاسكان ولا بعد النزع ويجوز تبديلهما والزيادة عليهما ابتداء وفي  
 القضاء ويجوز ان يكونا من القطر ايضين وينبغي ان يكونا واقفين فالمرس  
 من فرق النزع المحقق الركبة والرداء من فرق الكسيتين الى ما تحت النزع واحرام المار  
 في وجها فلا يجوز لها الحمار وينبغي ان يقول قبل نية الاحرام اللهم اني اريد ملائكة  
 بين الممنوع بالعمرة الى الحج منه ذلك في تقبله وانحى عليه فان عرض في شيء فحذني حيث  
 حبيت لقد ركب الذي قد مر على ان لم يكن حجة فمرة والاولى ان يستمر من عمر  
 عندئذها ولا يحيا الا صفاها صاحب النفس من فعل عزماته المعروفة ثم يقول اللهم  
 بعمر الممنوع حج الاسلام قربة الى الله تعالى ثم يقول احرم بعمر الممنوع حج الاسلام  
 حج الاسلام قربة الى الله تعالى ولجميع في النية فقال اعتمر عمر الممنوع عمرها فانها  
 ما يلزم نزعها لا بأس الا ما يلزم لبسها فاما بالتلبية الحج الممنوع حج الاسلام لوجوبها  
 قربة الى الله تعالى ذلك ثم يلي التلبية الاربع فيقول للبيات اللهم لبيك الاثريان  
 لبيك مع الحافظة على تلك الصيغة المخصوصة وملاحظة العريضة والاحرام ان يعين  
 الى ذلك ان الحمد لله لك والملك لا شريك لك والاعراض ان يقول بعد هذا لبيك  
 والوجه الاكتمال والتلبية الاربع على اي نحو كان ولو اعان الى ذلك لبيك لبيك في  
 للعابح لبيك لبيك كان احسن ويجب ان يلبس بكل فريضة او نافلة حين يهبط من  
 الجبل

الوجه

بعمره او يعلو له نلعة او يلبس راديا او يلبس اكبالا ويقيم من منامه ويستمر على التلبية  
 حتى يشاهد بيوت مكة وقيل التلبية لا يكثر من شيء من الكفارات ولا يحرم عليه شيء  
 من المحرمات ثم لو فعل شيئا من المحرمات جدد الاحرام **المطلب الثاني** في الطواف  
 وبشرطه واجبا في كل المصالح والمصلح وبشرطه وبشرطه وبشرطه وبشرطه وبشرطه وبشرطه  
 تلبية فان لم يمكن استلمه بيده معا فان لم يمكن فبشيء واحد فان لم يمكن اشارة  
 اليه ودعى بالمال أو روي عن النبي في ترك الاستلام ثم يحاذي الحجر بحاذات عن  
 ثم تجزى ويجعله على يمينه في الطواف ويلزمه ان يختم بموضع ابتدائه فان جعله  
 انا وشبهه الشوط السابع ليعلم وصوله الى موضع ابتدائه ولا بأس بهذه الزيادة  
 او لم تكن منبهة من الابتداء وتنفى انك تطوف طواف عمر الممنوع حج الاسلام  
 لوجوب قربة الى الله تعالى ويجعل البيت على يمينك فلا تستقبله واستدبره  
 او جعلته على يمينك بطل طوافك وينبغي الحافظة عندئذ الاركان بالبناء  
 عنها مع الحافظة على جعل البيت على اليسار واذا انقضت عن عمر الممنوع شخص  
 او غير ذلك او التقصير لبعض الجهات عدت الى موضع الاضراف ولا بد من كون  
 الطواف في الموضع للعملة وهو ما بين العترة التي عليها مقام ابراهيم وبنو الكعبة  
 وينبغي مقارنته الحجر حين الطواف وينبغي ادخال الحجر وتلم الكعبة في الحائط  
 بجملتها سبع اشواط بلا اية كل واحد منها من الحجر وخامسة به ولا تجزى الزيادة  
 يلبس ولا التقصير او مع شيء من خطاه اعادة ما مضى فيه ومن شك في عدده  
 فليحذر لئلا يلبس وان كان في اثنائه وكان شك في الزيادة قطع ولا شيء  
 عليه وان كان في التقصير استأنف في الفريضة وبني على الاقل في النافلة ولو  
 طاف باللياس المصنوع بطل طوافه ويلزم فيه التوالى بحيث لا ينقص القطوع عن  
 اربعة ولو لم يحصل العدد بطل ولو حدث في اثنائه بني عليه الطهارة ان  
 كان عمدا ولا اربعة وكذا المصنوع لجناسه وان اخطا او اعاذ اليه وكذا الدخول في الشيء  
 فذكر ان لم يتم طوافه رجع فائمه وان لم يبلغ الاربعة اعادة من راسه ويسجد في اثنائه



الصلوة على النبي وقراءة القرآن والاقصاف في الحج وسبب الاستلام الاركان كلها  
قبلا وليس في ينبغي المحافظة على المكان الذي توجه منه حذافه النقص في  
التداف من البيت عند الطواف وان يطوف ثلثا ثم يركع ركعتين ثم يركع ركعتين  
ثلثا ثم يركع ركعتين ثم يركع ركعتين ثم يركع ركعتين ثم يركع ركعتين ثم يركع ركعتين  
ويكره فيه كلام الامميين والصحابة والاولى بحديث جميع مكرها في الصلوة ثم  
يصل ركعتي الطواف فيبنيهما على صلاته طواف عمره المتمتع في المتمتع في الاسلام لوجوب  
قربة الى الله تعالى وهي كصالح الصبح الا انه يجزئ فيها بين الجهر والاختفاء ويكره  
ان ياتي بها بعد الفراع منه فزاد ولا يجوز تأخيرها الا بعد ركعتيها خلف  
للقام وهو العزة التي فيها اثر القدم الشريف فلو صلي امامها اذ الى احدنا  
بينها اختارا بطلت ويجب استيفاء الصلوة والام تفتح **المطلب الثالث** في البقي  
وينبغي ان يركع به فورا بعد الصلوة ولا يؤخر الا بعد ركعة او ركعتين  
ويجوز تأخيرها من اول اليوم الى الليل لخبائث على الاقوى ويستحب قبله استلام الحجر  
تقبيله مع الامكان والا كانت الاستشارة اليه والشرب من ماء زمزم والقول حين  
الشرب اللهم اجعلها علما نافعا وزقا واسعا وشفا من كل داء وسقم ويستحب له  
الاستحانة فيه وان لا يبتغي المآثر ولو لم يصب ما بقى منه على راسه فله حجة  
ثم يخرج من الباب المقابل للحجر الاسود ويصعد على الصفا حتى ينظر البيت ويستقبل  
الركن الذي فيه الحجر ويحمد الله ويثني عليه ويستحب طواف الوقوف على الصفا  
بقول سبع بين الصفا والمروة سبع عن المتمتع في المتمتع في الاسلام لوجوب قربة لا  
الله تعالى مقارباتها اليه فيما بين الصفا والمروة ولا يجب عليه الصعود على الصفا  
ولا على المروة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصعد الا مرة جعل جميع المسلمين متفانين  
من تحت الدرع حذافه بعضه مقاربات افضل لهم لوسعي من دون صعودهم لزمه ان  
يلصق عنته بالصفا في بداية الشوط واصابع رجله بالمروة في نهايته ويستحب  
الاقصاف على سبعة اشواط من غير زيادة ولا نقصان وبحسب مجموع الذهاب والاربع

اربعاً ولا ياتي بثلثا فالذهاب من الصفا الى المروة والا ياتي بها اليه شوطين ويجب  
ان يكون النبي في المكان الذي يصعد عليه ان يركع الصفا والمروة فويلهم في  
اليوم ما يلزم للاعرام وليس على فائده مفسرته او فعل او ثوب كذلك بطل وبخيه  
فيه المني يكون حتى ياتي منارة على فائدها فائدها مرسلة الى المنارة الاخرى ان  
كان حلا وهو بالماء ثوب في انشاء المروة فائدها فائدها مرسلة الى المنارة فائدها مرسلة الى المنارة  
المروة ويستحب ان يصعد على المروة فائدها فائدها مرسلة الى المنارة فائدها مرسلة الى المنارة  
استحب له ان يرجع ويهرول بحوز الجبل في انشاء المروة وحسب المروة في ذلك  
الصعود على الصفا والمروة **المطلب الرابع** في التقصير وهو ان يقصر من شعر  
او اظفار باي مكان وبالي لك كانت ولو بالاسنان والاولى ان يفعل ذلك  
بنفسه وبغيره فيفعل الفحل من العروة المتمتع بها بخلاف العروة المفردة فلا تفعل الا  
حلالها الا بالطواف للثبات وكيفية وليس في المتمتع بها طواف ويجزئ في العروة  
المفردة الحلق ويحرم هنا على الاقوى هذا ما تنزهت به العروة المفردة عن العروة المتمتع  
هنا من الاعمال **المطلب الثاني** في افعال الحج وفيه مطالب **المطلب الاول** في الايام  
والاول اوقات الفراع من العروة المتمتع بها ويتصدق بصدق وقت وقوف عرفات فقل  
او قاتل ان ياتي به في اليوم الثامن من بعد النحر والجد صلاته فريضة مكررات او يقضيه  
او بعد صلاته ركعتين او اربع او اثنين يقصر الامام واما له قال اولي ان يحرم  
الذوالحجيج للصالحين بنحو واكمل صورة ان يرفع ما يلزمه من من المحنط وسائر  
البراء والمقدم خارج المسجد فاولا في فريضة الاحرام في المتمتع في الاسلام لوجوب  
قربة الى الله تعالى ثم لعن الله من لم يفتل الاحرام كالعمل السابق فاولا في فريضة الاحرام في المتمتع في الاسلام  
الاسلام لندبه قربة الى الله تعالى ثم يلصق بركب الاحرام قاتلا حين اللبس اليه  
فولي الاحرام في المتمتع في الاسلام لوجوب قربة الى الله تعالى ثم يدخل المسجد من حيث  
دخل يوم قدمه من العروة ويعدو بالماء ثوب ثم يركع المروة والحد فافضل تحت المزاب  
يلصق ركعتين والاولى ان يصلي الظهرين معا وان زاد ذلك في الفضل ان يفعل ذلك



ونحوها من المسجد وادق من ذلك ان يحرم من مكة من اي مكان يشاهد المنع للفتنة  
 والمنع بمقتضى الفتنة او بدويرة اهله ثم يقول احرم احرام حج المنع حج الاسلام  
 جبروتية الى الله تعالى ثم ينوي نية العتبة فيقول اليه بعد احرام حج المنع حج الاسلام  
 فنية لا الله تعالى ثم يلي سرايا التلبية الى تروث سابقا من كان بالاحرام وهو متوجها  
 الى مكة فيميل الى اليمين فاذا انتهى الى اليمين وشرق على الاطراف جبريا للتلبية واستمر  
 عليها الى زوال يوم عرفه **المطلب الثاني** في وقوف عرفه وتبج له الخروج الى منى  
 بعد الاحرام بلا فضل وان يصعد امير الحاج فيها الظلم من وجهها من جهة العقبة  
 الى وادي عسريد عرفها بالماقزو ويبيت بينا المدينة عرفة الى طلوع الشمس والخروج  
 وج قبل ذلك فلا ينبغي ان يجوز وادي عسريد الا بعد طلوع الشمس وله الخروج قبل ذلك  
 ولا ينبغي ان يجوز وادي عسريد الا بعد طلوع الشمس ويعدوا اذا توجهوا الى عرفة بالمنا  
 فرفا فان انتهى الى المنا وقف بها قانا او خالسا او مضطجعا والقيام افضل الى  
 عزوبة المروة الشرقية ولا يقف في الحدود وهي مئة وثمينة وذا الحجاز والاراك والا  
 حوط ان يبتدئ بالوقوف فيها من اول الزوال يخرج الى منى وقت العزوبية  
 ان يميز جنباه في بطن عرفة وان يقف بالسفح في قيسر الجبل للحجاي من مكة وينوي  
 قائلا فينية اقف بعرفة ووقوف حج المنع حج الاسلام لاجوبه فنية لا الله تعالى  
 وينبغي ان يكون خاضعا خاضعا خاضعا خاضعا خاضعا خاضعا خاضعا خاضعا خاضعا خاضعا  
 لتسندوا الله والنومين ويجمع بين الظلمين باذان واقامتين وهو ركع في ترك  
 عامدا الى خنار العزوبية والشمير بطول وجهه ولو شاء تداركه الى طلوع الفجر من يوم النحر  
 اذا عرفت انه يدرك للشمير قبل طلوع الشمس فاذا غلب على ظنه الفوات اولم يذكر  
 الا بعد الوقوف بالشمير قبل طلوع الشمس اجتزء بالوقوف بالشمير وجه **المطلب**  
**الثالث** في وقوف المشركين في الدفاعة الى من عرفه المشركين بكيته ووقار وكبر  
 قول اللهم اعنني في التار والاسفاد والدعاء واذا بلغ الكتيب الاخر من بين الطريق  
 قال اللهم ارحم مرقف وزدني في ديني وتقبل مناسكي ويندبه له تأخير المغرب

المغرب والعشا الى المندقة ليجتمع بهما فنية باذان واقامتين ولو تأخرت الى ثلث  
 الليل ويترجى نوافل المغرب الى بعد العشاء واذا انتهت اليه ببيت فنية الى الصبح ولا  
 ولان ترفع البتة في عقب صلاة الفجر بلا فضل تقول فيها اقفنا المشركين حج المنع  
 حج الاسلام لاجوبه فنية لا الله تعالى ولو وقف فنية على منسوب فوق البطلان وينبغي  
 ان ينفذ بسبح الجبل خاضعا خاضعا خاضعا خاضعا خاضعا خاضعا خاضعا خاضعا خاضعا خاضعا  
 حامدا ماشا كرامة ذاكر الخاتمة به ذكر الامنة ويذكرهم ويذكرهم بالادعية لما تفرق  
 وبقيت للصلاة ان يطأ الجبل المسبح بالشمير وهو قرفح ويجمع في معرفته ومعرفة سائر  
 صنع الى سكنة ثلاث الاماكن وان كانا فاسقة فافاضة كبر الله وحده ودعا وحده  
 للماء في ترك الصلوة ويسحب للمرولة اذا بلغ وادى عشر مقدار ما نه خطوق  
 ولونه رجوع وهو رول وينبغي المحافظة على نية العزوبية في جميع منوياته وهو ركع من  
 يقف به ليلا ولا بعد الفجر عامدا بطول وجهه ويحذر تداركه لمناسك الى قبل الزوال  
 نساء الى ان فات الوقت كل لم يطل وجهه ان كان وقت بعرفة ولو تركها جميعا بطل  
 وجهه عدا او شيئا **المطلب الرابع** في افعال منة وولياها ثلثة **الدور** الذي  
 يستحب ان يلتقط للصبي بنفسه ويجوز له الاستنابة وان يلتقطه من الشرع يجوز من  
 الحزم عند المساجد وان يكون سبعين حصاة بتمتد اذ يحتاج اليه ولا يحرم على النفس قبل  
 الثالث عشر نقص من ذلك العدد ولا اول ان يحطاطا بالزينة حد راز الخطا بالاول  
 صابة في بعضنا ونحوها منة حصاة صيفا او كيرة من اي لون كان وله شرط فيها البكا  
 يعني ان لا يعلم انه روي بها قبل ذلك نعم يجب ان تكون بمقدار الامانة وحسن صلبه  
 كحيلة اي سوداء بمثل الزرقه منقطة برشاة فان لم تكن بهذا الاوصاف ليس بها  
 والا فالجواز ويجب ان يكون عند الرمي بينه وبين المروة عشرة اذع الا خمسة عشر ذاعا  
 مستقبلا للمروة قبل وجهها مستقبلا للكعبة وان يرثي قبل الرمي الى المروة اذا حاز  
 مسجد زين العابدين ثم الى ان يصل الرمي ويكثر بالعماء والكبير ويسحب الرمي حذفا  
 بان يضع الحصى على باطن اليمن ويذعننا بظفر السبابة ويلزمه ان يصيب المروة بالرمي



لا بالطلع فلا يلزمه ان يرى الجرسبعة وميتا بسبع حشيا ويقول في بيته  
 حجة العينة ويحج التمتع مع الاسلام لوجوبه قربا الى الله تعالى ولورى بميتا  
 قرب البطلان ولو شك في العديتي مع التقص واثم وينبغي التقرب في جميع المنديا  
 وان يكون نظامه لها شأنا خاضعا من احم لاحد من لعمه تبعث على الادب والوقار  
 عليها انتظار **الواجب الثاني** من واجباتها المنهج والخرا والجز وشروط ان يكون بين  
 النعم الثلاثة تقيا من الاقل وهو ما دخل في الشاشة ومن البقر والعزما دخل في الشاش  
 وما دخل منها في الثالثة لحوط وخضاعة الثمان وهو ما دخل في الشهر السابع ولا  
 حوط من خارج السنة ويشترط ان يكون تمامها فلا يجوز مقطوع الاذن او الدنيا والفرن  
 الدخول من الخارج وكذا اللحية ولا يجوز العزما ولا العزاة ولا الميزولة الا انما  
 ما على لها سبعة فبات بعد الذبح من وقت ولا يجوز عن السمين فاقرب اجزاء اللحم  
 وكذا النافق ليجز عن الشام ولا بأس بالسر لاذن ولا قرن خلقة ويجب ان يذبح  
 او غير هدية بينه قائلان في ذبته اذبح او اخره صحت جميع التمتع مع الاسلام لوجوبه فريضة الى  
 الله تعالى ويجب ان ينبغي بنفسه فان ذبحه غيره فاولا لله الذاب نعم سبيله ان يضع  
 مع يد الذاب وينوي ان يحل من غير الله عتبة عرفه فيها وان يكون من الاناث  
 ان كان من الاول او البقرة الذكر ان كان من الغنم وان يقسم لحمه اقلانا ثلثا تيمم  
 به وثلثا لغيره وثلثا ياكله هو وحبيه ولا يجوز ان يعطى بشاة ساجدة للجزان ويجب  
 تجنب الالة المصوبة في الذبح فلا يفل ولا يخرط الاعادة ويكره ذبح ما يربيه ولو فسد  
 يذبح فوجد الثمن جملته عند من يشتره به لغيره من الثقات حول ذي الجرة من قد  
 يذبح من القابل **الواجب الثالث** من واجباتها الحلق او التقص بعد الذبح يجوز فيها الا  
 المرأة فتعفى بجلها التقص ويقول في بيته لعلق او قص من شعري لم التمتع مع الاسلام  
 لوجوبه فريضة الى الله تعالى ويجب ان يذبح الشعر فعمله من منى وان يذبح بالناحية وان يذبح  
 بالحلق العظيمين الشايتين حول الصدغين ويحل عند من كل شيء الا الصبي والنساء  
 الطيب وهو التحلل الاول ويجب الترتيب بين الواجبات الثلاثة مع النحر المذكور فله اخل به

به سبعا فلا بأس مع العديا ثم ويجز **المطلب الخامس** في بقية افعال الحج وهو ترك  
**الحصاة** طواف الزيارة فانه يجب عليه بعد الفريضة من افعال من الرجوع الى البيت  
 لطواف الزيادة وسبب له المباعدة بالحصاة الى مكة من يومه فان قاحر ذمير من  
 عنده والاحوط ان لا يباخر من النحر ويحج الفضل لدخول مكة ودخول المسجد على  
 النحر المتقدم في العزم والفضل للطواف وقص الاظفار واخذك الحلب والذمالة  
 عند وصوله الى باب المسجد بالماء ورويدخل على النحر السابق في الدخول لطواف  
 العزم ثم يصل الى المطاف ويدعو بما مروى بفعل ما سبق ويقول في نفسه طواف طواف  
 حج التمتع مع الاسلام لوجوبه فريضة الى الله تعالى ثم يصل حيث يصل ركعتي طواف العزم  
 ويقول في نفسها اصل ركعتي طواف حج التمتع مع الاسلام لوجوبه فريضة الى الله تعالى  
 ثم يصلها على النحر المتقدم وهو ركن من تركه عامدا بطل حجه ومن تركه لغيره كحبس  
 عنى او كان ناسيا فصلا ولو بعد التماسك ولو بعد العود استاب في **ثانيها**  
 السعي عميتا الطواف بالنحر السابق مع تلك الكيفية والا ذكرا وبقرته في بيته  
 سعي حج التمتع مع الاسلام لوجوبه فريضة الى الله تعالى في كل حال فاعاد السعي  
 هو التحلل الثاني وهو ركن من تركه عامدا بطل حجه ولو كان ناسيا وجب عليه الاشارة  
 به فان خرج عادليا به وان اعتقد عليه استاب فيه ويجب على المتمتع تأخير الطواف  
 والسعي من بقية الموقفين ويعتق مناسك يوم النحر الا للرفيق والمرأة التي تخاف  
 الحيين والشيخ العاجز مخزولم التقديم وكذا يجوز للعاتك والمفرد على كراهية **ثالثا**  
**لنحو** طواف النساء بين رجل من النساء وصورة صورة الطواف السابق ويقول في  
 بيته اطوف طواف النساء مع التمتع مع الاسلام لوجوبه فريضة الى الله تعالى ثم يصل ركعتي  
 على النحر السابق في صورة الطواف ويقول في نفسها اصل ركعتي طواف النساء مع التمتع مع الاسلام  
 سلام لوجوبه فريضة الى الله تعالى وهو التحلل الثالث ولا يجوز تقديمه على السعي مطلقا  
 الا لصلة كحرف حيفر مخزولم بية يتم افعال الحج **المطلب السادس** من العود الى منى والرجوع  
 منها الى مكة ويشتمل على سبعتين **المبحث الاول** في العود الى منى اذا اتم افعال الحج



وفرح من طواف النساء وجعل عليه العود الى من قبل الزوب من يوم الحزب ليلتها التي التبرق  
 وهو ليلة الحادية عشر والثانية عشر والثالثة عشر ومن اتى في حجة الصيد والشايد  
 لا لاقتل على الخاوية عشر والثانية عشر والاحوط لكل من عمل شيئا من محرمات الحج المبيت  
 ولو بقى من اتى الصيد والنساء الغزيب الثمن من ليلة الثالثة عشر وجعل عليه المبيت  
 ينوي ان يبيت ثلث ليل في منى الحج التمتع الاسلام لوجوب قربته الى الله تعالى وان  
 لم تكن الليلتان فقط قلت ابيت ليلتين ويجوز عليه في الجار الثلثة في كل يوم من الايام  
 الثلثة سبع حصياتن سبع رميًا بالحز الذي تقدم في حوزة العقبة بالاول في  
 ثم لا تسقط ثم العقبة ويسقط الرمي في اليوم الثالث عشر ويجوز له النظر في الثالث  
 من شهر رجب في الثاني عشر بعد الزوال ويقول في بيته ارمي الحز الاول رجب التمتع الا  
 جوع الحكة يستحب له الرجوع من بيته الى مكة بعد الفراغ من افعال منى فاذا اراد ذلك سلك  
 في مسجد الحنف حول الساعة ستة ركعات ويحج الله فيفانته تسبيحة وهل الله في مائة  
 قليله وحده الله في مائة سجدة ويسجد القصب وهو الزول بالحصى للشارف في  
 الثالث عشر ثم يضع لداخل مكة ما صنع سابقا يوم محبته للعرش ويسجد في مكة  
 سبعا للعرش والعقل قبل الدخول ويصعد ركعتين يطيل فيهما الترانة ويسجد العنق  
 في زواياها الاربعة ويكثر من الدعاء له ولا هله ولحزانه ويستحب استلام الاركان من  
 ثم يعود الى الحائض الجوز ويعوم عليها ويرفع راسه الى السماء ويطلب الدعاء ثم يدعوا عند  
 للكل من ابواب الركن والقمام بالي اذروا ثم يطوف طواف الواح عشرين ويترافق في بيته  
 اطراف طواف الوداع لندبه قربته الى الله تعالى ثم يصلي ركعتيه ويقول اصر ركعتي طواف  
 الوداع لندبه قربته الى الله تعالى ثم ياتي للكل مرة اخرى ويلصق به بيته ويحدا الله و  
 على بيته والى ويدعوا بالي اذروا ثم يخرج من باب الحناطين ويشرب من ماء زمزم ويستحب  
 له ان يصلي ركعتين قبل اتيان زمزم ثم يخرج ويدعوا مستقبلا يقول ايهون تانيون  
 غابدون لرتبنا حامدون المرينا والجبون ويتصدق بقية من تركها رة على العله

من لم يحج  
 البقاء فان  
 انحصار الفضيلة  
 التزم بالرمز  
 الثالث

لعله صدى من الحرمات **المطلب السابع** في الكفارات وفيه بحثان **الاول** في كفارة  
 الصيد ففي الغنم بدنة وهي من الابل الانثى التي كل سنين اثنين من ذلك  
 كبر الغنم وصغيرها ذكرا وانثاهما فان لم يحصل فغن شاة على البر والحمه شاة  
 ولو فضل من قيمتها من ذلك فله ولا يلزمه الا تمام لوجوز ولو فضل من البر ما لا يبلغ  
 مدين دفعة الى مسكين اخر ولو عجز عن الفحل لصدقه او لفقره مناهم سبعة مائة ولو  
 عجز عنها صام ثمانية عشر يوما فان عجز عنها ان بالمقدور وفي بقية الاحز وحاز  
 بقية اهليه سنة الى ان ينقص من الفحل فيكفي مما قلده ولو تعذر فغن شاة على  
 البر ونصف ما مضى في الاطعام والضيام وفي الضيعة والشعيرة لاربعة مائة ثم الفحل  
 المذكور لو تعذر وصدس ما مضى فيطعم عشرة ويصوم عشرة وفي كبر بعض الغنم كل  
 بيضة بكرة من الابل ان تحرك الفحل في البيضة والارسل تحوله الابل في اناث منها  
 صلحة للفحل بعد البهض فالناج هذا ولا يجب تربيتها الناج بل يجوز ذبحه في بيضة  
 في مصالح الكعبة ومعونة الحاج ولو ظهرت البيضة فاسدة او الفحل ميتا فلا شيء فان  
 عجز عن الارشال فشا عن كل بيضة فان عجز فاطعام عشرة مساكين فان عجز فضا في ثلثة  
 ايله وفي كبر بيضة القطة والبيج والدراج مخا طام من الغنم ان تحرك الفحل فيها والارسل  
 في الغنم بعد البهض والناج هذا فان عجز عن الارشال اطعم عشرة مساكين فان عجز  
 صام ثلثة ايام وفي الحمام وهو ما قبلناه كالقيد الذواب شاة على الحرم في الحرم  
 على المحل في الحرم ويقتل على الحرم في الحرم وفي فرخا من اولاد القنان ما سبعة اربعة  
 اشهر ونصف درهم على الحرم في الحرم وعلى الحرم في الحرم من اولاد الصائما سنة اربعة  
 وعلى المحل في الحرم نصف درهم وفي بهيمة درهم ويبيع على الحرم في الحرم ودرهم على الحرم في  
 المحل وربع درهم على المحل في الحرم وفي كل واحد من القطة والحمل والدراج من الغنم  
 ما كمل سنة اربعة اشهر وفي كل واحد من النعند والصيد واليربع حب في الفرة  
 والصقور والعصفور ومد من طعام وفي الجراد يجر بين تمر وكفت من طعام وفي كبر  
 الجراد شاة والرجع في الكثرة الى العرف ولم يكن التمر من قبل فلا شيء عليه وفي الغنم



كنت من طعام ولو نزع جام الحرم وما عاد الى محله فشا عن الجمع ولو لم يعد ففقر كل واحد  
 شاة ولو شئت في العدة بغيره على الأقل ولو شئت في العدة بغيره على العدم ولو كان المنفرد  
 جماعة فالأحوط اعتداد الكفارة ولو اعلق على حمام او فراخ او بطن فكالأول مع  
 جعل الخال وعمل التلف ولو قال لا شيء خرجت سلمة سقطت الختان وفي كسر يد  
 الغزال او رجله وفي عيبه القبة وفي الواحد منها نصفها ومن نصف يشتر  
 حمام الحرم فعليه من الصدقة ثلث اليد الجائنة ولو اتفق التلف بغير اليد جاز  
 الصدقة كيف شاء واذا امسك حيداً لم يملك فثلث يامساكه من وجع العيد  
 يجب احرازه بمنى ان وقع في اهرام الحج وبكة ان وقع في اهرام العمرة ولو افتقر الى الذبح  
 وجب فيها ولا يجزئ الصدقة قبله ومعرفة النقرة والمساكن في الحرم فغلا او فورة  
 كوكبهم فيه ولا يجوز الاكل منه الا بعد انتقاله الى النقرة اذا ائت في ذلك **المبحث**  
**الثاني** في كفارات نية الحرفات عام ان يجب على من جامع قبل الشروع بعد الوقت  
 بغيره اذا كان غامداً ما لا يحرم بدنه ولا زوجه في ذلك بين الزوجين وعيها  
 ولا بين الحر والامة ولا بين القبل والدين ولا بين الغلام والامه على الاقرب  
 ويتم حجة وياق من قابل ولو طأ وعمل الموطنة كان عليها مثل مع الجمود  
 النسيان فلا يثني عليها ويقران في الحج المقص اذا بلغا موضع الخطبة يجعل ثالث  
 محترم معهما والاخر طأ فترامها في الحج الناسد بطن من موضع الخطبة الى تمام مناسكه  
 ولو كان الزاظر مكرها للموطنة تحمل عنها البدنة ولا قضاء عنها لعدم فساحتها  
 بالاكراه ولو اكرهته على الوطن وجب عليها البدنة والقضاء وفي عملها عند البدنة  
 وجه الاخر خلافه ولو تكرر الوطن بعد الاقفا وتكررت البدنة وجه الاخر في  
 في الوطن بعد الشروع الى تمام حصة شواطئ من طواف النساء بدنة من دون الاقفا  
 ولو نظر الى جنبه فامس من غير قصد ولا عادة فعليه بدنه ان كان متوسراً وبقران  
 كان متوسطاً وشاة ان كان معزلاً وان نظر الى زوجته بشهوة فامس فعليه بدنه كل  
 وان لم يمس فلا يثني عليه وان ستم الشهوة وان لم يمس فعليه شاة وبغير شهوة

لا يثني عليه وان امس ما لم يكن قصد الامساك او كان من عادة ذلك ولو قبلها بشهوة ففقد  
 جزوا انزاله ولو طأ وعمل فعلها مثله ولو قبلها بغير شهوة لا يثني عليه انزاله لاما  
 لم يكن قصد الانزال او كان من عادة ذلك ولو امس باحد السبب التي قصد وعنه  
 فعليه بدنه ويمنع مجر مع العمد وقصد الاستمتاع والعدم بالتحريم كما تقدم بالجاء  
 ولو عمد المحرم على محرم او المحل على محرم على امرته فدخل الحرم عليها كان على كل من الثما  
 او المعقود له بدنه وان لم يدخل فلا يثني عليها سوى الامس وفي كل واحد من المخط  
 ولو اضطر اليه وليس الخفين او الثمن او الطيب او حلق الشعر قل او كثر او ازاله  
 بنصف وعنه او قص الاظفار جميعاً في مجلس واحد لو يد به ففقد في مجلس واحد  
 او جلبيه كل او قطع شجرة من الحرم صغيرة او ادهن بجليه ولو لغزوة او قطع  
 او شفا بيطيه او حلقها او حلف ثلثاً حاقاً او واحدة كاذباً شاة ولو قص  
 اظفاريه او جلبيه كل ففقد كل ففقد ولو شفا احد بيطيه او حلقها ففقد  
 ثلاثة ما كان له لو حلف ثلثاً كاذباً فعليه بقرة وفي الثلثة فضا عديده ولو قطع  
 شجرة كبيرة فعليه بقرة وعلى التحريم في الشجر الاضراما اليها بغير شهوة لا قلعه اذا كان  
 اصلها نباتاً وفي شجر سقط من الجنة او انشبه به قل او كثر كفت من طعام ولو كان في  
 الصور او الغل واجبا او مندوباً فلا يثني وتكر الكفارة بتكر الصيد بعد ارساء  
 وتكر وتكر اللبس المخطط بخا لم يتعد ولو اتخذ المجلس في الاقرب عدم التعدد سواء  
 اتخذ جنس اللبس ام اختلف لابسها دفعة ام على التدريج وتكر وتكر الحلق في اوقاف  
 متغايرة عرفاً والاكفارة على الشاة ولا على الجاهل الا في الصيد يمينه مطلقاً من  
 لرصد من غير المكلف لزم على الولي الامم من ماله والمحدث شريعت العالمين



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الانام ووضح لهم ميثاق الاحكام وبيّن الحلال والحرام  
 وصلى الله على محمد وآله البعوث الى العالمين والى السادات الكرام اما بعد  
 فينبغي للاقل الاحقر محمد بن المرحوم الشيخ علي بن محمد المرحوم الشيخ جعفر بن محمد  
 رسالة كافية ومجدة في احكام الدنيا والآخرة نافذة فائدة وصحتها لا ريب فيها  
 من المتقين واستل الله ان يجعلها ذخيرة لي يوم الدين وقد رتبها على فصلين  
**الاول** في بيان احكام الحيض ولا بد من التعرض في احكام الحيض بالبيان  
 وفيها **الاول** في اقسامها وهي ستة **الاول** دم الحيض وهو في الغالب اسود وحر  
 يخرج بغزوة ودفع وحرقة بعد انقضاء الحيض في كل شهر مرة او مرتين غالباً وقد يختلف في اقسامها  
 الغالية والاولى في الوضوء وبما ذكره جميع الفقهاء بان اقله ثلاثة ايام متوالية  
 يستمر فيها الدم ولو في باطن الرحم واليسار في المتوسطه واقله فيهما دون الرا  
 قعتان على الحدين ولا تكسر اليوم الاول منها لقوله اللبلة الاخيرة **ثانيها** دم  
 سخاوة وهو في الغالب دم اصفر فاسد رقيق ينال من النتن فان رسا لم يخرج  
 معناه في الصفات لدم الحيض فكل مرتبة منه في الحيض مؤخره **ثالثها**  
 دم التفاسر وهو ما يخرج مع ولادة المراهات او بعده علقه فافترقا واحدا  
 لقلبه **رابعا** و**خامسا** و**سادسا** دم البكارة ودم الحرج ودم القرح ولا يرجع في تميز  
 هذه الثلاثة الى صفات ولا الى اوقات وهذه الاقسام ان علم كل واحد منها  
 ولا كلام ولا حصل الاشياء بينهما فالاشارة ان كل دم منها اذا كان متصفاً اصلها  
 مما جعل خلوته او خلوته سمي به بعد اتمامه الشك بالحدود وقد السبل في  
 الجميع فدم الحيض اصل بالنسبة الى جميع هذه البقعة المذكورة **وفصل** في بيان  
 لاشية دم الحيض بدم التفاسر فدم عليه مع احتمال الولادة وعدم القطع بها كما اذا  
 في كون الخارج انسان او مهيان وعينها واما مع القطع بما لا اذا كانت بالاول  
 فيحكم بدم التفاسر مع الحرج معاجلاً للولادة او متأخراً باقل وعشر ايام ولا اعتباراً

بالصحة وكذا لاشية بدم العذرة حكم بهما لم ينفذت بكاره وان دمها فان  
 الحيض متصفاً وشك بانقطاعه وحده دم العذرة حكم به قطعاً وان كان الشك  
 في الدم ايضاً فلا يدرك من ايق التمييز لهما ودم الحيض العذرة وشك بانقطاعه  
 دم الحيض وجب فيها الاخبار بوضع قطنة او غيره في الترابية انما يتقدم العمل به  
 الاستظهار انما خرجت مطرقة ولو من بعض الجوارح كانت دم عذرة وان خرجت مغرقة  
 مغرقة الحيض وكذا لاشية بدم الحرج والقرح حكم به مع الشك بحصولها وكذا لو  
 دم الحيض وشك في انقطاعه وحده دمها ودم القرح بوجدها لم لو كان الشك  
 في الدم ايضاً مع العلم بوجودها او عدم وجود دم الحرج والقرح وشك في انقطاعه  
 دم الحيض فان علم تدويرها جرى من احكام البكارة فيها والاخبار بوضع القطنة  
 كما ذكرنا وان لقينا في احد الجهتين بينا وشك في الاصل كقصة الاستظهار وايضاً  
 ولا يبطل حكم الاستظهار وتثبت على الحيض على الاقوى كالوقت عليها الاستظهار  
 لظلمة او غيره ذلك **المطلب الثاني** في بيان احكام الحيض ودمه بدم استنساخه  
 بدم الاستنساخ مع استمرار الدم بها وفيه مباحث **الاول** في بيان انواع ذلك الدم وهو  
**اقلها** ذلك العادة الساتية وقتاً وعدة او ثلثين بالرخين متتبعين وقتاً وعدة  
 من دون زيادة في احدهما يوم تام والحيرة بالكرور زيادة بنقصان دون فصل  
 بينهما بدم اخر صالح لكونه حياً ولو كان الدم مسترخياً فرأتها كان بصفة الحيض  
 مرتين متوافقتين بعد او وقتاً لا يتفق من ثلثة ولا تزيد على عشرة كانت معناه  
**ثانيها** في ان العادة العديدة وتثبت بكرر الدم مرتين بعد من متتبعين لا يزيد  
 على الاجز يوم تام ولا يتغير بالكرور لا يزيد على عشرة ولا يتغير من ثلثة ولو كان الدم  
 في اقله بعد من متتبعين على وصف دم الحيض كانت عديته وصفية والحكم فيها لاخذها  
 لعادة فحكم بان النيات استجابة واما فان الدم العذرة الساتية فميز وقت كما اذا رأت  
 في شهر ثلثة ووقا اخر بوجدها واذ ان الوقت الناقص وتثبت بكرر اول وقت  
 الحيض او وسطه واخره فالوقت الحاقين في المصطبة **ثالثها** في المصطبة وهي القاضية







يكون بينهما أقل الطهر ولم لو كان بينهما أقل حكم فيه ما نه حين استقلاله ولو كان منفصلاً  
 وكان البياض الذي بينه وبين الحيض بعد ثلثي عشر أخذ منه مع البياض  
 عشر وحكم بان الزائد استحاضة ومما كان قبل الولادة فليس يناس ولكن ان كان  
 مفصلاً عن زمان الولادة بأقل من عشرة أيام فليس يحسب وإذا كان مفصلاً بعشر  
 فما فوق كان جهماً مستقلاً لم ينقص عن الشائنة وليس لقليله حد حتى لو ترن  
 فترة قبل العشرة حكمت بامتثالها للناس واحتجوا بزيادة العشرة فالمنطرية والمبدئية  
 والنسبة تجعل النفا عشر وذات العادة عدديته ووقته او عدديه فقط فاما  
 مقدار العادة وتجعل البياض استحاضة ولو ولدت فاعين على التقايف فان لم ترين  
 صفاً فلا نفاس وان رمت مع احداهما استعمل بالنفاس ومع كليهما مبدء النفاس من  
 الدم الاول ثم ان تحلل بينه وبين الدم الثاني والاولى منها بينهما من البياض لا يزيد  
 عشرة ايام كان الجميع من الدميين والبياض بينهما نفاساً واحداً وان زاد الدم  
 الثاني عشر من حين الدم الاول اخذت منه ما كمل العشرة وكان الزائد استحاضة  
 ولو كانت قطعاً كولد اولاد كان الحكم مطلقاً يخرج بعضه وبعضه في الدم كما ستر  
 الدم كان مبدء النفاس من مخرج الاول ولو شق ذكره الخارج انت او قطعت منه  
 بغيره على عدمه والنفا كالحائض في جميع الاحكام الذي تقدمت في الحائض  
**الطلب الرابع** في الاستحاضة وهي اصل بالنسبة الى دم العذرة والرجح او القنفذ  
 تقدم فان علمت استحيبت اما لو علمت اسبابها ولم تعلم هي فلا يبعد تقديرها على الاستحاضة  
 انه كالا بعد برئوى الرجح ان تطوب القنفذ بعد الاستحاضة انما لا تقدم  
 الخبير واقسامها ثلثة كبره ومتوسطة وقليلة فان عرفت حالها فلا كلام وان جهلت  
 استظهرت بوضع قنفذ وما يشبهها من غير حبيبة مائلة للبرج فان ذلك الدم القنفذ  
 فساخر خلفها ولو مزجت بغيره كبره وان ماله لم يسيل من خلفها فيرسل  
 وان لم يلها لم يلها في قليلة ويحسب عليها الاخبار ان لم لو بعد الاخبار وان كان البياض  
 علامتها قليلة وتلزمها القليلة لخارج القنفذ الحقة وعند البرج ان امكن واو حال

أقل الطهر عشر ايام او اكثر  
 كانا نفاسين وان كان  
 الدم ثلثين

واو حال القنفذ الظاهر في ظهور الدم ان امكن ولا يفقد والوضو لكل صلوة فربضة او  
 ناطلة وكل ما يتوقف على الطهارة فان انقضت ذلك على وضوئها وصلواتها ويكرر الوضوء  
 يكرر وما يجزئ من الاستمرار كمن الغرض الا حطوا بالكرار اقامت بعد الوضوء مقدار معتد  
 عليه في الكفو مع استمرار الدم مع ما تقدم ثلثة اعتنا بالصحيح واخر للغيرين يتبع  
 بينهما واخر للعشائين يتبع بينهما انما هي الصلوة بخلافه من غير صلوة معتبر ولو احاط  
 بالفضل عادت على السابق ثم الامتناع والاحتياط لعدم الاطالة بالوضوء والفضل  
 الصلوة زيادة على العادة والنوافل ينبغي فرائضها في العسل ان اتى بها من وضوء  
 على الاقوى فاما المتوسطة ففعل لما عمل الكثرة بالنسبة الى اول صلواتها من غير تكرار  
 فيها بعد تلك الصلوة بالوضوء فاما تقدم من الاعمال للغير البض والنوافل وانما  
 فلا عمل فيها اصلاً نعم يلزم فيها الوضوء بما تقدم من الاعمال في **المقصد الثاني**  
 في تكام الجنائز وفيه مطالب **الطلب الاول** في موزع مطلوبة يتعلق في المقدار  
 دل عليها الروايات العجمية ونطقنا فيها الاخبار العربية بما يتعلق باحوال الجن  
 كالشكر على الممن لما فيه من العوائد فلك فعدوى ان الحية طهر من ربه غفور  
 لهية كفارة ينسب وان صداع ليلة يصح كل خطيئة الا الكيان والاستعداد للموت  
 وان يجعل العيا ونفسه عبيته وان يغاسب نفسه كل ساعة وان يكون عمله عذراً  
 فان يحكم وصيته وان ينصب وصياً على الاطفال ان كان اباً او جداً ولو لم يوص  
 كل من تركه اول من يورث عنه يلعنه من واجبات ماله فعدوى ان الوصية  
 على كل مسلم ويستحب القبول للاوصية وربما وجب حيث لا يوجبها فانها من ذوات  
 وان يكتسب ما اوصى به ويرسم اسماء الشهود بحسب احوال العدالة في الاوصياء على الاطفال  
 والراشدين ويجب ذلك في المستحب وان يخاف من الاستقبال في حاله فعدوى ان يورثه من نفسه  
 الاخر وان يوصى الكفن والحنط وتعلقا الميراث والقبول لورثته وان يكتسب الميراث وان  
 الاوصياء له منها امس وان يترك التكاية منه وان يترك الحاجة عند الاطباء وغيرهم  
 ما دام اندفاع المخرج موجبا بسهولة مع الصادق من ظهرت محبة على سعة فالح



نفسه شيء فثبات فانا الى الله منه يرمى فان رجع الى الطبيب مع الحاجة وان يحافظ  
على الهمة والاحتياط في السائل والمشرع يستحب تحريمه والقيام بحجته وتباعد  
كتابة مع اضطراب اليها وعادة الجوارس عند تحقيقها لا اذا اجسدان ترك  
عنايته ويحل بهن بين اهله اذا طال مرضه او بغيره الاغناء وسبب للرعي واوكل  
ان ياذنوا لافانهم بالعتاوان يستحب بالترية المحسنة ويجب على الناس كافة  
وان كان الولي اولى ان يحضر وعند عند الاحتياط لم يخط ما به وعليه من العزائم  
وان يستقبلوا به القبلة ان لم يستقبل بغيره فمعه على قناه وجعل ومعه ومعا  
بدنه وبناطن قدومه الى القبلة ولا غير يبد به وسبب لمان يكون رجائه اكثر من غيره  
وان لشدة عنته وترفع القدران منه ويحسن الظن به حتى لم يصد منه الخديان كمن  
حدثت له الخديان وسبب امر بحسن الظن بالله وتلقينه بالشهادتين وجميع الا  
عقبات ذات السلامة والامانة والاقران بالامانة من واحد واحد والتبري  
من اعدائهم وسبب لمان يتبع باللسان فان يحضر فليقله بحركة اللسان ويخبر به بآهله  
ومعينة فان يحضر عن الكل انظر على الصدق بقلبه وان كان به حزم فمهم بالامانة  
بسم الله القينة بلفظ لا اله الا الله وكلمات الفرج وان يزل عند سوء الصافات وبين ولا  
مزاب وانه الكسبي جميع ما كان من قرآن ودعا وتكلم والتلقين بما هو حتى يموت وان يكون  
المؤمن محببا عند وعند اهله عز وافر صوته فوق الوسط وان يكون تافلا اذ يحكي  
فقد لمة الشدة بعد المكان كان يصل فيه وان يحضر له الوهاب اللذة وقراءة سورة القفا  
لهذا المقصد ويكره حضور الجسد الحايين والنفس عند وان يترك واحدة ويكره عند  
هجرة الكاظم واليكاء والجميع بحسنة بينه وبين سائره فيما يتعلق به بعد  
يجب بعد الميت بعد موته ويحضر الاقارب بطرية مؤثرة مع الحرارة والبرودة ولا يحضر  
ملاقاء بغيره نعم مع البرودة بلزوم من غسل النسي ولا يحضر الناس وسبب في تلك  
الحال للولي ولغيره مع فقد تجميع عينه وشده ليد به الى جنبه وطباق  
من واستقر ذلك الى ان يستر الكفن والبر وان يقال عند خروجه روحه بالله

ت

الله وانا اليه راجعون ولا يزل به عند وقراءة القرآن عند ويكره حضور الجسد الحايين  
والنفس عند مع النسيم ترقيق الكراهة ويكره وضع الحديد على بطنه وكثرة الفجج  
فهم النساء والارحام عليه يجب على كافة المكلفين الاولياء منهم وغيرهم مع الاستاء  
ستيد ان منهم القيام بما يجب للميت المزمع وبما يحكمه من سقط او بعض او قايح حكم  
بتبعيته شرعا الحكم او موجود في ارض المؤمنين وارمن فيها من ان يكون هو الميت  
من الاعمال البدنية دون المالية فلا يجب عليهم بذلك الى الابد في شدة من الواجبات  
ثم يستحب في ذلك استحياء بما يؤكد ولا يسقط الوجود عنهم بمجرد الشروع بل بعد تمام العمل  
وانما يرتفع به وجوب الميقات ولو حصل التعارض بين الاعمال قدم الدفن <sup>في التفضل</sup>  
ثم الصلوة ثم الكفن ثم الخنيط ولا يسقط وجوب بعضا لغيره من غير كالأول وبعضا  
حتى في الغسل والصلوة الا في ذلك ويجب على المكلفين ذلك قبل حصول النفس  
لبسنة او على زمان بحيث يندفنها في امره ويخرج من اصله ما لم يقد على الدفن  
والحقوق الالهية والوصايا والموارث ماء العسل او قيمته وكذا الخنيط وكافر  
الخنوط والكفن وقبره ارض المدفن لو توقف على شرائها وما يندفع به المانع من نظام  
او غير ذلك فيما يكون بعد الواجب ولا يخرج للشيخ الامع رضا الورثة او من  
مع الرصة به ويجب به هذه الذكورات للملك والزوجة غير الشافعية والارطاع  
الفرق ولا يجب بذلك للنفوس ولو اوصيه بخرج من ثلثها ولو اوصى الزوج عن يذل الواجب  
من اصلها الحيا ويرجع به وارثا على الزوج بعد ايساره ولو لم يكن للميت مال بازال  
من بيت المال ليجب تعجيله الامور منها الا منتظا به لمصلحة كطلب المكان الموافق  
او الكفن اللائق او حضور الشيعين او الجوزية او الحرق عليه من الموارث كالبغاة  
ارض المدفن فاعليه من بشر اوصى او نحوها او الحرق عليه من شدة آفة الاخرة فينقل  
الشاهد او متاثر المؤمنين ويجوز خبث ثقله كالأول وبعضا عن الجوز او الحرق او  
يجتنب بعد الدفن وقبره وان كان بعد الدفن لا ينجز اشكال ومنها ما لو شدة  
فينظر به لحد من اما يقبض بخرج اما لك به كحدوث الرقعة وان شافخ البطل

كذلك



اللون التي ينفرد لك من العلامات او اخطا ثلثة ايام من السنين المتوسطين فقط  
 ومنها ما لو كان مصدريا فانه يجوز ان يكون ثلثة ايام لتغير به الناس ولا يراى على  
 ذلك ومنها ان يكون حاملا وفي بطنها ولد حي فانه يجب التأخير عن تشييطها  
 الجانب الايسر يخرج منها ثم يخطو كذا الركبان مبتلعا للخصا وبالحال ولعل  
 الشئ هنا من الوسط اولى **تفسير** ينبغي ان يعلم ان المراد من الاولنا فيما  
 تقدم وفيما ياتي اما العرف واما الشرح والرد بالعرف الزوج بالسنة الزوجية  
 فانه اولى بها في غير مطلقا ثم للثالث ثم الاول ثم الذكر من الاولاد ثم اولاد  
 منهم ثم اولاد الاولاد ثم الجد ثم الجد ثم الاخ ثم الاخ ثم اولاد الاخ ثم اولاد  
 الاخ ثم العم ثم العم ثم الخال ثم الخال ثم الاولاد ثم الاولاد ثم الاخ ثم الاخ  
 فادكلم وان تقدم قدم من يتقرب الى الميت بسبب من على من يتقرب اليه بسبب الحد  
 كل قريب من كل طبقه اولى من البعيد مع الشاوي فان انفرد اقل كلام وان خالف  
 فاما ان يجمع فيما بينهم او يرجع الى الحاكم هذا اذا لم يكن توزيع العمل فان امكن  
 توزيعه كما في ارباب التكفين ومياه العسل فالأقربى ثم رتبة فيما بينهم وبشرط  
 في ولاية الامانة والعقد والبلغ والحسنه وان لا يكون قاتله عدلا وعدم الايا  
 من المباشرة والاذن واذا امتنع منها مانع كالحين وعوض ثم ذال صاوة الرلابة ولو  
 عمل بملأها ما ينفذ الولاية من دون الاستيذان عصى وعند من كان عينا وكا  
 القبل والصنوق ووجبت اعادته ويكفي الخوف عن الاذن الصريح ولو حضر المولى في اثناء  
 العمل وقف عن العمل ولزم الاستيذان الالة الصلوة الاقوى بل لو امتنع المولى في اثناءها  
 بعد الاذن لا يلتزم له منعها والمراد من المولى الشرعي هو الحاكم او امينه او عدول  
 المسلمين **المطلب الثالث** في التقبل وفيه اجر عظيم مائة اربعمائة رطل على كل مكلف من  
 او غير وان لم يصح الامن المؤمن مع الاستيذان من المولى العرفي الا في الشرع ان كان  
 مانا لا من يجب تقبله من مؤمن او مؤمنة او تربط معه بعلقة اللد مع عدم اباحة البيع  
 لغير المال او بعلقة الزوجية ولو بعد انقضاء عدة الرقا او الحرمة او من لم يزد سنة عن

عن ثلاث سنين ولا يصح من غير المؤمن الا مع النعذ ومنع المصالح والضرر ان يقبل  
 مديها وقبيل منا قلها تقبلا الصورة ويؤمن ان لا يجنب عن احابها الماء ويمن  
 الميت مما امكن وليه الحكم الى الامة على الاقربى في شربها الى الخائف الاقربى  
 في لزوم غسل البدن قبل التقبل وجب في كل رقع العذوق قبل الدفن اعيد غسل  
 ولو بعد ولا تنظر ولم يحضر به غير الميت من الاحباب دفن ولا غسل ولا دفن  
 بغير غير القابل صحتها او تقبلا اذا كان القابل هو القابل ويصح من القابل ما يجب  
 وان كان مكروها ويجنب غير نظره عن القتل بعد من اللبس فيما يحرم نظره اليه  
 ولو سبحت ان يكون احبا بغيره لعل وان يتوضا قبل الغسل اذ امة قبله وان  
 الماتل على غير مؤمن يجوز ما شرب ثم الرجوع على غيره ولو عرف من القائل مانع في الاثنا  
 كارتداد او غير مؤمن من الاعمال لا يثبت صح المانع واسهل النجا الالة الصلوة فالظن  
 اعدا دنها وانما يجب ذلك على مائة الكفنين اذا كان الميت مؤمنا او يجهل حاله ما يكن  
 شهيدا قل في الحركة بين يدك الامام ولم يدرك وفيه رفق الجوف ولا مستوحش القتل  
 صبا او قضا صر قد اغتسل من قبل غسل الاموات مشملا على شراطة ولا ينفذ  
 بدنه ويبحث على تناثر الحرد ولو اخلط عيزر اجب التقبل بن يجب تقبله على الجمع ولو  
 كان الماء متعذرا او غير ممكن الاستعمال ليرفعه او يجرها او كان استعماله يمتنع  
 البعد يرجع الى التيمم والحرط الابان بثلاث يتممات بثلاث نيات بقصد كل  
 واحد البدلية عن واحد وير اربع احبا طاقصا بغير البدلية عن الجمع وصورة على غيرهم  
 الجنب يجرى باطن كفي المباشرة ويصح وجب الميت بها ثم يجرى باطن كفي اخرى ويصح  
 يثا المجد بها ومع ذهاب بعض حال السج يقصر مع البناء ولو لم يكن منها ثمة سقط التيمم  
 ورجع بين ميتين الاموات في جبهة واحدة فلا بأس بجبا استيعا الشرفا تحته بالماء او  
 استيعا تمام ظاهر النيك ولحق بالميت في وجوب القبل والنجس والكفنين والدفن على النحر  
 اللقب السبق اقامه للمراعاة اشهر وكل عضو تمام او قطعة من العظم ولو صغيرا او عظاما محرمة  
 ميتا او ميتة ثم ينفذ للابا من الاعظام الثا بشتها حين الاتصال مع احتمال حمل

في غسل



البجن كيت تام فيمن من له و من حيدت تام فيمن له في الاعمال المتعلقة باليت التام  
 على وجه العلم وهو اوفى بالاحتياط او من ماء الغسل **ثلاثة اهلها** ماء الدود و باد  
 به ما وضع فيه شيء من السد و هو قار او مروي و ما يجتبع ايع احلاق اسم ماء السد عليه  
 ولا حمله يورن ولا يبعد و قد لا بشرط به بقاء الرخوة والاحوط اعتبارها ولا  
 يقوم بمن مقامه لا اختيار او لا صغر **الاثانيها** ماء الكافور وهو طيب معروف و  
 يكتف من ماء يحصل به صدق الاسم ولا حمله قلة ولا كثرة ولا يقيم مقامه شيء من طيب  
 غيره مع امكانه و قد لا بشرط به بقاء الرخوة في وجهه **فريق ثالثها** ماء القراي  
 ويراد به ما لم يمازج به شيء منها ولا يضر به من اعطى غير فاع بقاء اسم الماء عليه  
 لوقته و الخبطان او احدهما لعدم او عدم التمكن من استعماله او عدم القيمة لثامه  
 عتوا او لم يصفها و يجب استعمال ماء القراح في مقامه ولو لم يكن في الماء الا ما يكفي  
 لاحد المياه الثلاثة و وجد الخبطان قدم ماء السد على غيره فان لم يكن قالها فربما  
 القراح ولو حصل من الخبطان ما لم يبعث على صحة الاضافة و وجب وضعه و بشرط  
 في المياه الثلاثة طهارتها فدا كمنه نجاستها بعد الغسل على او لا ثم غسلا و ينعينها فلا  
 يبعث في ماء مضموم و الا لا رتبة في خرجت عن صدق اسم الماء المطلق بلها لم يجرأ  
 لها وعدم المناهي شرعا من استعمالها من خور و طش على نفسه او نفس محترمة و يستعملها  
 من الاقدار و كونها من المياه الشريفة كما في القراي و المياه النابتة في اماكن الشرب  
 ويكره الحار مكتسبها الحارة من نار او غيرها و ان كانها في كنف و الخبطة معقولة  
 للنجاسة و بشرط اباحة المكان للمعاش و الغسل و الحارة و اباحة ما يوضع عليه  
 من ثيابا و اغتصابا و اباحة الاواني التي يغسل بها او منها و يجازر الماء في وجهه فري  
 ومع الجمل لا بأس بذلك و يلزم فمان القيمة او الاجرة و سيجت حبله تحت ضلاله  
 تنعيت الفاني بعد القراح من كل من الغسلين من اثر الخبطان و حقيقة الغسل  
 عبارة عن ثلثة اعمال كل واحد منها على غير عمل الحباية ترتيبا و ارتبا اما عند  
 التهييب فيجرب فيه ثلاثة اعمال بثلثيها مع ثلاثة نيات يقارن بين الشرع

نهاية

الشرع بالرائس و لا بأس بالتدبير حين الشروع في المقدما او لها بية التقدمة بالرائس  
 حتى يمتد السفل الرقبة ثم بالنصف لباين من اسفل الرقبة الى باطن القدم ثم بالنصف لا  
 من بطن القدم والعروة والسرير و غسلها مع كل جانبين من نصفها فلا بأس **ثالثها** اناء  
 الكافور على ذلك **الفريق الثاني** بالمال القراح من قبلها فلقد قدم مؤخر او اخر مقبلا  
 من عند الغسل او عضوا الى عضوا على المؤخر و يجزى بما صنع فيها حقها التخليص  
 السهر او العذر فاما مع العذر وعدم العذر فيلزم لها عذرها معا ولا ترتب بين  
 الغسلين الاجزاء فلم قدم المقدم قبل ما يلي الراس جاز ولا امرالات بينهما ولا بين  
 اجزاءها فلا يميز الفصل و لو مع الجفاف ماما الا بالراس فيجرب فيه ثلثة ارتبا  
 بالمياه المذكورة يقارن بالثبته فيهما الكون تحت الماء و لو قدم ما غسل لزم التيم  
 بدله وكذا لو قدم ما يغسلين ولو وجد ماء بقى عن الغسل الواحد او بالمكن منه  
 مع التيم عنه ايضا ولو شك في تعبدله او غير ما يجزى من الاعمال الالفة بنى فيه  
 على العدم ولو كانت عليه حال المحقق لعمال متعده سقط اعتبارها واجتزى بغسل  
 الاموات عنها و يجب لزاله الحاجب عن وصول الماء و يجب ستر العورة مع حضور من لا يؤمر  
 له النظر اليها بل لا حوطس فاما ما كان الاحوط لتعجيل الحارم بل الزوجة من وراء الثياب  
 و يظهر من الثياب المحترمة بعد الغسل و ثيابه التي يلبسها يتبعها الطهارة بطن اليك  
 و بشرط انها اليه من الغسل و يجب الاستقبال حال الغسل وجعل موضع الراس على  
 موضع الرجلين و يقبل تحت الظل قليلين يلبس الاصابيع والمناهل و يرفق و وجب العا  
 قبل كل غسل و ترج ثيابه من الاسفل و لو بالفتق و لا يمازج به من جهة حق الغرهم و لا يبرق  
 حبيته مرة و لا يجد قبل الغسل و غسل يده الميت الرضف الدراع و يجب ان لا يقطع الماء من  
 غسل الرضف العضو الذي بهته واكتا الماء اذا بلغ المحترق و وقف الغاسل الى احد جانبيه  
 و بعد الامرين اوله و امور اليدين البدن و ذلك بهما او ما يترجم مقامها و مسح بطنه قبل كل من  
 الغسلين الاولين دون الثالث و دون الجمل و يكره اقعاوه و وجب الغاسل اليدين و يديه  
 و يخلق لهما و عاتنه و تنف ابطة و قص شاربه او غير من شعر او اظفار **المطلب الرابع**

الرائس



في القنطرة بحيث ينقطع من كل طرف من الزمانين ومن الحق لم يخلو من حرمان ولو معتكفا او معتدة  
 عدة الرقابة وجوباً كذا يتابع الاستيلاء ان من الرقابة وقتها بعد الفل ولو قدم عليه اعيد  
 الامع العنونة يجوز الى حين الدفن ويترك به مستقلاً مع بعد الفل وانما يجب الفل  
 دون هذا لئلا يلازم جنة او ملوك فيجب بذل ما وجبت منه ويخرج هو او بقية من  
 اصله الى الميت متقاعاً على الدفن ويخرج منها او وجبة متناه وصحة لا يخرج من المال  
 الامع الوصية به فيخرج من الثلث ويشترط طهارة واباحته وبقائه وانما ولو فعل بآلة  
 محرمة او محرمة الا ان يجعل على مسبقاً به ويختص بالكافور ولا يترجم من مقامه مع  
 امكانه وعدمه ولو شئت فيه لم يجز به وصحة المحافظة على مقدار الدرهم منه وافضل  
 منه المقتال الشريف وهو ثلاث ارباع المقتال الشريف واوله من ذلك اربعة دراهم  
 عبارة عن ثمنها لئن عثر مقتال بالقي في اوله من الجميع ثلاث عشرة درهماً عشرين  
 سبعة مثاقيل ميرة وهو خاص بالحنوط وكافور العنبر عار عنده ويسوي خلطه  
 بالزينة الحسنة ويجب بحقه ومنع غيره من على الحاجد السبعة والاحوط صحة الجنية  
 مقدمة على غيرها مع الفخار من ويجز في اختيار ما شاء راعداها وسجرات الفاق الصدف  
 ووسط الراس والراس والوجه وباطن القدم ومقدار التراك وطرف الانف واللبنة  
 هو موضع الثلاثة والفرج ومع فنده اذا خيف على الميت الفناء فجمجمة الانتظار سقط حكمه  
 ولو وجد قليل منه ودار الامر بينه وبين الدخول في الغسل فالأقوى وجوب تقديم  
 الثاني ولما الحرم فلا يقرب الى حنوط ويجزى من قتل هذا او قضاها حنوطه التقديم  
 مع قتله ان كان ولا الا **المطلب الخامس** في الكفن ويجب كفن كل من وجب تعييله  
 من من من اصحاب او عيال او ملحق به او بعض يلزم تعييله على كل مكلف من من او غيره ولا يعتبر فيه  
 نية ولا فاعل مخصوص ويجزم اخذ الاجزاع واجبه وان مع منها وتخلع منه وبه والولي اولى  
 به وهو مرتبة على التخييل مع امكانه ولا ترتيب بينه وبين القنطرة والاولى ما جزمه وصحة  
 اعداد الكفن حال الصحة وفصل في الارض ويجب بذل المملوك والرهبة الدائمة للطبقة  
 الاحوط الحاق اللقطة والطلقة الرجعية في العدة والناشرة فيها ولو كان الزوج معرأ اخذ

سمها

اخذ من مالها ويرجع به عليه والمقتول في المعركة بين يدي الامام ولم يدرك به رقيق ولم  
 يكن محرراً بدنه بشيأ به والمقتول اخذ او قضاها صابغ بكفن لاني ان كان و  
 فيجزيه له لاني للمؤمنين وفيه اجر عظيم والواجبة ثلثة ارباب ميمز وفتيمز  
 ولما في الميمز وفتيمز البدن والتعويض فقة والفائدة فوفها فاذ اقتدر حصوله اجمع  
 اقصر على الكفن ولو دار الامر بينهما قدمت اللقطة ثم القيص ثم الميمز واذ اقتدر الجميع  
 اقصر على الكفن من لاني للمعونة واذ دار الامر بين العورتين قدم القيل ويشترط فبين  
 ان يكون كل واحد منهن سائراً لا يحكي لهن فاعنه وفي اللقطة ان تكون معتمة  
 تمام البدن وتزيد عليه من الطرفين بما يكن شدة وفي القيص من المشكين الى نصف  
 الثاني وفي الميمز ثلثين الرقبة الى الركبة ولا يبعد الاكتفاء بياض ما بين الحقون الى  
 الركبة وعرضا الاجترار الذي يتحقق به المصداق العرفي ولا ينجح طه ولا افضل في الميز  
 ان يكون معتمة على ما بين العين والقدم وفي القيص من المشكين اليه وفي العنبر  
 ان يحيط التبريد بالفت لاهد الحاشين على الاخرى دون خياطة وسجل على العنبر  
 على المير ويشترط اباحته وان يكون في الثياب المعنونة دون ما يتخذ من نبات في  
 وان يكون مما يقع صلوات الرجال فيه ويجب غسل العنبر ومنه ان حصلت قبل الدخول في  
 القبر ولو طرئت بعد الدخول في القبر او لم يعلم لها الاية فان كانت في البدن او في  
 على الكفن او في كثر منه بحيث يفسد القرض ويجزى عن كونه سائراً اخرج من القبر غسلت  
 ثم لعيد وان كانت قابضة لا يفسد قرضها فمشت وخيط ولبعد الدفن يقطر عليها  
 وسحب الكفن بما تعبد الله به من صلوات واحرام او نحوها ويسحب ان يزاو فيه حرم  
 غير مطرقة بالذهب ولا بالحرم بوضع عدم الحرام ياتي بالمكن منها وهي ثوبه يصنع بها  
 من قطن او كان عظمه وحرقه تشد ما تشد بداهة الحقين الى الرجلين ويخرج راسها  
 من تحت حلية الى الجانب الايمن ويجزى هنا في الموضع الذي لغت فيه وان يكون طرفها  
 اذرع ونصف اذراع اليسار من غير اربعة ونصف فيزاد للذكر طمعة ويكفي منها عصبون  
 الاسم ولو بلغت واحدة على راسه ثم يدار على كل طرف من جانبها عصابة الاخر الصدر واللا

باليمن



فناح تنفع به ويحتمل ما يتحقق به الاسم عرفا ولفظا قد لشدتها ولو كانت خطا ونظروا كذا  
 طلق فيكون لثلاثة ثالثة وتعتبر في المشرق من ثمانية في الرابح جنسا وشرطا ويجب ان  
 يكون حديدا وان يكون طهرا والمال لان يترك بالماكن الشرف وان يجعل بين التبة  
 قلن وان يحسنه ويومع حنف حرج منه واكثر العنق لقبل المرتضى قد روى عن  
 من ثمانية وستين مثقالا حيرفة ويومع ولو كان في الوارد فاقصر وعاثا اذا كانت  
 دون اقل من الواجب منه ما لم يوصى به فيخرج من الثلث ويكره الكفا والسواد افضل من  
 البياض ولا يجوز ان يارفع الموصف منه بقصد الشريعة الا اذا سقط اعتبارها  
 اوله لمن وصفت المالة لكثرة قلوته بالجماسا عت لا يمكن تظهيره ونحو ذلك في جميع  
 بعضاته المتفرقة وجمع ما في نظامه او الحرا وشعرا ويجوز ما فيه وسحب للفاعل ان يفسد  
 من العاقبة ثم يكفه ويكره خياطة في ثوبه وشوب وسحب وضع حديد بين في القلح طيبين  
 قد ذراع ولعل العلق منها اولى وان لم يكن في القلح من الدرهم للاف ثم الرمان  
 ثم كل شجر طيب والاولى في كنهه وضعها ان توضع احداهما في الجانب الايمن ملتصقة بالجلد من النخوة  
 والامرى بين اللقافة والقيصر في الجانب الايسر وسحب ان يكتب بترية الحية ان امكن  
 والافضل ما مقدما لا شرف فالاشرف اسمه التنادين واسم الاثمة ودعاء الجرش  
 والقران هينا وكلا وسحب المغالات في الكفن وخياطة منه بوط منه ووضع الذريرة  
 عليه ويكره قطعه بالمعبد وبالحيط طالت غياطها بالربن وبالماسك في اثنا وكثنا  
 بالسواد وبطيها بدخان العجز واذا تم تكفنها سجد للاولياء ان يطيلوا الناس للقبعة  
 وان يحدوا اربعون رجلا من المؤمنين في زاد ويقول اللهم انا لا نعلم من الاميراء انما اعلم  
 مسان الله تعالى عند ذلك قد بعز شفا ذككم وعفرت لهما فلهن وما لا تعلمون  
 حدة للتشيع ووروا الى مبلين والميل ثلث الفسخ وان يحل القش شيعه ولا يضعه مع حيوان  
 الامع العجز وان يكونا من ثلثه وان يحل اطراف الاربعة البقرة خيال كل واحد يحل طرفا  
 وان يدور عليه دور الرحمة بتقديم منه ثم يوزن ثم يوزن فيا ثم يقدّمه والطواف  
 به على قبره والاولياء وان لا يبعد الشيع حتى يدفن مع قبته القبر وان لا يرجع الامع ان

اذن الرولى وان شيع ما شيا وعنه المصا او طرح واما او عزمها بما يدل على انه مصا  
 والمقد بالمشة واخذ الشيعين او في الطريق الى موضع قبره الا لزم ويكره العز على الخد  
 باليد واليمنى على الشمال والظفر من النظم والجندش وجز الشعر وثق الثوب على عجز الا  
 ولا يخ مالم يكن لغتة وليا الله وليا الله ويحرم قول الحجر ويكره وضع ميتين في نفس  
 واحد وقيل يحرم به ويقوى في غير الناطل من غير الحاد ويكره ان يتبع بحجرة او بالسناء  
 تشيع النساء ومملين وابنه من الحيازة ويرفع الاموات بالقبائل الا ان تكون  
 في غير كنه فان ان يعاوا عليه وينت الحان مطلقا **الكفا المطلب** النار مع الصلوة  
 عليه واجرها عظيم وثوابها عظيم ويحتمل كتابة على كل كلفة ولا تفتح الا مع الايمان بفتح  
 صدرة كل من الرجال والنساء والحجيرة العبد على ما ناله وعجزه وسحب فعلها مع امام  
 يشترط فيه مضافا الى ما تقدم الوحدة والتعبين والذكر والام ذكره او مخلوطين ولا  
 اشتراط طهارة الولد والعذلة ولا عبرة بها في الشرائط ولو ظهر عدم قابلية الامام  
 انقروا فيها بوقا وامم بعضهم ببعض ومع ما يقع ولو ظهر بعد التمام مضت ولا يجزى  
 اعادة ونجيب الصلوة على البر من لسانه او سبعا او بعين امه وهو الصلوة خاصة فان حكمه  
 كاصلة في جميع الاحكام عجزا عن قطع الكفن وما قبله على مقدار واما العجز التام في الا  
 شاح عجز الصلوة فشيء من الصلوة مع وجوب جميع الاعمال الاخر ويترى وجوب الصلوة  
 الشهيد والمقتول عدا وعجزها ولا تفتح على غائب لو مجهول بين اموات حتى يعينه بالام  
 او الانتارة ولا على يرتفع او منخفضا ويجوز ان لا يصدق فيه اسم الصلوة عليه عفا ولا  
 من خل عن التبجيل وبدله او التحية او التكفين بوجها يقنع مقامه في وضع شية من ثوب العجز  
 او العجز في الوضع في القبر مع الامكان ولا على مدفون اكثر من يوم وليلة ما لم يخرج  
 قبره فيرجع اليه حكمها ولو صلاها جانا ناعم للناهي بما مرفعه خلا في اعادة الصلوة  
 وينبغي الصلوة مع العجز التام على السقط المتل ومطلق القمع مع عدم البلوغ شية شية  
 ولا يترط فيها التمام مستقلا مع الامكان فان تعذر فغيره فان تعذر فغيره الساء او ما  
 فان تعذر فغيره ما وحدها في المراتب على عجزها تقدم في صدرة العجز واما حدة المكان

ولا يجوز



والميت وإباحة اللباس والاستقبال والاستراة والعدو ووضع البيت متناهيا  
 على بين للجنة وعدم المانع من صدق اسم الصالح عليه ولا يحد غيره ولا يشرط فيها لها  
 من حيث الصف ولا أكبر ولا جث في بيت لو قفوا أو يجرها ويقتلها كما يخل بصورتها  
 من سكوت طبل وفعل كثير وغير ذلك مما يخرجها عن حد اسم ولا حرمان اجتر فيها  
 ما يغير الصلوة من الشرايط والموانع عند الطهارة من الحدث يستعملها بها أيضا  
 ويحصرها للأمام ويجزى الزاوية ولرمع التمكن من الماء ويستحب وقوف المصل عند  
 وسط الرجل عند الصلاة ويجزى للرجل مع اجتماع الحيات تجزى صلاة واحدة  
 عن الجميع ويبلغ تقديم الرجل الحق للرجل ثم اليمين ثم القبة ثم البيت ثم هذا التفضل  
 ويستحب وقوف المأموم خلف الإمام وإن كان ولحد الألف النساء والعراة فإن الإمام  
 يقف وسطا بينهم وليسبق المأموم بتكبيرة استجابة الإمام العدد مع الإمام ويجزى له  
 الإمام منفردا ولو زاد تكبيرة سموا أو بقصد الذكر فلا تجزى ولا فساد ومع فقد التكبيرة  
 يكون مشرعا خاصيا ولو صحت صلوة ولو قف بها سائر الأهل دخلت ويستحب إخبار المصنف  
 الأخير للمأموم والعرب من الجبارة للإمام وبزيارة المصنوع والخشوع ونزع الحذاء الأيمن  
 وإيقاعها في الأماكن الشرفية على المساجد فإنها تكبر فيها الأمانة والافتقار تخشع كل  
 ميت بقلوبه والأبدان بالافضل ما لا فضل مع القدر وصورته أن ينوي التقرب إليها  
 ثم يكبر عن تكبيرات تشهد الشهادتين بعد الأولى ويعمل على أن يبعد الثانية ويبدأ  
 للزمين بعد الثالثة ويدعو للبيت بعد الرابعة ويكبر الخامسة وفي الثاني ينصرف على  
 الرابعة وينبغي أن يذبح بالمشرك عن الرضاعة ويجزى التسليم والفرقة بقصد الشريعة  
 ويستحب رفع اليدين في كل تكبيرة منها إلى الخزيين كما يبدأنها وينتهيان بها أو يجر  
 بالاذن كما خصوصا للإمام والأخت للمأموم والأطالة في الدعاء والذكر ووقوف  
 بهما والوقوف بعد الفراغ منها قدر ما بين تكبيرة تين ويجزى للمأموم أن ينصرف عن الإمام  
 بعد خروجه ولا يجوز عدوله إلى الإمام آخر الأذان صلاته الإمام أو قطعت لغائرت  
 ولو أدرك بعض التكبيرات معه دون بعضهم ولم يشأ إلى سمت القبلة مع الذكر أو بدت

٢١٢ الإمام

أو بدونه ولو شك المأموم أو الإمام في عدد التكبيرات تبع الشاك منها الضامن والآخر  
 المحرم في الدعاء والاذن كان لا يصدقها لم يلزم الحافظ على العريضة التكبيرات والاقرون جواز  
 قطعها الختار أكبر ما من الوجبات كما يثبت ولا يسقط وجوبها عن الشايع الأبعد  
 والخلا كراهة تكرار الصلوة كراهة عمادة ويجوز الإبرة مع صر وبأيتها دون ولحد  
 لها ولو أخذ على الرخايات مع الإخلاص بالنية حرمت الإبرة وصحت صلوة ولو صغر  
 حيازة قدم من استجما بأعلى صلوات الشافعية وكذا على الصنيفة مع سعة وقفا ولو شأ  
 وقت الصنيفة دونها الوضوء الوقتان قدمت الصنيفة ولا يشرط العلم بكبرها  
 وحلا أو امرأة لكنه ينفى الشخص ولو حل على حيازة تين اذن ولو أحدهما دون ولو لا  
 صوت للمأذون فيه وفصلت لهم **المطلب السابع** في الدعاء ويستحب بعد الأذان  
 قربة في محبة فضله من مرضه وإن بدخل منه على الدوام ويجزى في القرآن وفي حضوره في  
 الزمن ثواب عظيم فيجب دفن المؤمن دفن الحق به في جوف الأرض ولا يدبر كرهايا  
 وإن لم يكن يجرها تكبيرة الميت كراهة وبألحقة معدة للنجاسة وعزها أن يكون  
 حافظا له من السباع كائنه لم يخذ حافظا لمن نظر الناس ولا يجزى وضعت  
 الماء مثقلا وإن أمن جرحه والقتل بنية لا يمكن برهنه ما وفي أنه يحكم ستر رأسها  
 وعز ذلك الامع الضرورة وإن بوضع فيها على حيازة لا ينسب قبالا ويحمد ومقتلا  
 البقرة إن أمكن مبرقها والأيام بين المشرق والمغرب ويستحب حكم الاستقبال مع  
 علم المعرفة وحرف الفاء وبالألف بوزن الكسب مع تعدد البروزوم الفناء بتأخير  
 الإمين الوصول إليه منع من طرف يسبب في الماء ويحكم ستر رأسه أو يتقل ويلبغ فيه ولا  
 ولأولى ويستقبل به حين الدعاء وإذا بقى والدفع بما يجمع الشرائط يجب الاتيان  
 أمكن ويبعد عن الأعداء ويؤن بالموظف ولا يجوز دفن المؤمن في مقبرة أهل غير الأديان  
 ويجب ترتيب هذه الأفعال المذكورة كما ذكرنا فلو سعى عن التفضل حتى حنط أو كفن أعاد  
 ثم عاد عليها ولو سعى عن أحد هذا أو عن المنعبل حتى صلب عاد على ما فات ثم أعاد العنقر  
 ولو سعى عن أحد هذا حتى أدخل القبرين ذكر قبل الدفن أخرج وإنه ينفات وإن ذكر بعد



ابرج عوانه بن الحماة عن ابي بكر بن عبد الله بن قيس قال كان صفة فام تمنع البهيم والليله حتى  
 عليه وهو في القبر ولو كان يميز صفة او يميز مقدما الوقت معن وسقط الحكم على الاقوى ولو  
 شئت في شيء منها قبل الدفن فان كان من كثرة الشك فلا عبرة بشكك وان كان من غير  
 فان كان من قبل بعد الدفن في امر كالشك في الصل بعد التكفين فلا اعتبار به  
 وان كان في محل ذلك العمل انه يبره ويحرم ينشئ للمؤمن ومن في حكمه احترامه ولو دلت  
 امر ولا انكشف لنفسه من الميت وجه على الناس دفنه الا اذا صار ميتا ولو كونه مدفونا  
 في مقابر الكفار او يمتنع على دفنه في اجزاء حيوان ونحوه او لظلمة الاماكن الشريفة كما  
 الشاهد ويحضرها او كونه في ارض مفسدة ولم يرخص الى ذلك بقاءه او يكون في قبر  
 مال معتد به للوات اولين او لا شرف على دفنه شهادة تنوقف عليها احكام  
 شرعية عن موارثها او يميزها او كونه في حفرة لم تبلغ حد الاجزاء او لانه موجب الى غير  
 القبلة وقد يجوز في مقدمات اخرالاتها او في اشكالها لا يحوط الترك **خاتمة** في بيان  
 بعض المستحبات التي تتعلق في اللقائم سميت لاحتيا ما شرف الامكنة الدفن المومن عدى  
 الساجد واختار الارض المعد للدفن على غيرها ووضع الجنازة على الارض دون القبر  
 شيئا من اذرع يذراع اليد وتركه قليلا من الزمان والتحميد في وسط القبر وان يحمل  
 الميت وسادة في ثواب ويستند ظهر العجا ومعد وينثر ثوب على القبر حين الاحمال ووضع  
 الجنازة دون القبر ثلاث دفعات والبدن برأسه ان كان رجلا وادخاله بالعرض ان كان  
 امرأة وتحت النازل وكشف راسه وكونه اجنبيا ان كان المدفون رجلا وان كان امرأة  
 فالزوج ثم الرحم وحول القبر قد رقا منة ومنه الى يد في الرقعة وحل عقد الكفن من عند راسه  
 وحليه ووضع حذو مع الثياب وجعل الزينة الشريفة تحت حذو وتلقبهم تلقبهم العقائد قبل  
 فض اللبن واهالة الحائط من الثياب بظهور الأكتف ويكوه دفن ميتين دفنة في قبر واحد  
 الممع الغرقة ومع عدم المائنة الاخرط الترك ويسحق دفع القبر اربعة اصابع من جوفها  
 وغاية الشبر وترتبه وتغلقه وصب الماء عليه من قبل راسه مستقبل القبلة ثم يدور  
 على جوانبه الاربعة حتى ينتهي الى الرأس ووضع صغار الحصى على قبره والاوّل ان يكون

فيها

ان يكون حمرا ووضع الكفين تحت يوتران فيه وان يغسله بماء القديس ثم مستقبل  
 القبلة ولا يوضع عليه لوح يكتب اسمه عليه ليعرف به ويحب منارة قبور المؤمنين فيجب  
 تركه وان يقول في ثياباتهم السلام على اهل الدارين المؤمنين والمؤمنات آمين لنا  
 وخطو بمن يكمن انشا الله للاحقون ولا فضل ان يكون ذلك في يوم الاثنين او عشرين  
 الجنين وعدا ان السبت وسبحة خلع النعل اذا دخل الحبرة وقراءة الاخلاص لم احد عشر  
 مرة وسورة نزل في الاخبار العجيبة الكثيرة ان يصل الى الميت كل عمل بعد ان يصلو  
 وصليهم بجمع وصدقة ويمر بها وان الله يبر بالثواب على العامل والميت وينبغي كفا  
 للصبي ان يحل للعرأة ثلاثة ايام وان يكمل المميز بوضع الطيب ويمر به حذو  
 ولما نزل وسبحة الجيران بل وسائر الاصدقاء اطعام اهل المصيبة ثلثة ايام وتجب  
 ان يلقى عليهم ما ورد في الايات المبركة والروايات العجيبة الدالة على ما اعد

الله للصائرين من الاجر والثواب وقد ورد ان من غزى عن صاحب

كان له مثل اجره وروى ان من غزى جزييا البسه

الله من لباس التقوى على روجه

في الاوفاح والمهد

الله رب

م م العام م

م ملين م

م م

م



**كتاب الصوم** وهو أحد الخمس التي ينبغي عليها الإسلام كما في بعض الروايات وجبة من التار  
 كان أحرق مذكراً لا بد أن كان قال مفضل عظم حتى ورد في بعض الأحاديث القديمة  
 عمل ابن آدم له آية الصوم فانه على وجه الجزى **كتاب الصوم** في شرائط وجوبه  
**المبحث الأول** في شرائط وجوبه هي ستة **أولها** العقل **الثاني** البلوغ **الثالث** عدم الخوف على النفس  
 محرمه أو عرض أو مال **الرابع** عدم الثقة التي لا تحمل عادة **الخامس** الطهارة من دم البهيم  
 والنقاس ومنه الأربع فشرط في صحة استئذانك عدم البهيم للمبج في الفضة الصلح في  
 يجب معه الاضطرار إلا إذا سافر بعد الزوال حتى صوم ذلك اليوم الذي سافر فيه **المبحث**  
**الثاني** في شرائط صحته وهي أربعة **الأول** اللذان فلا يصح من الكافر والمجانة **الثاني** أن لا يكون  
 في وقت معين لغز كصوم شهر رمضان عنه **الثالث** فراغ الذمة من قضاء شهر رمضان لمن  
 أراد صور التدب **الرابع** النية وقد تقدم بيانها في رسالة الطهارة ولا يشترط ديانة الوجه  
 من الوجوب والتدب ولا صفة القضاء والاداء والأصل أنه لا يحمل ثم لو زفت التعبد على شيء منها  
 وجب وبشرط وقوعه في بعض الجزأ للبل في الوجوب المعين في الموضع عند فقدها في ما قبل الزمان  
 وفي المندوب إلى الليل من نوى في أثناء النهار في محل الجواز حسب ما يروى تأويله القائل لا  
 في نهار آخر وكذا ابتداءه لغير يومها ولا يجوز العدول من نية صوم إلى غيره ولو عند المحبة الصوم  
 دخل فيه ثم نوى القطع أو المناطع أو تردد بينهما لا يبطل وكذا لو نوى الإبطال لزعم الفضل لا في  
 عدمه ويجوز قطع نية الصوم المندوب والواجب الموضع في أي وقت شاء سوى قضاء شهر رمضان  
 بعد الزمان ولو علم أن عليه صوما معينا في أوقات متباعدة في علمه أثرها في وجوبه فله بدله  
 وتحمل نوى ما في ذمته من نية المسافر والوارث قبل الزمان ولم يفعل عند الصوم حين وروده إلى  
 محل الترخص منة الصبي للمهر محبة كصومه على الأقوى ولو انضمت إلى نية الصوم نية الرياء في البتة  
 أو في الأثناء بطل ومضيق حدود الحوادث كالغزو المحض لا شاق نية الصيام وتكفي النية  
 العبادية فكيف نية الامساك عن المفطرات لاجل الأكل لا حاجة لفصل ما يجب الامساك عنه كما أنه  
 لا يشترط في صحته معرفة حقيقة الصوم من كونه الوطني أو الكف فيكون جوداً أو الزمان فيكون جوداً

البلوغ شرط  
العقل شرط

الأخذ وعنه حرم من  
 وضع أصل الزمان  
 وكذا في نكاح  
 فإذ رقت رقت  
 وهذا الموضع  
 فله في نكاحه







او شغل بال غسل ثوبها السعة فتأخاها الضيق او ارضها بقائها التماسا حتى دخل المذبح حونا  
 المعين والمنعوب دون الواجب للوجع وفيها مع العزم على عدم الغسل بحكم غامدة الترك ومع عدم  
 الماء او ضيق الوقت عن استعماله فيسقط التيمم والبقاء على حدث النفس بعد النقاء حتى يقع جريه في  
 هذه الاحكام لانه حينئذ **عاشرها** ترك المستحاضة من الحيض لصلواتها الثمانية كالأول  
 على عمل العائنين في الكثرة فان لا قوى عدم توقف صوم اليوم الا في عمل العائنين ليلة  
 لها حصة ولا التبطل على اشكال وفيه توقف صومها على فعل الوضوء قبل الغسل وجوبه في ولا  
 ولا توقف على وضوء من يلزمها الوضوء فقط كما في ليلة ولا شيء على النسبة للاستحاضة او  
 للصوم والمجوز على عدم الغسل والمختل عليها الا في عدم وجوبها على الحكم والناس في عاتق  
 على عدم الغسل ومتوخة صلو الصبح عند ان بعد طلوع الشمس لو انث بالغسل قبلها مع صومها  
 على الاقوى وفائدة الماء ينقلب فرضا الى التيمم ويجري فيه جميع ما مر في الغسل **سادس عشر**  
 لقد اكد بكونه على الله ورسوله واحدا لائمة عليهم السلام في نسبة الاحكام الشرعية اليهم قبل  
 افضل جاهد بالحكم انما لسانا ولا ولو قصد الغزل او الكذب لبيان صدقا او فقل قول الكاذب  
 عليهم او قصد الصدق فيان كذباً او كان فاسداً للتصوير او مجبوراً او في مقام رتبة فلا قاة نعم  
 منه قصد الاقسام ولو حكم بالخبر غير موجب خطابه الى احد ولا الى الاخر لانهم من الخطا فلا فساد  
**المطلب الثاني** في ما يرد في مبحث الأول في مستحباته وهي: ١- اهمها استعمال الجوارح في الطاعة وعملها  
 من السبائك في الباطن ان الكعبة تقطر الحام وهو النقرة بعد السجدة ثم قبله وكثيره عن  
 السجدة انما قال هذا شهر رمضان من حاتم فانه وقام من قبله وعقد بطنه وفجره وكفنا  
 خفف من ذنوبه كخروج من شهر رمضان والسجود والركوع في الماء فعنه صلى الله عليه واله ان الله ما تركه  
 يصلون على المشركين وكونه في التمسك من التمسك لفضل وجوب تقديم الصلوة على الاقطار  
 وجود الشغل والضعف عن ذلك والاقطار على الحاد وكان من يقطع على الركب وقراءة انا انزلنا في  
 عند الغطور والسرور في زين العابدين من قرا ما عندهما كان قبا بينهما كما استخط به في سبل  
 قفا والكون في حال الضيق في الاماكن الشرف **الثاني** في ما يكره فيه كونه للصائم اخراج الدم  
 مع حزق الضعف والسؤال بالعود الرطوبه ثم الرطاب من ايتلاذ الرطاب اذ كثر في القم وبشلا

الوجه

الرطوبة الخارجة من الصدق والثالثة من الدماغ والرابعة في الاقطار والاربعه الثبات  
 مع خبثه الانزال ودخل المرأة الى الماء حتى يصل الى رزخها وليس الشرب بالبول ولا خبثها  
 مع حزق دخل الجوف والسفر في شهر رمضان فلا امر بوجوبه في ان يخرج في كبره فانه لا يخرج في  
 شهر راته والجلل في ربه وكل من اذن له في الاقطار **المطلب الرابع** في بيان اقسام الصوم وفيه اربعة  
 مباحث **المبحث الأول** في الواجب منه وهو سبعة **الأول** الصوم شهر رمضان ويثبت دخول شهر رمضان  
 بانقضاء ليلة الحلال فمن رآه وجب عليه صوم ما نذر به او لا عدل كان الا شهده عند الحام  
 ردت شهادته او لا في التمام ليلة ولا ولا يجوز الاعتراف بها واظهار نية العقل به ولو روي  
 بنابر ولو قبل الزوال من ليلة المستقبل ولو نفي استقبال القبلة عند النظر اليه ورفع اليدين واليد  
 بالما نذر **ثانيها** عدم فلا في يوم الشهر السابق فاذا اتم في اليوم الذي بعد المستقبل ولا حاجة  
 الى الحلال حيث هو من الشهر المقبل للعلم والعقل الذي له والدار على افادته ما ذكره في انما من  
 عدم حضوره في بل ولا عدا له بل ولا ايمان بولا اسلام على الاقوى **ثالثها** شهادة العدلين من  
 حال دون عزمهم على التمسك للحلال من رتبة او حكم الحاكم او الشاهد ولا حاجة الى الرجوع الى الغيبة  
 فيها ذكرنا **رابعها** حكم الجهادية في الولاية عليه سواه حكم برقة او بنينا وعزمها ولو عهد من دون  
 كان كغيره من الشهر ولا يلزم ابتداء **ثانيها** الرجوع الى العدل الراسخ من الحكمة في الوصول الى العلم كما لا يخفى  
 ويجوز **ثالثها** على ما انقضى الى حصول العام من القرائن والامارات ولا اعتبار بانقضاء الفجر ولم يكن حجة  
 شعبة كنبوة الله الالهية في الشفق وقطوع الضلال وكفى في الزوال وبطلان عزمه وغيره  
 فلكل من الاعتبار به شرعا ومضى ثبت الحلال في مكان يتشقق في جميع ذلك القطر بالبصرة فلا تتبع  
 لعدا واللدنية مكنة فيمكنه ولا يشترط اليكبات **البحث الثاني** في صوم النذر والعهد  
 وجوب الوفاء بها مع جميع شرائعها من اشتغالها على الاقطار لخصوصية المقرفة بالصدوق كما  
 والرجحان والاختيار ونية القرية في النذر وعدم الرجوع فيه الاخرين وحصول الاذن من  
 الولي والزيج والاب دون الام والجداد على الاقوى ولو انقلب الرجحان انحلت النية ولو علم  
 براجب قبل تصاعده وجوبه ولو علم في الشاكلة بواحد وجب من الرجوع الثلاثة ولو علم في شرط  
 فلم يحصل فلا وجوب **الثالث** صوم ما وجب من النيابة باجارة او قرابة **الرابع** صوم قضاء الواجب



الخامس صوم الكفتان والوجبة **الطريق** صوم ما وجب من الاحتكاك **فلان** صوم عشرين ليلة  
 وهو من الصومين ويحيى بناهاتان كتاب **للخمس** في التدوين وهو كثر منه صوم ثلثا بام من  
 الشهر او خمسين واخر خمسين واول اربعاء من العشرة الثانية وعليه ستم عمل النبي ومنه صوم الاباء  
 البيض من كل شهر ثلث عشرة والرابع عشر والخامس عشر ومنه صوم ثلثة ايام من الشهر كعب الاثني  
 صوم لثمة من اوله وثلثه من وسطه وثلثه من اخره ومنه صوم ثلثة ايام للحاجة ومنه صوم  
 ايام الاستسقاء اخرها يوم الاثنين ومنه صوم شهر رجب كلالا وبعثا منه ومنه صوم شعبان  
 ومنه صوم الاثنين والخميس ومنه صوم الجمعة ومنه صوم اول يوم من ذى الحجة ومنه صوم ثامن ذى الحجة  
 ومنه صوم شعبة ايام من اول ذى الحجة ومنه صوم كل يوم من المحرم ان يوم كان ومنه صوم يوم النسا  
 والعشرين من ذى القعدة ومنه الصوم عند الشدة ومنه الصوم للفتنة ومنه صوم يوم الشك ومنه  
 صوم يوم القدر ومنه صوم يوم المبعث وهو السابع والعشرون من رجب على الاصح ومنه صوم يوم الد  
 وهو احدى عشر والعشرون من ذى القعدة ومنه صوم يوم مولود النبي وهو السابع عشر من رجب الاول  
 على الاصح ومنه صوم يوم الشاهة وهو الرابع والعشرون من ذى الحجة ومنه صوم النهر ومنه صوم  
 الاقبال لمن كان عليه مظنة واجب ومنه صوم قضاء النفل **المحرم** **الثاني** في الامور ومنه صوم  
 العبد من الاختي النظر ومنه صوم ايام التشريق الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذى الحجة  
 لمن كان بمكة على ما توفى ومنه صوم الوصال بان يصوم يومين مع ليلة بينهما ومنه  
 صوم نذر العصية ومنه صوم الصمت الى الليل متوقفا بذلك ومنه الصوم مع حزن الضرر على نفسه  
 او نفس ثمن او مال محترم او من كان ومنه صوم العبد والحر طوعا من دون اذن المالك  
 والزوجه ومنه الصوم تطوعا مع شغل الذمة بقضاء شهر رمضان **المحرم** **الرابع** في الصوم  
 المكروه ومنه صوم الولد تطوعا من دون اذن والده ومنه صوم الضيف تطوعا من دون  
 مضيقه ومنه صوم صاحب البيت تطوعا من دون اذن خليفه ومنه صوم النفل لمن عليه صوم  
 عزيمة قضاء شهر رمضان ولا حرم ومنه صوم يوم عرفه مع شك الحلال والضيق عن الدعاء  
 ومنه صوم ثلثة ايام بعد عيد الفطر ومنه صوم يوم عاشوراء تاما من ذى القعدة ومنه صوم  
 التطوع للضعف عن العبادات المندوبة الا ان الغبار بالمحقوق المستحبات او من التعمد للكم

المفروقات

للطلب

الضربة **الحال الخامس** في صوم النجاسة وفيه مبحثان **المبحث الاول** في غير النجاسة بغير اختيار  
 ويشترط فيها ثبوت الاحتكاك بالنجاسة بان يقصد فرغ نفسه من الواجب عليه في العبادة او غيره  
 ثم ان وقعت معه المعاملة على ما تدبّر فقامت البتة نواه وان وقعت على غير ذلك لم يثبت نواه وان  
 يعلم الرجوع في ما يراود منه ولو اطلق مع العلم بالرجوع بان لا يستحق الاجرة الا بعد تمام العمل  
 الا ان اقصت العادة بتفكيرها عليه استحقاقها قبل العمل فلا بد من مباشرة النجاسة بنفسه مع شغلها  
 عليه لئلا ياقول للمستأجر فطرته فله التمسك بالعبادة ولا يلزمه فطرته اطلاقا لمباشرة  
 وان كان الا حوط ذلك واذا استبان مع الاطلاق والاثبات بالاستتابة كان الا حوط لا يلزم  
 في العمل الا اذا أدى بعض العمل بنفسه ولو كان قبل تمام العمل اخرج من اصل ما له مقابل ما بقي من  
 العمل في المباشرة ومقدار ما ثبت اجرة بمنتهى المظنة ولو شغل عليه به الآلة العمل زمان معين  
 كان او شغل عليه في معين كالملاحة وكمنعه من العمل بالثبوت والاشارة او قرأه القرآن الخاصة او  
 القنوت الخاصة ثم الشرط مع الاطلاق ينزل على المتعارفين كما يجب عليه البذل في الاستجارة فله  
 له الا مما للزوجه المباشرة ويجوز لمن في ذمة قضاء من نفسه وعن غيره ان يشغل عنه فله ما وباق  
 بالناسخ قبل الشقة ولو قلعه للزوجه عن كماله صاحبها ولو لم ينفق عليه بالتقدم والتأخر والقصر  
 فله وكذا في العبادة وقليتها وحز ذلك مما يحصل به النجاس ولو قلعه عليه التقبيل بجميع الاجزاء  
 العبادة لغد النجاسة ولو صدر منه عما من دون تقبيل عاده ولو كان معها نكاحا وكان ذلك  
 بين اثنين فوي عن من لم يصم عنه ولا تقصير ذمة للزوجه عنه بحجة الاستجارة بل تقصير النجاسة  
 وكل من التائب والمزوجة عنه تاما ما لطاق من الله تعالى وبسبب النجاسة غير كافه الاولياء ولو  
 قصصا وشركا ويجوز استجار الفاسق مع الاطمئنان بالافاء لا يجوز استجار العبد مع  
 الاطمئنان لغلبة النسيان وقصوره ولتبع العبادة بطريق المعاطاة وتلزم بفعل بعض العمل  
 ببعض الاجزاء ويجوز فيها اشتراط النجاسة كغيرها من الاعمال وتصح فيها الفصولية فلا راسخ  
 فصولها فاجاز الرضى في ولا يجب على الرضى طلب الحلال قبل اجراءه والافضل بل يجزى به للتوسط في جميع  
 ذلك ويجوز له ان يستاجر نفسه والكامل ايضا كانت تجوز نجاسة الرجل عن المرأة والعبد عن المولى  
**المبحث الثاني** في صوم النجاسة بالعترة وبما اذا مات الذكور بعد استقرار القضاء عليه

العدم وجوب الزجب  
 فمقدار كان كذا في  
 الزجب مع



وهو من فرائض الصلاة ولا تنص عليه فيها وجب على الولد الذكر الأكبر والأخضر مطلقا والرجل  
 الذكر الأكبر وهو الأول بأصل الميراث لا بقدر مع بلوغه وعقله حين موت النزيل عنه القضاة <sup>ورث</sup>  
 أولا ولو مات المالك لم يقض فان لم يكن فمكتنا فلا يثني عليه وان كان لم يفعل فالنظر الجواب عليه  
 ومجيبين الاستنباط تركه عنه فان لم يتركه عن الولي فلا كلام وان تعدد النساء ودون بالنسبة للنزول  
 فتكون بالترتيب ثم القضاة عليهم على حسب الرؤوس ولو زاد عدد الأولياء على عدد الأولياء كان الأول  
 كتابا ما لا يحوط ولا يقتضي الحكم إلا بالامتنان وأما الأبناء والبنات والبنات والبنات والبنات والبنات  
 بالعتق والاقوى لعدم ولا يقبل الركن ما وجب على الميت بالخيار ولو وصى الميت باخراج الصيام  
 فخرج سقط عن الميت ولا يجب على الميت الباشرة بل لان بيت اجرة الاقوى وان لم يتيقن الركن سقط  
 للميت فلا يثني عليه وليس قول الميت حجة على وليه مع عدم ليقينه وان كان لا يحوط ذلك ولو ترك  
 متبرعا عن الميت سقط عن الركن على الاقوى ولو تعدد النزيل عنهم تأخر الجميع ولزمه تقديم الاقرب  
 لا قريب مع تعدد الاخطاء ولا يلحق ولد الزنا بالزنايت ومن عداها على المذنب عنه صومها لا يعرف كسبته  
 وجب عليه الاتيان حتى لا يجرى على ما سبقه شغل منه ولا يقبل عن المرتد الخالف ولو كان الركن <sup>بصفتها</sup>  
 ومن اجتمع عليه قضاء نفسه ومثل القرائن والاحكام كانت له الاية بما يشاء من اجز ما ذكر من الا  
 في الصيام حان في الصاق **المطلب السادس** في صوم القضاة وفيه ما بحث **المطلب السابع** فيمن يقضي  
 ويسقط عن الكفار المصلين فانه لا يقضي ما فات من صلوة وصيام ودون المرتد الفطري واللي <sup>المستبين</sup>  
 بالاسلام كالعلاقات والخروج فالاقوى لزوم القضاة لهم فاما الخالف لم يثبت الحق اذا تاب <sup>فان</sup>  
 يجب عليه القضاء مع الاتيان بالعمل الصحيح على من فيه حال الخلاف مما الصحيح على مذهبا فقط والقضاة  
 على الذميين فيجب قضاءه وكذا الاجب قضاء ما فاتا على عبد الباليغ وان كان بعد التيمم واما  
 المحزون والمغني عليه فحق ما حصل فيهما في جزء من ذلك اليوم وسد صومه لا قضاء ولو حصل له بعد  
 من الخلف على الاقوى فان كان لا يحوط القضاة في العشم الاخير وكذا الاقضاة المنجزة اذا انقضى  
 الى شهر رمضان القبل وكذا من صام في سفر ولم يكن مثالا بان السان في حكمه الاقطار مع صوم  
 ولا قضاء عليه وكذا لا يقضي عن الخائض طريعا والنفساء اذا ما توارى قبل وقت القضاء وبعد  
 عدم التحق منه **المطلب الثامن** فيما يقضي من الصوم واجب قضاء صوم عتق النذرية واخرى المتعلقة بقت

مختصر

مختص مع فرائض عدا او سواها مختصا او مشطرا ولا يترقب قضاءه على الاقل من الوالدين <sup>(٢٠)</sup>  
 وان توفقت اصله وقضاة صوم شهر رمضان على كل من فاته هذا او سواها من يوم او من وقت  
 مع لقين الوفاة ولو طعن في الوفاة او شئت فقل قضاة ولا يقضي ولا يترقبه وشئت فقل القضاة وله  
 القضاة الا اذا كان للقضاة وقت معين كما بين ومضاهية فثبت كعبه فانه لا يقضي عدم لق  
 وان كان الا حوط القضاة ولا ترتب عليه فلو توفى قضاة اليوم الاخير للمنع الاخير قبل الاول اجازة  
 فترتيب ما لم يقض الركن او يخل في صفة الاهمال ومن لم يصلم بكنية فله عليه من القضاة اربعة الى  
 حيث يفعل الوفاء ومراعاة العلم بالوفاء **اولى المبحث الثاني** في احكام القضاة فنقول الشيخ في  
 والشيخ الكيوان اللذان يتصوران بغير ما عليهم من القضاة وذكر العطاشي هو من لا يروى صاحبها  
 من نكاح الاقطار ولا يجب فيه الاقتصار على ما تنفذ به الضروف ولو تذكرنا بعد ذلك من القضاة  
 ولا يحوط القضاة ولا يترقبه الاقطار لعل مشقة عدى هذه الشك ما لم تبلغ العتبة وعدم  
 عليهم في شهر رمضان بغيرهم القضاة فغيره وان كان معها مع جواز الاقطار واما الحال من القضاة  
 والمرحلة القابلة للدين فلها الاقطار مع الحرف على النفس والولد مع عدم المبرعة لرضاها  
 العايلة للاجرة للمنفارقة مع المكث منها لعدم استغنائه الولد عن الرضاة ولا فالاقوى عدم <sup>جواز</sup>  
 الاقطار ويلزمها الصدقة في كل يوم بمدة من طعام والقضاة مع المكث ولا يجوز ان كل صوم منه  
 ولا يجب موته قبل الزوال وبعد سوى قضاة شهر رمضان فانه لا يجوز ان قضاء بعد الزوال ولو كان  
 بالقضاة المذبح في وقت واجب معين بنذر غيره فالاقوى العتق ولو اضر قضاة شهر رمضان في  
 ما بعد الشهر لم يبتل عن عذر لم يكن عليه سوى القضاة ولو كان عن عذر كونه على يوم بمدة على الاقوى  
 ويجوز نية القضاء قبل الزوال ولا يجب تبسيطها **المطلب التاسع** في صوم الكفار وان كان  
**الاول** كتابا في صوم رمضان يجب على من اخل بصوم هذا او اخل بشه طعمه ولو بالنية سواها حصل  
 له عذر فان عاز من نية الصيام كالسفر والغيث والادوية والحزم على السفر وانظر قبل بلوغ محله  
 الترخيص سواها كان عالما بالحكم او جاهلا به ما لم يكن خياها لا مبدء ولا شرعا فيجب عليه القضاء  
 فقط كتابا في غير غيره بين العتق وصيام شهرين متتابعين وطعام مستين مكبنا ويجب لكل  
 كتابا ولعله ولو تعددت هذه العفريات ولا يحوط في الاقطار على الحرم كتابا في الجمع بين هذا والخصا







فلا كفارة وكذا الركان احد ما كان ولو عجز عن الرتبة الاولى في الرتبة وفضل المشايخ ثم قد على  
 لرقيب عليه الاغادة ولا يجوز للفقير الكفارة من جنبين كصمت ووقف طعام ويجوز التوكيل في  
 جناحت تكون ما يتعهد الركن البتة ويجزى بنتا لكل من دفع الركن او اشارة اليه بنية ولا يجوز  
 تجزئتها لكونها من ركن واحد ولا يجوز ان يترك الركن في رتبة في حصة فلو كفرت ثم تاب اجزى  
 على الاقوى ويستحب لها الى الجحيم وليس عليه ثبوت في الدفوع لوقتها بسبب الرتبة **المطلب الثاني**  
 في الاعتكاف بدخول من اجتماع شرائط التكليف ووجوب شرائط صحة الصوم وارتفاع الزمان وجوب مباحث  
**الاول** في حقيقة الصوم وهو ترك تناول ما يغذي معناه اعم من تناول الطعام والشراب من قصد العبادة  
 او التبرع به عنه لم يكن مقتضى الاقوى وهو من جهة الطاعة التي وردت في الحديث **المطلب الثاني**  
 في شرائط **الاول** منها البتة على من اعتكف في الصوم ولا يلزم منه ثبوت الوجوب من وجوب فدية الصوم  
 وبسبب التعلق بها وان يشترط الفسخ متى اراده واعتبر الفدية للشرط بل نظر البتة في الفسخ بالاعتكاف  
 بالاعتكاف ولو في القطع او الفسخ لولا الضميمة كان الحكم كما تقدم في الصوم ويجوز من العبادات ولو في  
 اعتكاف فدية اياها من ثلث فان جازها اعتكافا فاحدا فدية واحدة ولا تعتد ثبوت فدية بعد الاعتكاف  
 ولو ادخل فدية ما لا يصح للاعتكاف من زمان او مكان كان يترتب اعتكاف عشرة فدية اعتكافا وبني  
 مكانا يدخل في غير المسجد مع العدول بغير اعتكاف وان كان مشتملا على فدية فدية منه ولو شئت في اصل الشرط  
 او الفسخ بشرط وطبقا للدخول في حكم العدول ولو شئت في اصل البتة بني على الصحة ان يجري على نفسه حكم  
 الجحيم وكبر الشاة لا يغير ذلك ويجب مقابلة البتة لاول الاعتكاف وصورت ان يقول اعتكفت في  
 المسجد الاثني ايام مع ما بينهما من اللبالي او اربعة ايام مع ما بينهما من البتة اربعة ايام وصرف  
 الاشرط ان اراده ان يقول بعد ما لا افضل بشرط على ان يخلص متى شئت ان يقول في الشرط  
 العاود فيقول بشرط على ان يخلص متى شئت ان يخلص متى شئت ان يخلص متى شئت ان يخلص متى شئت ان يخلص متى شئت  
 الاصل ولا يجوز العدول من اعتكاف الى غير سواء اتفق في الوجوب والتبعية واختلاف الاذا تولى  
 يحكم في ان حاله من العدول الى التوبة على الاقوى ولا حول مقارنة البتة لطلوع الفجر وكيف البتة  
 الاقوى وكيف الفجر بطلوع الفجر مع وجود العلة في التماس حكم التولية كالأمر وكل من له ما في العلم  
 يميز بين العلم في غير ما ذكرنا **الثاني** الصوم فلا اعتكاف لمن لا يقع منه الصوم ولا لمن صدق

الصوم

67  
 الصوم وان لم يكن للاعتكاف كصوم شهر رمضان وجب بغيره ولو بالليل من اوجبت  
 على نفسه فقد اوجب صوما ولو تعين عليه الصوم كان مخصوصا بوقت في عمل الاعتكاف وكان يجوز  
 صومه واعتكافه ولو وجب الاعتكاف في مسجد فزاد في غيره صومه وفدية اعتكافه متى لم يعلية  
 صفت الصوم من جبر او حبس او عجز وهما ولو قبل عذرا البتة الثالث قبل بطل اعتكافه  
 كان واجبا بغيره وعجزه فضا من ركنين او جبره او عجزه او كل مستحب البتة بني على صحة الصوم  
 وكل زمان يصح فيه الصوم بغيره لاعتكافه ان شهر رمضان افضل او قاتر افضل او شهر رمضان افضل او شهر رمضان افضل  
 ولا فضل الايام بالاعتكاف الزاويل من كان عليه واجبه ترك المظن **الثالث** مكانه وبشرط فيه  
 الجامع والمجربة والوحدة ولو اعتد في البلد بغير الاعتكاف في الكل ولا يجوز في مسجد السوق  
 وثبتت المجربة والجامع بغيره والنبه والشيا حكم الحاكم ولا حول الاقضاء على السيادة للمجربة  
 ومسجد النبي ومسجد كوفان ومسجد البصرة ومسجد المدائن ومسجد بزاز ولا حول الاقضاء على السيادة  
 ولا حول الاقضاء على السيادة لاعتكافه مع الحاقه على بحيث الزيارات الخاصة بغيره من اهل  
 والاعتكاف بغيره وقرارها رطله ومنازعه معارضة مطقة بمرار ليعلم من وجهاه وتعرف الجدة  
 بالبيتة والشيخ والعبادة والاعتكاف ولا حول الاقضاء للسجدة والسجدة لا الاعتكاف  
 نعم لوقته وعليه الكثرة في محل البتة لاعتكافه لاعتكافه في جميع قوتى ولو بان عدم الشهادة  
 للجمعة في الاثنى عشر لاعتكافه في الكعبة وان كانت افضل للمسجد الرابع البتة بغيره  
 يجوز الاعتكاف في الرضوان في الكعبة وان كانت افضل للمسجد الرابع البتة بغيره  
 تقع الرخالة والنيابة فيه ويجوز ان لا يخرج من البيت فدية عند ما اما ما لا يعتد به كعصا  
 ولا بأس به ولا حول الركن ولو تولى الاعتكاف ببعض بدنه لا يقع ولله دار على حصول  
 فان اوقعا ومضطجعا او راكبا او مستترا ومضطجعا **الحا** سدا لمة البتة فلو خرج لغير علة  
 لها فمكث خارجا لغير علة بطل اعتكافه والنيان ولا حيا والجهل بالمكان اعدار لا تقضي  
 البطلان وفي الحاقه جعل الحكم بها وجوبه من الخروج للصلاة والتقنية والعادة كالاكل في  
 الشرب والغسل للعبادة واية الشهادة وكذا يجوز في الضال داغاة للظلم وتشييع المؤمنين الحي  
 خبارة البتة وحظوظها واستقبال المؤمنين وقضا حاجته واعانة العتكة في غسل القد ما خا



السجدة واخراج الرخ وجميع ما يتعلق بمصالح نفسه وان تمكن من الاستحباب او من تكليف الغير لا يجب  
 ذلك ولا يشرط في محرم عدم الطول الى احواله ووقا الاحتكاك والاحتكاك على اقرب العرقين وبقره  
 الرجوع على العود ان لا يجلس تحت ظلال وان جلس اثم ولا يسل اعتكافه والمشي تحت الظلال حراما  
 والتجنب عنهما انما لمكر لا حوط **الكتاب** باحة اللبث فلو وجب على المخرج لحياته او لغا من يخاف على  
 نفسه او عرضه او مالها فكث بطل اعتكافه ولا يصح من الزوجة والمملوك ولا على اذن الزوج او  
 والاقرى عدم توقفة على اذن الوالد بن وان اذن من غيرهما فلا يصح مكانا من المسجد او جلس على فرش  
 معصوبه الا قويا بطلان نعم لو جلس على المعصوب عبودا او جالس فلا يشي عليه واما الدنيا  
 والمخوف الاقوى بعدم الفناء من سبق له مكان فله ان يخرج منه متى شاء ولو فارقته ولم يبق منه  
 وفقره دون ما لا يعتنى به كالخبط وفقره في اختصاصه والسابق للمخوف اولى بها وليس له منع الغير  
 الا مع الضرر ويعلق للسجد الذي يطأه اخصا بقدومه فانه يرد له احواله الخاصة على غيره ولو منع المالك  
 وفقره من الاوليات من الاعتكاف حكمه كهيئة وهو حرام وبطل **الكتاب** الزمان واقله ثلثة ايام  
 متكررة مبدئها من طلوع الفجر وخاتمها من غروب الشمس من الشهر الثالث ويغفل الليالي  
 سلطان ولا يشرط دخول الاولى والاحتياط باحوال الليلة الاولى والاخيره ضعيف ولا  
 لاكثره فله ان ينوي اربعة وحشة وعشرة وهكذا ولا يجوز ادخال كسره مع الايام على الاقرى  
 ان يبرهن ثمانية وجب عليه اكمال الثالث ما لم يكن يشرط وبشرط التتابع في الثلثة فلو  
 بينها بطل **الكتاب** في الاحتكام وهي كثيرة منها ما يلزم انما الاحتكاك من غير تعيين بند وفقره  
 او يغفل منه في اليوم الثالث ويحتمل بغيره من الشهر الثالث ما لم يكن قد شرط  
 بمقتضى شرطه لا تغدو ويهرى في كل ثالث كان س ولا تساع اذا اقرى الاعتكاف من اذن على الشلا  
 واما الرابع للرجوع فالأقرى فيه عدم وجوب الايام والاحوط للحاقه بالعين ويلزم قضاء الوا  
 للعين من غير وفقره او بالدخول في ثالثه مع تركه او اقامته عالميا كان واجاهلا ولو  
 منه ما يقع ان يكون اعتكافا مستقلا وترك الثاني فان كان الباقي يحتمل ان يكون مستقلا  
 كان للثلاثة ففعل ثلاثة وترك ثلاثة اقرى به فقط وان لم يكن له قابلية الاستغلال كما اذا  
 كان المندوب اربعة فالتى بثلاثة وترك واحد لزمه اضافة يومين هذا اذا لم يكن شرطا في ترك

الك الله المحرم  
 7

التابع

التابع والاحتفاء من اس ملون داعتكافا في زمان معين او عاهدا وحسن كان فذكر  
 بان يلزمه كفارة السب الموجب ولا كفارة عليه للاعتكاف **ومنها** ما لم يشرط الاحتكاك  
 بوجوب قضاء ان كان واجها بالاصل لا يندو وعنه او بالذخلة الثالث على الاحوط وهو الحرام  
 وانتي وفي الحاق الحيوان به وجب قري سوا حصل من الدماء اولان يلزم فيه الكفارة وهي حرة وكفا  
 واحدة ليدل ايضا انما كانا والصورة ان كان ما يلزم فيه الكفارة كغيره من عاهدا وقضاء  
 اللتمت الذات للاعتكاف وفي الحاقه بالجماع في الاحتكام وجب الاقرى خلافه **ومنها** ما يحرم ولا يجوز  
 افنا داو الاقتضا وهي امور **فصل** في القبول والتمتع والتمتع في البيت الحرام كالاجابة  
**فانيتها** لما رتد عن الجاهلية والغالبة طلبا للافتخار والاطهار العصبية في دين او دنيا  
 او ابا طلاقا وفقره عمن من جبين لزمته بنفسه ولا اعتكافا في غير بيت الله تعالى كان لا طهارتها  
 بل من فضل الطاعة **فانها** شتم الطيب مع استعماله وفقره ولا يجوز استعماله من دون غتم ولو ذهبت  
 بعابج وبغيره ارفع النع ويجوز ان يكون عن قصد فلو كان في ثوبه عسل او في مكان اعتكفه الا  
 سدا عنه ولو اعتذر بحجابه لا تنتشر في الحرة في المسجد ويحتمل عليه السد بخلافه من كان انفسه مغد  
 لا باس عليه باستعماله والاحوط طلبة القبول والراعية ما اتخذ للطيب طائفة من اولادها ما يجوز او  
 ذلك فلم يما لم يكن معتكفا لذلك لا باس به وان طابت رائحته كالمسك والكمون والحبة والخلاوي والشيخ  
 وفقره وكذا يحرم شتم القليات وهو من طابت بغيره من الثياب كان له شاة او لا وكذا الزعفران على  
 الاقرى وما كان معتكفا للتعطيل في بعض البلدان دون غيرها فبغيرها والاحوط طلبة الحكم للبيع  
**البيع** البيع والشراء اصاله وكالاته وولايته ولو با شرا وكيله فلا باس ولا فرق بين ما كان  
 بلسان العرب وغيره ولا بين في الخبر وغيره فممن يفتنوا بالصحة دون الفاسد كالمثل على الربا وفقره  
 وان حرم بعضها لنفسه والاقرى الحاق المعاصاة به ولا يجوز الحكم في باقي العقود ولا في الاقتاعات  
 في سائر الصناعات ولا كذا باس مع الغير ببيع العقد على الاقرى ولو اضطر اليه فلا باس ولو باس معكفا  
 ما يترقت ملكه على المبيع كالعرفه وقبضه لا يفسد دون العكس **فصل** في بيعه عليه جميع مفيد العفو  
 ويجوز عليه تبينها كشراب الدقاة للحيض وفقره **فانها** لو اعتكافا فله ان له الخروج من المسجد  
 استعمال الحرم في الاعتكاف وليس له ان يفتن في الحرمات فبغيره على فعل المحدث **فانها** يفتن فيه



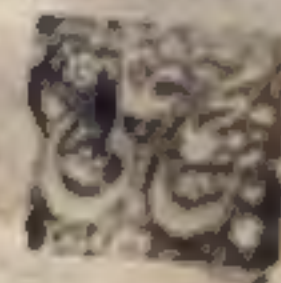
7



على العباد ولو اشتغل بأحسن منها كفى ولو كان باخاؤه والعبادة الغافلة للشرط كعدمها  
 بقاء له في عبادته بعد ذلك لفقدان شرطه وجود مانع لا بأس ولو اشتغل بغير العباد  
 كثيرا حتى يظلال اعتكافه ولو فسد اعتكافه في مسجد مع لزوم القضا لا يجب فيه عليه القضاة  
 قلهم المباشرة فلا يثبت في قضائه إلا عن المبت **ثامنا** من وجب عليه اعتكاف فغاضه حتى  
 لازم كاد أن يوافي أو فاد ما يجب انفاذه فله وقضا بعد ذلك لا كفارة **ثالثا** لا تنكر الكفا  
 بذكر المعتد بل يجب كفاؤه فاحذر من التفتت على العمد ولا اختيار قلبه على الناس والمحذور كفاؤه  
 وسبب منعه المداومة على العباد ولحقا بالبه حيا وإعانة المعتكفين ويتبين من أوضاع التبيين وال  
 بالاحتياط عند احتمال عدم المعتكفات ولا فضا بما تستدفع به الضرورة في الخروج من وطأة  
 خارج المسجد ويحرق الطريق وعدم زيادة الشايق في الشيء خارجا عن العاد وعدم المداومة على الظلال  
 حال التفرغ مع التدبيرة وعدم مباشرة الشاغل خارج المسجد مع وجود من يقضيه ما عجزه ولو بالاجرة  
 صدور المكان الكثير لا فضا وعدم اللجوء إلى كثير الاختصاص في المسجد والمحدثين العاد

بلغ مفاصلة على يد الكا في عهد محل المرحوم  
 سيد حسن الطباطبائي في شهر ربيع جعفر سنة ١٢٠٠

قد سئلوا وبصحة ما فلا تنس  
 ما يعمل بها ولها الجاني



(Faint handwritten text, possibly a title or chapter heading, written vertically in the upper right margin of the left page.)

(Faint handwritten text, possibly a signature or date, written vertically in the center of the left page.)

١١٢







